وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة –
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنسيق الامني كمدخل لتفعيل التكامل المغاربي بعد الحراك العربي

مذكرة مقدمة لاستكمال ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطلبة:
❖ إسحاق بوطرفيف
❖ ياسين كوشكوش

إشراف الأستاذ(ة):
رقية بلقاسمي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
إيناس شيباني	أستاذ مساعد أ	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أمير عباد	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:
2019 – 2018

شكر و عرفان

الحمد لله الواحد الاحد الذي خلق السماء بدون عمد، رزق الخلق ولم ينس أحد له الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضى وله الحمد بعد الرضا.

بعد شكرنا لله تعالى على منه علينا أن هدانا، به نستعين وعليه نتوكل وبتوفيق منه سبحانه وتعالى استطعنا إنجاز هذا العمل.

وعملا بقول رسول لله صلى لله عليه وسلم: « ومن اتى إليكم معروفا فكافؤه فإن لم تجدوا ما تكافؤنه فادعوا له حتى تعلموا أنه قد كافأتموه ».

لهذا ليسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعرفان الى الاستاذة بلقاسمي رقية التي تابعت عملنا هذا ولم تبخل علينا بنصائحها القيمة والمفيدة ولم تبخل علينا بوقتها الثمين، كما نتوجه بالشكر الى كل الاساتذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الجامعي و لم يبخلوا علينا من علمهم ، شكرا.

كما لا ننسى كل الذين ساهموا في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد

والحمد لله اولا واخرا.

اهداء

اهدي هذا العمل الى من رضا الله من رضاهم الى سيدة النساء الى العظيمة في عطاءها وحنانها الى نور الحياة وبهجتها التي اعطتنا من روحها لتبقى ارواحنا امي العزيزة حفظها الله ورعاها. " فهيمة "

اهدي هذا الجهد الى ابي الذي كان أشجع واحكم الأشخاص الذي روي لي عليهم رحمه الله." العربي "

ان قلت شكرا فشكري لن يوفيك حقا سعيتي فكان السعي مشكورا وان جف حبري عن التعبير يكتب لكي قلبي صفاء الحب تعبيرا الى جدتي العزيزة حفظها الله ورعاها. "عائشة "

الى حبيبتي ورفيقتي دربي الى من شاركتني السعادة والحزن وشاطرتني لحظات النجاح والفشل وقاسمتني لذة الفرحة ومرارة الالم زوجتي الغالية "خديجة"

الى من كان سندا لي وعونا منذ ان استقبلتني الدنيا ريحانات قلبي اخواتي الحبيبات "راضية" و"مروى"

الى من دعموني في مسيرتي التعليمية اصدقائي: سيف الدين، زكرياء، شعيب

بوطر فيف اسحاق

اهداء

اهدي هذا الجهد الى زهرة عمري التي رافقتي دوما في مسيرتي العلمية امي الحبيبة رحمة الله عليك .

الى خير الاباء الى من كان عظيما في عطاءه الى نور الحياة وبهجتها الى من ضحى من اجلنا بالغالي والنفيس ابي العزيز حفظه الله و رعاه.

الى اخوتي و اخواتي و اصدقائي.

كوشكوش ياسين

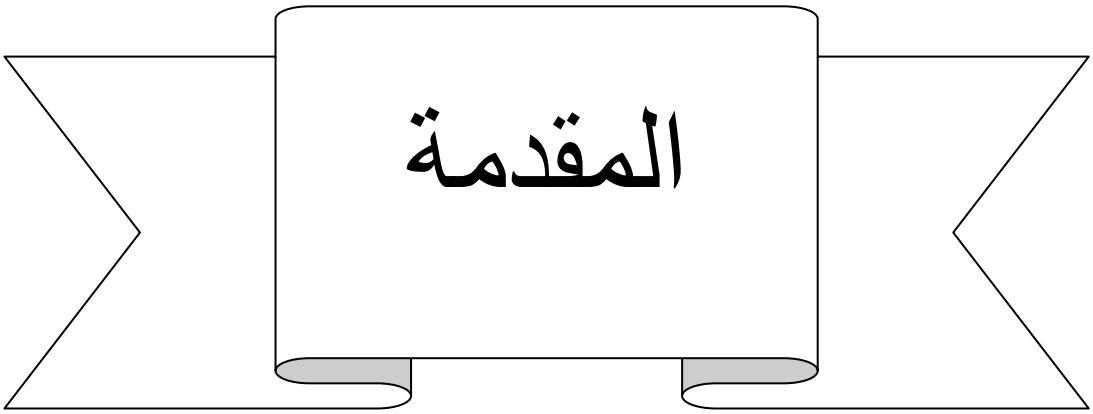
المقدمة

مقدمة

يتميز المغرب العربي بمقومات استراتيجية كبيرة تنوعت بين اللغة و الدين و عوامل حضارية اخرى و هذا ما تفتقده التكتلات الاقتصادية اليوم حيث مر مشروع تفعيل الاتحاد المغاربي بالعديد من المحطات التاريخية التي أقيمت لأجل بعث اندماج و تكتل اقتصادي مغاربي و لكنها للأسف لم تكلل بالنجاح و استمر هذا الوضع الى ان ظهرت متغيرات جديدة على الساحة الإقليمية بعد سنة 2011 نتيجة لما يسمى بالربيع العربي و الذي نتج عنه العديد من التداعيات الامنية اثر سقوط الانظمة و فشلها في تحقيق تحول ديموقراطي سلس و امن للدول المعنية و نتيجة لهذه التحولات التي مست منطقة الساحل الافريقي فرضت علينا الاعتراف بالعطب السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لهيكلها و مؤسساتها و الذي يستدعي تغليب الفعل الجماعي في اطار تعاون اقليمي لمستويات التنسيق و التعاون السياسي الامني الكلي و الثنائي و تجاوز نقاط الخلاف و البحث عن سبل حقيقية مجسدة على ارض الواقع لتحقيق الامن بمختلف جوانبه للمنطقة و التوجه نحو تشكيل اتحاد مغاربي يمثل تجربة تكاملية ناجحة و رائدة تنافس التكتلات الاقتصادية العالمية على غرار الاتحاد الاوروبي.

اهمية الموضوع:

تكمن اهمية موضوع الدراسة من خلال الاهداف العلمية والعملية التي تسعى للوصول اليها سابقا، اذا يبحث موضوع الدراسة في مجال التنسيق الامني بين دول الاتحاد المغاربي في مواجهة التهديدات الامنية خاصة بعد موجة الربيع العربي التي ادت الى انتشار واسع للإرهاب فالمنطقة و الهجرة الغير شرعية و الجريمة المنطقة.

اهداف الدراسة:

أ. الأهداف العلمية:

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع الوصول للأهداف التالية:

- دراسة اهم السياسات الامنية التي توصلت اليها الدول المغاربية.
- تحليل واقع التعاون الامني بين دول المغرب العربي.
- البحث عن الاليات ورؤية استراتيجية موحدة في مواجهة التهديدات الامنية فالمنطقة.

ب. الأهداف العملية :

تتجلى الأهمية من دراسة موضوع التنسيق الامني كمدخل لتفعيل التكامل المغاربي بعد الحراك في إيجاد السبل الكفيلة لتحقيق رؤية موحدة وشاملة نحو القضايا الأمنية المشتركة في المغرب والعربي وذلك من خلال:

- **تسليط الضوء على الأوضاع الامنية الجديدة بعد الحراك العربي في المنطقة المغاربية**
- **البحث عن فرص وضع إستراتجية مشتركة للدول المعنية لمواجهة التهديدات**
- **إرتباط الأمن في المنطقة بالإستقرار السياسي للدول الأعضاء**

اسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع لجملة من الاسباب تراوحت بين ذاتية واخرى موضوعية.

الاسباب الذاتية:

من بين الاعتبارات الذاتية التي تدفعنا لاختيار الموضوع هو رغبتنا في التعمق في دراسة التنسيق والتعاون الامني بين الدول الاعضاء للاتحاد المغاربي الذي يرتبط بمنطقة حساسة في العالم واثراء الجانب العلمي والمعرفي.

الاسباب الموضوعية:

تكمن الاسباب الموضوعية في تقديم تصور تحليلي لاهم التحديات الامنية التي تواجه المنطقة المغاربية والتركيز على عمليات التنسيق والتعاون السياسي والامني كألية لمواجهة التهديدات الامنة في الفترة الزمنية الاخيرة منذ 2011 وما انجر عنها من مساس بالأمن المغاربي.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع التهديدات الأمنية للدول المغاربية نذكر منها:

1. برباش رتيبة، **الأمن والإرهاب في المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية، لسنة 2012، جامعة الجزائر 3.

أثبتت هذه الدراسة إن من أسباب تفاقم وانتشار ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي هو تصادم الإرادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التقارب بين أفكار وأيدولوجيات التنظيمات الإرهابية. وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدنية وضعف التنمية وانعدام ثقافة الحوار وحرية التعبير. كما أن انعدام الثقة والإرادة السياسية بين دول المغرب العربي في التنسيق لإيجاد آليات لمكافحة هذه الظاهرة كما أثبتت الدراسة إن تفاقم الخسائر المادية والبشرية تنامي الجماعات الإرهابية أدى إلى التفكير في وضع سياسات وقائية.

والدراسة التالية في هذا المجال :

2. سويسي احمد جمعة،**المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005 .

تناول في هذه الدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي نتجت عن الحرب الباردة، والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا التهديدات الخارجية خاصة المتعلقة بالإستراتيجيات الغربية في إطار الحرب العالمية على الإرهاب. وخلص إلى إن مشكلة المغرب العربي ليست في القدرات أو الآليات لمواجهة أي طارئ لكن في المواقف السلبية المتباينة والتي أفشلت كل محاولات تحقيق أي مشروع تكاملي.

أما ما يميز دراستنا الموسومة بالتنسيق الأمني كمدخل لتفعيل التكامل المغاربي بعد الحراك العربي والتي تناولنا من خلالها أهم الأوضاع الأمنية بعد موجة الربيع العربي في المنطقة المغاربية و اهم مخرجاته والاليات والإستراتيجيات المتخذة من طرف الدول المعنية وكيف كان تجاوبها مع هذ المد وخلصت الدراسة إلى نقطة مهمة جدا الا وهي غياب الإرادة السياسية الحقيقية اللازمة لتفعيل الإتحاد رغم التهديدات المشتركة للدول الأعضاء .

اشكالية الدراسة:

في ظل التحديات الامنية التي عرفتها المنطقة المغاربية والافريقية خصوصا مع ظهور موجة الربيع العربي وما تشهده البيئة الاقليمية للدول المغاربية من التدهور الكبير على المستويات المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية تهدد بذلك امن المنطقة ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

- **كيف تؤثر التحديات الاقليمية الامنية الجديدة بعد الحراك العربي على تعزيز سبل التعاون الأمني المغاربي.**

التساؤلات الفرعية:

1. ماهي التحديات الاقليمية والدولية التي تهدد امن الدول المغاربية.
2. ماهي الاليات والاستراتيجيات المتخذة من الدول المغاربية لمواجهة التهديدات الامنية وما مدى تجسيدها.
3. فيما تتمثل الاجراءات المتخذة من طرف الدول المغاربية لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة.
4. ما مدى طبيعة التعاون والتنسيق الامني بين دول الاتحاد المغاربي في ظل تنامي التهديدات الامنية بعد موجة الربيع العربي.

فرضيات الدراسة:

- كلما زادت التحديات الامنية بمنطقة المغرب العربي بعد سنة 2011 كلما زاد مستوى التنسيق الامني من طرف الدول المغاربية.
- تقتضي طبيعة وخصائص التهديدات الامنية الجديدة بالمنطقة المغاربية ضرورة صياغة وبلورة استراتيجية أمنية شاملة.

منهج الدراسة:

من خلال الدراسة اعتمدنا على:

المنهج الوصفي: وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ' ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها ،وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الاخرى وقد وظف المنهج الوصفي فالدراسة من :

- على تفسير الوضع القائم في المنطقة المغاربية وتحديد التهديدات الامنية في المنطقة من خلال جمع البيانات الوصفية حول معالجة اهم المفاهيم الاساسية مثل الامن والتعاون الامني.

المنهج التاريخي: يشير المنهج التاريخي الى دراسة المعلومات و الحقائق التي تتضمنها الوثائق و السجلات، كما يهتم بدراسة الظواهر و الاحداث الماضية او الحاضرة بالرجوع الى نشأتها و التطورات التي مرت عليها و عوامل تكوينها و قد وظف المنهج التاريخي في الدراسة من:

- نشأة الاتحاد المغاربي
- التطرق الى محطات الربيع العربي في المنطقة المغاربية

المقاربة النظرية:

يزداد اللجوء الى نظريات التكامل والاندماج في تفسير الظاهرة الاقليمية التي تعزز وجودها في كافة مناطق العالم. ويتضح من تجارب التكامل انها تعبر عن ارادة سياسة من اجل ضمان الامن والتعاون بين الدول الاعضاء. حيث اعتمدت الوظيفية الجديدة على اسهامات **ارنست هانس** وكارل **دوتش**.

تم استعمال النظرية الوظيفية الجديدة من خلال كشف طبيعة التهديدات الامنية العابرة لحدود الدول وتأثيرها على العلاقات البينية لهذه الدول. مما تشكله من انعدام السلم والامنو الاستقرار و التنمية و بالتالي معرفة درجة تأثيرها على العلاقات البينية للدول المغاربية.

هيكلة الدراسة:

وفق عنوان الدراسة التنسيق الامني كمدخل لتفعيل التكامل المغاربي بعد الحراك العربي

تم تقسيم الخطة الى ثلاثة فصول بالإضافة الى مقدمة والخاتمةويمكن ايجازها كما يلي:

الفصل الاول: تحت عنوان الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة تم تقسيمه الى اربعة مباحث و تم التطرق فالمبحث الاول الى ماهية الامن ثم تطرقنا فالمبحث الثاني الى ماهية التنسيق و اما في المبحث الثالث تناولنا ماهية التكامل و في المبحث الرابع نعرض فيه الاطار النظري للدراسة.

اما الفصل الثاني:تحت عنوان التطورات الامنية لدول المغاربية بعد الحراك العربي و تضمن اربعة مباحث تضمنت نشأة الاتحاد المغاربي و اهم المعوقات التي واجهة التكامل المغاربي و تطرقنا فيه ايضا الى الحركات الاحتجاجية التي مست المنطقة و اهم الاصلاحات و التدابير المتخذة من الدول التي نجت من الموجة و في اخر مبحث تناولنا فيه اهم مخرجات الحراك و اثاره على المنطقة ككل.

اما الفصل الثالث: تحت عنوان التنسيق الامني المغاربي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة حيث تضمن ثلاث مباحث فكان الاول بعنوان المبادرات المغاربية لتفعيل الاتحاد المغاربي ومبحثين اخرين هما التنسيق الامني بين

الدول المغاربية لمواجهة التهديدات وكذا تقييم افاق مواجهة التهديدات الامنية على مستقبل تكامل المغرب العربي.

الصعوبات:

إن كان لا بد من الإشارة إلى بعض الصعوبات فأقول لا محالة من أن تعترض الباحث عديد الصعوبات، يمكن أن تكون متعلقة بصعوبة البحث والحصول على المادة العلمية للبحث قيد الدراسة، وتشتتها وتواجدها في مكتبات متناثرة مع عدم توفرها بكثرة في هذا الموضوع المتشابك تاريخيا وسياسيا وقانونيا واقتصاديا، إضافة إلى قلة الدراسات العلمية الأكاديمية لهذا الموضوع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري.

سنحاول التطرق من خلال هذا الفصل تحت عنوان الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة المدروسة حيث قسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث ،جاء في المبحث الأول إطار مفاهيمي للأمن ونتعرض فيه بالشرح من خلال أربعة مطالب حيث تناول المطلب لمفهوم الأمن من الناحية اللغوية، والناحية الإصطلاحية على يد مختلف المفكرين مع تقديم تعريف إجرائي وفي المطلب الثاني تم التطرق إلى مستويات الأمن إنطلاقا من أمن الفرد وصولا إلى الأمن العالمي أما المطلب الثالث فتناول أبعاد الأمن من البعد السياسي إلى غاية البعد النفسي واخيرا المطلب الرابع فتناول وسائل تحقيق الأمن وكيفيات تحقيقه.

أما المبحث الثاني فهو إطار مفاهيمي للتنسيق حيث يقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب حيث جاء في المطلب الأول مفهوم التنسيق بشقيه اللغوي والإصطلاحي وفي المطلب الثاني تناولنا فيه مفاهيم ذات صلة بالتنسيق مثل التعاون والتحالف وفي المطلب الثالث تم التطرق فيه إلى آليات التنسيق الأمني حيث ضم هذا المبحث مختلف الآليات المتاحة للوصول للتنسيق وتوحيد الجهود للتحقيق الهدف وراء هذا التنسيق أما أخيرا المطلب الرابع والذي تطرقنا من خلاله إلى أهداف التنسيق الأمني

أما بخصوص المبحث الثالث فتم تخصيصه للتكامل وأشكاله ودوافعه وابرز أهدافه حيث قسم إلى أربعة مطالب فكان المطلب الأول يضم مفهوم التكامل بشقيه اللغوي والإصطلاحي وتناول المطلب الثاني أشكاله وفي المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى أهم الدوافع لتحقيق التكامل إنطلاقا من الدوافع السياسية إلى غاية الدوافع الإقتصادية وأخيرا المطلب الرابع الذي ضم أهم وأبرز أهداف التكامل والتي انقسمت بين سياسية وإقتصادية وعسكرية

وفالأخير المبحث الرابع الذي تناول الإطار النظري للدراسة تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب الأول تعريف بالنظرية الوظيفية وأهم مرتكزاتها أما المطلب الثاني فقد تناول كارل دوتش ودور الإتصال في تحقيق مجتمع امن ، اما بخصوص المطلب الثالث تناولنا فيه أرنست هانس ونظريته في التكامل التي تنص على عدم إمكانية فصل الإقتصاد عن السياسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن

شهدت الفترة الماضية بروز مفاهيم أمنية مخالفة تماما للمفاهيم التقليدية للأمن عكست تحولات البيئة الأمنية مما أفرز هذا جدلا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة له ليشمل القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية فهذه المفاهيم مرنة تتغير تبعا لوجهة نظر الدارس والباحث استنادا إلى الزاوية التي ينطلق منها في الدراسة ،أو تبعا للخلفية النظرية التي ينتمي إليها ،أو حتى تبعا للمفهوم الذي يتماشى ومصالحه وغرضه من الدراسة ،ومن ضمن هذه المفاهيم التي يجري عليها النقاش مصطلح الأمن وهو من المفاهيم الحديثة نسبيا ، فما زال يحتاج لإضافات ويخضع لتجديدات ، ويتسع بتغير الأحوال الدولية ، إضافة إلى ان الباحثين مازالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن ، بل حتى في تعريفه ومفهومه .

المطلب الأول: تعريف الأمن

إن الأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها، فهو يمثل "مشكلة من نوع خاص" على اعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس. بيد أنه يكاد يجمع البحاثة في الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على انه "مفهوم غامض ومعقد". فهو:

"ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة .وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة أمن ، شأنها في ذلك شأن الكثير من الكلمات المتداولة والتي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع .[1] الأمن في المعارف الإسلامية ووفقا لما نصه القران الكريم قال الله تعالى :" الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف "سورة قريش[2]، يعتبر مصطلح الأمن بمعنى صك الأمان والملجأ وقال أيضا :" الذين امنو ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون "سورة الأنعام[3]، وقوله تعالى "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به "سورة النساء. [4]

---

1 سليم قسوم ، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**››.مذكرة ماجستير. (جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام 2010) ص17

2 سورة قريش أية 4

3 سورة الانعام اية 82

4 سورة النساء اية 81

أولا : التعريف اللغوي للأمن.

في أصوله اللاتينية اشتق مصطلح" الأمن " من (Securus) وهي تعني التحرر من الخطر ، ثم تطور إلى (securititat) ثم إلى (Securitas) ، بعدها(Security) في اللغة الإنجليزية، كما أن كلمة"امن"][Secure] تعني Careless [Se+cure] او الحرية من القلقو الاضطراب، هذا المعنى القديم للكلمة مشتق من الأصل ذاته و متداخل مع الإنجليزي " sure " والفرنسي "sure".فقد أشار " Larousse Moderne Dictionary" إلى أن الإستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن " Sécurité" كإحساس[feeling] بعدم الخوف [الشعور الذاتي Sentiment subjectif]و" Surté" كحالة [state]اللاخوف[الحقيقة الموضوعية/ La réalité objective]، أما "Oxford English Dictionary" فهو يمنح للكلمة نوعين من المعاني ، يركز الأول على الشروط التي تجعلنا في أمان ، في حين ينصب الثاني على الوسائل. أما عن مرجعية الأمن في أصوله اليونانية فقد تضمن معنا مزدوجة (Aphaleia) الذي يدل على السلامة واليقين ' في المقابل اشتق المصطلح (Sphalla) وهي تشير إلى معنى مغاير كإرتكاب الأخطاء والتعثر.[1]

مجمع القواميس تعرف الأمن على انه التحرر من الخوف والقلق ومنه فالأمن في اللغة العربية يطلق على عدم الخوف والثقة ،وطلب الحماية والسلم ...الخ ، وفي ذلك ثراء لغوي كبير ، حيث يصعب فصل هذه المعاني عن بعضها البعض نظرا لتداخلها وترادفها في بعض الاحيان ، كما أن لها دورا تكامليا في إثراء مفهوم الأمن بشكل عام وهذا ما ركزت عليه الشريعة الإسلامية في تحديدها لمفهوم الامن على نحو إيجابي بأنه :إطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه ' ولتحرره من قيوده التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية ' ولشعوره بالعدالة الإجتماعية والإقتصادية ، قال الله تعالى « وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا. [2]

1 سليم قسوم **مرجع سابق**، ص 18- 19

2 أمين هويدي ،**العسكرة والأمن في الشرق الأوسط تأثيرهما على الأمن والديمقراطية** (بيروت : دار الشروق للنشر،1991) ص 50

يتحقق الأمن للإنسان وفقا للشريعة الإسلامية من خلال الإيمان بالله على وجه اليقين والخوف من عقابه إذا عصاه ، لأن الإيمان الصادق وتقوى الله في السر والعلن كفيل بأن يحقق للإنسان الأمن و الطمأنينة ويجعل علاقته ود وتعاون ومحبة وإخاء وهو ما يحقق الأمن لأفراد المجتمع ككل ، بقوله تعالى « « : .....فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين » » ويقول أيضا : « « إن الذين قالوا ربنا الله ثم إستقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون.[1]

ثانيا :التعريف الإصطلاحي للأمن

لقد تعددت التصورات والأطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها وهذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا واختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه ،إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد و فيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية، لنتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح. [2]

تعريف فريديرك هارتمان :(Fredrich Hartman)"الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة".

تعريف هنري كسينجر(Henery Kissinger) : "الأمن هو التصرفات ، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".

تعريف ج. هولسن ، ويلبوك (J.Holsen) ،(J. Waelboeck) :" الأمن هو الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج ، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج ، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغيره".

---

1 الصادق جراية ،" تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"**.مجلة العلوم القانونية والسياسية**_ العدد 8، (2014) ، ص،19

2 رياض حمدوش ،"_تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية "،مداخلة ضمن:الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وافاق ،جامعة منتوري–قسنطينة–،قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الإستراجية ،الجزائر،يومي 29و30 أفريل 2008 ص 270

تعريف لورنس كروز، وجوزاف ناي(Lawrence kranse)، (J.Nye): "الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الإقتصادية".

تعريف والتر ليبمان(Wolter Lippmann):"إن الدولة تكون امنة عندما لاتضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح ، و أن امن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه".[1]

بالنسبة لدومينيك دافيد (D.David): "الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديدات أو أي شكل للخطر ، وتوفير الوسائل اللازمة للتحدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا [2]

يقدم باري بوزان (B.Burzan): "مفهومه عن الأمن على أنه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية بين ثلاث مستويات مختلفة من التحليل (الفرد، الدولة ، النظام الدولي)، كما أنه يدعم في تعريفه التوسع الواقع في أبعاد الأمن لتشمل قطاعات جديدة" .[3]

يرى ديلان(MichoulDailon) : حيث قال :"إن الأمن مفهوم مزدوج ، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر ، بل يعني وسيلة لإرغامه وجعله محدودا .[4]

تعريف أرنولد وولفرز (Arnold Wolfers) 1952 : "وهو أقدم تعريف نال نوعا ما من الإجماع بين الدارسين " الأمن يعني غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا في جانبه الموضوعي ، أما في الحاجة الذاتي هو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم" . [5]

---

1 جمال منصر،« تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف»،**دفاتر السياسة والقانون** ، العدد الأول، 2009 ص 5،3

2 سليم قسوم **مرجع سابق**_ ص 50

3 جون بيلس،ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية** ، الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004 ص414

4 عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي** ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005 ص13

5 عبد المجيد الصادق ،**أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي** ، القاهرة : جامعة القاهرة ،1976ص 7

يرى روبرت ما كنمارا:(Robert Mc Namara)،وهو رجل إقتصادي وسياسي ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق ، عندما قال في كتابه "جوهرة الأمن " : "الأمن هو التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه ، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه ، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن ".[1]

جمايكو لوسياني(Giacomo Luciani): "الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي "

فرانك تراجر وفرانك سيموني (Frank N.Tragrer et Frank Simonie) "الأمن الوطني هو ذلك الجزء من السياسية الحكومية ، الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية و توسيع القيم الحيوية ضد أعدائها الحقيقين أو المحتملين ".[2]

أما الدكتور حسين زكرياء أستاذ الدراسات الإستراتيجية بمصر يعرف الامن على أنه " القدرة التي تتمكن من خلالها الدولة من تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية ، والعسكرية في شتى المجالات وذلك في مواجهة المصادر التي تهددها من الداخل والخارج في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف المخططة "[3]

التعريف الإجرائي للأمن : الأمن هو حالة من الاستقرار التي تسعى الدولة جاهدة لتوفيرها من خلال درء الأخطار والتهديدات في كل المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية وكل ما لهو علاقة بالفرد وحاجاته الإنسانية .

---

1 لخميسي شبي، الأمن **الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)** ،(الجيزة المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، 2010) ص 14

2 خيرة ويفي، جميلة علاق، **"** مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الأطروحات النقدية الجديدة **"**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وافاق ،جامعة منتوري-قسنطينة-،قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الإستراجية ،الجزائر ،يومي 29و30 أفريل 2008 ص 80

3 وسيلة دراز، حسيبة سي عبد الله ،‹‹العولمة وإنعكاساتها على مفهومي الأمن الدولي والمحلي››،مذكرة ماجستير ، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة 2002) ص29

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

يمكن إنجاز أربع مستويات أساسية للأمن وهي:

أولا: أمن الفرد (Individuals Security) :

يقصد بأمن الفرد توفر الحاجات الأساسية اللازمة لقيام الفرد بوظائفه الحيوية والاجتماعية كعضو في المجتمع أما حاجاته الأساسية منها ما هو فيزيولوجي ومنها ما هو معنوي، في المقابل يرتبط أمن الفرد بحمايته من اي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته حيث يمارس المجتمع نوعا من الضبط الخارجي الرسمي والغير رسمي (كالثقافة) كما يزرع المجتمع اليات ضبط داخل الفرد في حد ذاته تمثل المجتمع (الضمير) في إشباع الحاجات بالطرق المقبولة اجتماعيا. [1]

ثانيا: الأمن الوطني (القومي) (National Security):

يعد الاستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947 عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة رسمية بالمجلس القومي الأمريكي والذي أسندت له كافة الأمور والاحداث التي تمس كيان الولايات المتحدة الأمريكية وتهدد أمنها، أما من حيث التعريف فإن الأمن الوطني يشير إلى مقدرة الدولة في المحافظة على أراضيها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويعتبر القومي المفهوم الحديث ومساويا في معناه الأمن الوطني حيث نجد الوطن بحدوده وتحت سيطرته ما هو متعارف عليه بالأمة القومية الواحدة .... ويقوم الأمن بمستواه الوطني الدخيل على المتغيرين الأساسين:

المتغير الأول: هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات داخل البيئة الداخلية وقدرتها على ضمان الاستقرار من خلال فرض مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي .

المتغير الثاني: في عملية تحويل المطالب الخاصة بمختلف اطراف البيئة (أفراد، جماعات) ويعتبر الأمن الوطني المستوى الأساسي للأمن الذي تسعى الدول لتحقيقه داخليا وخارجيا . [2]

---

1 ذياب موسى البدانية ، **الامن الوطني في عصر العولمة** ، (الرياض ،جامعة الدول العربية ،2011) ص 23

2 جميل مطر وعلاء الدين هلال، النظام **الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** ،(بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية ،1990) ص 268

ثالثا الامن الإقليمي (Regional Security) :

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة ، وتشغلها مجموعة من الدول المتجانسة تجمع فيما بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة ، ويمكن أن نستخلص أهمية هذا المستوى من خلال طبيعة تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية أين كان للبيئة الأمنية الدور الرئيسي في إنشائها ، ويعد الأمن الإقليمي هو إدراك مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا أنها تتقاسم تهديدات أمنية مشتركة ، وهذا ما يجعلها تبلور اليات مشتركة من أجل مواجهتها ، ويمكن إسقاط ذلك على منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت تواجه تهديدات مشتركة كالجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة السرية .....ولذا يعتبر تفعيل الامني في مستواه الإقليمي بين دول المنطقة أمرا ضروري لمواجهة الاخطار العابرة للحدود [1].

رابعا : الأمن العالمي.

ويشمل كل دولة من أعضاء البيئة الدولية ، وهذا لبروز الفكرة من النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم، التي لم تستطيع منع قيام حرب عالمية أخرى ، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ، نشأ تنظيم دولي جديد تحت إسم هيئة الامم المتحدة أي لتحقيق الأمن الدولي من خلال:

1/ حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51من ميثاق الأمم المتحدة،

2/ إحترام الإلتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء

3/ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى

4/ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .[2]

---

[1] أمينة دير ، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي**.رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم العلوم السياسية 2014) ص 15

2 وهيبة تباين ، **الأمن المتوسطي في إستراتجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ، رسالة ماجستير (جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014) ص42

المطلب الثالث : أبعاد الأمن .

إن الشمولية التي أصبح يتسم بها مفهوم الأمن ،جعلتنا نغوص في أبعاد هذا المفهوم وتطبيقاته واختلاف أهمية كل بعد أمني من دولة لأخرى حيث سنتطرق لهذه الأبعاد في النقاط التالية :

أولا: البعد السياسي

لاعتبارات قانونية و أخرى سياسية ، يتجلى الحفاظ على مركزية الدولة بإعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الاخرى ، وهنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن و استعمالاته بالشكل الذي يحتوي الأهداف السياسية الكبرى ، كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية ، وحتى من قبل التدخلات الداخلية ومنه يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة .[1]

ثانيا : البعد الاقتصادي

ويهتم هذا البعد بحماية الإنسان من الشعور بالخوف من أن يجد نفسه ومن يعيلهم يعانون من الحرمان ومن إشباع حاجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن ومتطلبات الحياة التي لا غنى عنها ، وعليه فتحقيق الأمن الإقتصادي مرتبط بقدرة الأفراد على الحصول على فرص للعمل تضمن لهم الحصول على الموارد اللازمة والضرورية لحياتهم، عادة ما يدرك الأمن الاقتصاد بإعتماد على وجهتين ، فحسب التقليديين يعني الأسس الإقتصادية للقوة العسكرية للدولة مما يؤهلها خوض غمار السباق نحو التسلح ، أما من وجهة نظر التوسعين فيرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وما تفرزه هذه التفاعلات من إشتداد حدة التنافس بين الدول خاصة ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى إقتصادية كبرى [2]

1 ممدوح شوقي كامل ، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي** ،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985) ص 67-68

2 محمد مسعود بونقطة ،**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2014) ص 61

ثالثا : البعد الإيديولوجي .

هو القدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية وتأمين الفكر والعادات والتقاليد من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة خاصة .غير أن هذا البعد ومع نهاية الصراع بين المعسكرين الإيديولوجيين تطور إلى بعد حضاري ضمن عدة أطروحات حول هذا الموضوع أهمها أطروحة Samuel Huntington حول صراع الحضارات ، حيث أن نهاية الصراع الإيديولوجي أعطت الإنطباع بأن هناك مناخا جديدا وحقلا متجددا للتنافس الدولي ، ونموذجا مختلفا للعلاقات الدولية ، فحسب بوزان فإن المأزق الأمني يتمحور حول متغير الهوية " Identity" ، وعليه فالأمن الإجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي ، وعليه يعني التميز بين نحن و هم وبذلك فإن منظري مدرسة بحوث السلام ينظرون إلى القطاع المجتمعي على أنه المصدر الأكثر خطورة على الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فقد أصبحت المشاكل الإجتماعية، تنامي العنف ، النمو الديموغرافي الكبير ، والهجرات المتزايدة من الجنوب إلى الشمال ، كلها من صميم موضوع الأمن المجتمعي.[1]

رابعا : البعد البيئي.

ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية لذلك يمكن القول أن هناك أربع أسباب تجمع بين الأمن والتغيرات التي تطرأ على البيئة نتيجة العمل الإنساني

التدهور البيئي : هو في حد ذاته تهديد للأمن الإنساني ولكلّ أشكال الحياة على الارض

تدهور حال البيئة أو تغيرها يمكن أن يكون إما نسبيا أو صراع عنيف .

تبرز القدرة على التنبأ والسيطرة عنصران أساسيان في تأمين البيئة وفي ظل التدهور البيئي والتغيرات التي تشهدها الأنظمة البيئية فإنه يتعذر إصلاح ذلك.

تبدو جليا الصلة بين البيئة والامن وهو ما دفع إلى المطالبة بوضع سياسة أمنية تتسع بالمسؤولية تجاه النواحي البيئية بإعتباره جزءا من نطاق السياسة العليا . [2]

---

1 عبد النور بن عنتر ، " محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي " ، **شؤون عربية** ، عدد 159 (ربيع 2000) ص 26

2 أشرف غلام ، مشروع قناة البحرين و الأمن العربي ، القاهرة :مجموعة النيل ،2008 ص93

المطلب الرابع: وسائل تحقيق الأمن الوطني وحمايته

يدل مفهوم الامن الوطني ، إلى أنه أسلوب لتأمين كيان الدولة والمجتمع ، فتتصدى قوى الدولة إلى مصادر التهديد عندما تستشعر اقترابها وخطورتها ، محاولة تدميرها أو إبعادها ، ليتحقق الأمن الوطني الذي يتعرض لمخاطر جمة تستهدف الإضرار به واختراقه مما يستوجب العمل على حمايته.

أولا : وسائل تحقيق الأمن الوطني

هناك حدود لقدرات الدولة للتصدي للمخاطر التي تهدد الأمن الوطني ، وطبقا لتلك الحدود ترتبط الدولة مع اخرين ، لهم مصالح مشتركة معها ، لإقامة تجمع ما (حلف ، معاهدة ، منظمة) يمكن عن طريقه تقوية الأبعاد الأمنية ، ودعم قدراتها ، لتتمكن من ردع المخاطر والتصدي لها.

وهناك ثلاثة نماذج لوسائل تحقيق الأمن الوطني ، كل منها يحتاج إلى قدرات معينة ، بحيث يختار أي منهم بناء على المفاضلة مع القوى المهددة للأمن الوطني ، لإيجاد القدرات المناسبة لمجابهتها ، على أن تتوفر الإمكانات اللازمة الخاصة بتجميع تلك القوى: [1]

أ.نظام الأمن الذاتي Self Security :

هو أول درجة لتحقيق الامن الوطني ، وأكثرها أهمية حيث تسعى الدولة إلى تحقيق أمنها الوطني ، بالاعتماد على قواها وقدرتها الذاتية فقط ، وهو ما يحقق أعلى درجات الاستقلال والحماية للامن الوطني ، دون تدخل عناصر خارجية أعداء أو حلفاء ، ويتطلب هذا النموذج أن تؤمن الدولة القدر المناسب لمتطلبات أمنها الوطني بجهدها وقدراتها الذاتية ، فقط وهو ما يصعب تحقيقه الا بواسطة دولة عظمى أو دولة إقليمية كبرى مدعومة بقوى عظمى (وهو ما تحاول إسرائيل تحقيقه دائما بالتصاقها بالقوى العظمى)، وتتوقف درجة نجاح الدولة في تحقيق أمنها الوطني ، بواسطة تلك الإستراتيجيات ، على ثلاثة عوامل :

قدرة الدولة على تحقيق اكتفاء ذاتي في كافة متطلباتها واحتياجاتها .

---

1 سليمان الحربي عبد الله "مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته ،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر "المجلة مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالية www.legal-agenda.com.article ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/03/27

طبيعة النظام بالدولة ، ونمط توزيع القوة السائد بها.

القوة النسبية لحسابات القوى الشاملة في مواجهة الدول الاخرى

ويؤدي إتباع هذه الإستراتيجية الامنية ، في تحقيق الامن الوطني (الامن الذاتي)إلى إنعزال الدولة وعدوانيتها .

ب.نظام الأمن دون الإقليمي

هي الدرجة التالية لتحقيق الأمن الوطني، ويلجأ إليها عندما تقصر موارد الدولة وقواها وقدراتها الذاتية عن الوفاء بمتطلبات أمنها الوطني، (وهي غالبا ما تقصر)، فلا توجد دولة في التاريخ استطاعت أن تحقق أمنها بالجهود الذاتية فقط إلا فيما ندر أو بمساندة قوى عظمى.

ترتبط الدولة بتجمع من عدة دول مشتركة المصالح، حيث تنسق السياسات الأمنية فيما بينها، لتجميع قواها بما يهيئ لها التوازن (أو التفوق النسبي)، ضد القوى الأخرى المتعارضة معها في المصالح الأمنية ويحقق هذا النظام أمنه، بتحقيق توازن في علاقات القوة التي تسود النظام الإقليمي، الذي تقع الدولة في دائرته ، وهو حيوي (مهم) لتحقيق الاستقرار الامني للإقليم. [1]

ج.نظام الأمن الجماعي

هو أعلى نظم الأمن لتحقيق الأمن الوطني ، بنظام متكامل يغطي كل أبعاد الامن الوطني ، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الأمن بالتزام كل الدول في المشاركة في تأمين أمن جميع الدول ، من خلال تحركات وقرارات المجتمع الدولي كله ضد أي دولة تهدد النظام القائم ، أو تحاول استخدام القوة بمبادرة فردية منها، وقد طبق هذا النظام من ان لأخر ، بتدخل من النظام الأمني الجماعي ، لتحقيق الاستقرار ، بإعادة النظام الشرعي للدولة ، التي هدد أمنها أو لحمايتها ، إلا أن معظم هذه الحالات ، كانت مرتبطة باهتمام الدول العظمى أو الدول الكبرى في النظام الدولي ، [2]

---

1 **المكان نفسه .**

2 اشرف غلام ،**مرجع سابق**، ص 93-94

ثانيا: وسائل حماية الامن الوطني

تختلف مصادر تحديد الأمن الوطني في المجال الداخلي، عنها في المجال الخارجي، لذلك فإن الدولة تحدد وسائل حماية الأمن الوطني داخليا وأخرى خارجيا، وقد تعمل بعض الوسائل في المجالين، المقصود بوسائل الحماية للأمن الوطني، هو ما تستخدمه الدولة من وسائل وأدوات لتحد مفهوم الأمن الوطني، وإبلاغ القيادة السياسية في الوقت لا المناسب، بالأحداث المؤثرة على الامن الوطني، كذلك الإجراءات التي تتخذ للتصدي لتلك الأحداث بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجالين الداخلي والخارجي.

أ/ وسائل حماية الأمن الوطني داخليا.

تنشئ الدول عادة أجهزة خاصة، للعمل حماية أمنها الوطني داخليا، تشمل وسائل أكاديمية نظرية وعناصر علمية وأخرى عملية: [1]

1-مراكز البحوث والمعلومات: تشمل الشكل الأكاديمي العلمي ، لوسائل الحماية الداخلية للامن الوطني ، وقد ظهرت الحاجة إليها نتيجة للتطور العلمي والتقني الحديث مما أوجد ضرورة للتحديد الدقيق للأسس ، والمبادئ والمفاهيم الأمنية ، والتعاون الوثيق بين الفكر الخاص ، والحركة المنفذة لإجراءات تحقيق الامن الوطني

(أي تحديد المشاكل الأمنية، وتصنيفها ثم اختيار افضل البدائل العلمية لحل المشكلة ، بأسلوب واقعي قابل للتنفيذ ، ومتابعة أداء الاجهزة التنفيذية ، وتقيم النتائج) جامعة بين البحث العلمي النظري ، في إطار أكاديمي وخبرة التجربة الميدانية التطبيقية حيث تهدف هذه المؤسسات إلى:

إجراء الدراسات البحثية الخاصة بجميع أبعاد الامن القومي، في كافة مستوياته ومجالاته ودوائره، وقد تكون متخصصة في أحد أبعاده أو شاملة لكل الأبعاد (طبقا لتبعيتها المباشرة)، التوصل إلى تقييم متكامل لظاهرة الامن الوطني والمشكلة القائمة (او الممكن حدوثها مستقبلا) والمتعلقة بالأحداث الجارية (المستقبلية)، من خلال المتابعة اليومية والدقيقة لمجريات الأمور المؤثرة على الأمن الوطني، صياغة إطار فكري موحد، وملائم لسياسة أمنية متكاملة، تقديم المشورة في المواقف والأحداث، التي تهدد الأمن الوطني. [2]

1 عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 12.

2 محمد مسعود بونقطة، **مرجع سابق**، 15.

2- أجهزة الأمن والاستخبارات: هي الوسيلة الرئيسية (حكومية ورسمية) ، التي تعتمد عليها القيادة السياسية في صناعة و إعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني ، وتتوقف دقة ونجاح الدولة ، في مواجهة المشاكل الأمنية على دقة هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات وتحليلها ، و إعدادها الجيد للبدائل المتاحة ، وعرضها بأسلوب واضح على متخذي القرار ، وفي الوقت المناسب ، حيث تنفذ هذه الأجهزة ،بصورة سرية غير مباشرة وبصفة غير رسمية ، مهام أمنية لا تستطيع الدولة القيام بها رسميا (أو علنا)، وهي تؤثر على أمن الدولة بصورة مباشرة.

3- مجالس الأمن الوطني: تتلقى هذه المجالس المعلومات المتاحة عن المواقف المؤثرة على أمن الدولة، وتعيد ترتيبها وتجميعها بشكل منطقي وتحللها وتضع نموذجا حركيا، وتتنبأ باحتمالات ردود الفعل المنعكسة من القوى المضادة إزاء هذه الحركة والإجراءات الملائمة لكل رد فعل محتمل، وتأثيراته الجانبية لتتمكن القيادة السياسية من اتخاذ القرار السليم، في الوقت المناسب، والاستعداد لردود الفعل المقدرة.

4-النظم المجتمعية الخاصة: يقصد بها مجموعة السياسات الأمنية المتخصصة لأبعاد الأمن الوطني، التي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أمنها وحمايته: [1]

سياسيا: تقوم الدولة بتنمية سياسية شاملة، تتضمن التوعية وتحقيق التماسك السياسي والإجراءات لمنع الغير من الحصول على المعلومات عن حقيقة الأوضاع السياسية.

اقتصاديا: إتباع سياسات اقتصادية مدروسة، وخطط تنمية اقتصادية تحقق استقلالا اقتصاديا واكتفاء ذاتيا مناسبا للأهداف الوطنية، والتخلص من التبعية اقتصاديا بما يحمي الاقتصاد الوطني من التهديد أو الهزات الاقتصادية المصطنعة.

اجتماعيا: العمل على زيادة التماسك الاجتماعي للدولة (اندماج الاقليات والطوائف و الطبقات) والمحافظة على مبادئ وقيم المجتمع ، وتراثه الوطني والديني [2]

1 الخميسي شبي، **مرجع سابق**، ص 21.

2 محمد مسعود بونقطة، **مرجع سابق**، 19.

ب/ وسائل حماية الأمن الوطني خارجيا.

أحد أهداف السياسة الخارجية للدولة التي تسعى في جوهرها إلى تطويع إرادة الاخرين، تنفذ السياسة الخارجية ثلاث عمليات أساسية، ترتبط كل منها، عند تحديدها بالأمن الوطني:

- صياغة السياسة الخارجية (تحديد اهداف الدولة، وارتباطها بالأمن الوطني)
- صنع قرار السياسة الخارجية
- تنفيذ السياسة الخارجية، وهي العملية الاكثر اهمية، لتعلقها بوسائل حماية الامن الوطني خارجيا، من خلال عدة أدوات أهمها الأداتان الدبلوماسية والعسكرية ، وهما الاكثر فاعلية كذلك : [1]

أ/ الأداة الدبلوماسية :الأداة الرئيسة في السياسة الخارجية وتحقق الدولة من خلالها الأهداف السياسية والوطنية وقت السلم ، وتدير عن طريقها الأزمات لتجنب الحرب أو التصعيد المتدرج المسيطر عليه، بالقدر الذي يحقق الغاية ، أو يصل بالأزمة لمرحلة الحرب في التوقيت الأكثر مناسبة ، وتعمل الأداة الدبلوماسية ، باستخدام عدة أساليب ، منها المفوضات والمباحثات ، وقد تقبل الوساطة ، من مركز القوة ، وتستند كذلك إلى القوة العسكرية لتضفي على أعمالها المصداقية في إطار الشرعية الدولية ، لتحقق أهداف وغايات وطنية أو لردع مصادر تهديد الأمن الوطني .

ب/ **الأداة العسكرية** :امتلاك الدولة عسكرية عالية ،يكفي لتحقيق الهدف بردع الاخرين عن تهديد الأمن الوطني للدولة ، دون استخدام تلك الأداة ، لذلك فإن الأداة العسكرية تعد الأداة الثانية بعد الدبلوماسية في وسائل حماية الأمن الوطني الخارجي ، وهي عنصر دعم مساند للقوة السياسية والقوة الاقتصادية و أدواتهما ، بما يحقق أهداف الأمن الوطني ، ويجب أن يراعي قرار استخدام القوة العسكرية تحديد العناصر الأساسية التالية : تحديد شكل الحرب، تحديد مستوى الصراع المسلح المنتظر ، تحديد الإطار السياسي المنتظر ، تحديد البعد الإستراتيجي للقرار ، تحيدي الأسلوب والمدى ، الذي ستستخدم فيه القوة العسكرية بما يتناسب مع مهام القوات ، وقدراتها ، ويتوازن مع الأهداف المحققة وخسائر استخدام القوة العسكرية حتى مع ضمان النصر عسكريا.

1 سليمان الحربي عبد الله، **مرجع سابق** ، ص 11

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنسيق.

يعتبر التنسيق أحد أبرز وجوه العملية التعاونية بين دول العالم لذلك يعتمد هذا الأخير على برامج واضحة المعالم تعمل على تقريب وجهات النظر وتوحيد الواقف وحشد الموارد وهذا من أجل ضمان تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه الدول حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم التنسيق والمفاهيم المرتبطة به.

المطلب الأول: مفهوم التنسيق.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف التنسيق وكشف اللبس والغموض عنه وذلك من خلال مفهومه اللغوي وأبرز ما جاء في المعاجم العربية وجانبه الاصطلاحي:

الفرع الأول : التنسيق لغة.

حسب "معجم المعاني" نسق الشيء أي نظمه ورتبه وضبطه أي جعله على نظام واحد بالمعاير نفسها ووفق معجم "عربي عامة " فالتنسيق هو تحقيق التوافق والتكامل بين جميع الجهود و الأنشطة لبلوغ الهدف الشامل المشترك [1]

الفرع الثاني : التنسيق اصطلاحا.

هو عملية تنظيم محكمة متواصلة للسياسات الحكومية عن طريق إنتشاره بفعالية في المنظمة الدولية أو الإقليمية لإنشاء برنامج موجه نحو تأمين الأهداف التي لا يمكن تحقيقها مجتمعة في حين يتطلب الإنسجام خلق سياسة تنظيمية منحازة تتماشى وبعض القيم المشتركة لأطراف التكامل ، أي مدى المحافظة على التكامل هنا يتوقف على مدى صلاحية القيم المشتركة على المستوى الداخلي ، وترتكز الإقليمية على التأثير الفعال للمتغيرات الجغرافية على سلوك الأطراف المعنية ، وما للتقارب الجغرافي من دور في تدفق للمعلومات والسلع بين الدول ، الإتحاد المغاربي نموذجا ويمكن أن يحمل كل مفهوم من تللك المفاهيم مرحلة تمهيدية لبلوغ مرحلة التكامل. [2]

---

1 معجم المعاني على الرابط ،http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/تنسيق/ تاريخ الاطلاع :2019/03/27 الساعة 11:35

2 عبد الناصر جندلي ،" التكامل : مقاربة مفاهيمية وتنظيرية ،مركز جيل البحث العلمي "، **مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 3 ، (أغسطس 2015) ص 13

وقد عرف التنسيق على أنه عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية إتصالات وتشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي وهذا لوضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف رئيسة لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة ، إذن فالتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز وينصب على ميدان محدد، وفي تعريف اخر يقصد به جميع الإجراءات و الاعمال والعلاقات و البلاغات التي تهدف إلى ضمان الفهم المشترك للخطط الأمنية ودور كل منها و أهمية تكامل الواجبات والمهام الفرعية ، والتنسيق عملية إدارية مستمرة وشاملة للتنظيم ولكل الوحدات رأسيا و افقيا جميع الأعمال والواجبات ، وفي كل الاوقات ولذلك فإن التنسيق ضروري من أجل تكامل الأداء وتوافقه في الهدف والتوقيت ، بما يدعم فعالية أجزاء التنظيم. [1]

المطلب الثاني :مفاهيم ذات صلة بالتنسيق

التعاون :هو عملية تنظيم السياسات الحكومية لخلق اتفاقيات في مجالات معينة و لأهداف محددة ، ولا يشترط توفر قيم مشتركة أو مستوى نمو اقتصادي معين ،فقد يكون التعاون بين دولة متقدمة ودولة متخلفة ، الأولى تملك التكنولوجيا ورؤوس الأموال ، والثانية تملك المواد الأولية والمواد الخام ، الشركة الأورو متوسطية نموذجا [1]،فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين معينة أخرى وقد يكون التعاون في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو العسكري.

التكامل : إن كلمة تكامل Intégration كلمة ذات أصل لاتيني وابتدئ إستعمالها عام 1620م في قاموس أكسفورد الإنجليزي ، بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا وحدا وفي الأدبيات الإقتصادية نجد أن بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاحا الاندماج الاقتصادي في أصله الأوروبي على أنه التكامل ، فبينما يعني الاندماج تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر ، فإن التكامل يعني ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى ومن ثم فإن الربط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما. [2]

1 حسين بوقارة ، **التكامل في العلاقات الدولية** ، ط3، (دار الجزائر للنشر ، بوزريعة ، سنة 2008) ص 10

2 عبد الوهاب حميد رشيد، **"** دور التكامل في المشروعات العربية المشتركة ،الطموحات والأداء، **" كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع** ، (1985)ص1

التحالف : وهو إتفاق يحدد ويضبط التعاون لأجل طويل بين مؤسستين أو دولتين أو أكثر متنافسة أو ذات قدرات تنافسية مختلفة ، لتحقيق نوع من التكامل وتنسيق النشاطات والفعاليات مع بقاء الأطراف المشاركة حرة غير خاضعة لبعضها ، والهدف من الحلف تجاوز نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة لمواجهة المنافسة

ويعرفه أيضا أنه تعاون يأتي إستجابة للمتغيرات البيئية من أجل إقتناص الفرص ومواجهة التهديدات ، حيث يعتبر قرارا إراديا يتم بين دولتين أو أكثر ، يرتكز على عنصر الثقة ، تستبدل فيه المنافسة القاتلة إلى تعاون ، من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة على المدى الطويل .

التعاون الدولي : يرى المختصون في الإستراتجيات العسكرية أن التعاون هو تلك الروابط بين دولتين أو اكثر وفق شروط معينة لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة و المؤكد أن التعاون لا يؤدي بالضرورة إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ، ومن هنا يختلف عن باقي المفاهيم كالإندماج . [1]

المطلب الثالث :اليات التنسيق الأمني

هناك العديد من أنماط التعاون في هذا الجانب ومن أبرزها :

1/ تجفيف منابع التمويل : وذلك بالتحري وضبط الأشخاص ومصادر الأموال المتحصلة لدعم وتمويل الأنشطة الإرهابية سواء داخل الدولة أو في الدول الأخرى التي تطلب التعاون في هذا المجال.

2/ تعزيز الإجراءات : يترتب على بروز تهديات على مصالح الدول قيام الدولة التي فيها المصالح و الأشخاص محل التهديد تعزيز الإجراءات الأمنية بغية حجم المخاطر المحتملة ، والكشف المبكر عن توجهات تنفيذ الجرائم الإرهابية .

3/ فحص الأدلة : تتطلب بعض المواقف تقديم أدلة من دولة ضد أفراد في دولة أخرى ، وفي هذا المجال يجب التعاون مع تلك الدولة بفحص الأدلة المشار إليها وصولا لنتيجة تصحح مسارات التحقيق وقد تنبئ بفتح مسارات أخرى للتحقيق . [2]

---

1 إكرام عبد الحميد، **التحيات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة** (القاهرة، دار العربية للطباعة والنشر 2000) ص 46-47

2 محمد بن حميد الثقفي،" التعاون الدولي اثاره في مكافحة الإرهاب ، الرياض " ، **جامعة الدول العربية** ، (2013) ص 19

4/ طلب المعلومات : يقتضي التحري والتحقيق في جرائم الإرهاب التي أوضحنا خاصية التدويل فيها طلب التعاون من دولة أخرى بتزويد الدولة الطالبة بما لديها من معلومات عن الجريمة موضوع التحري والتحقيق، وعادة ما يثمر هذا التعاون في الوصول لمعلومات ذات قيمة يمكنها حصر مجالات التهمة أو رفض الافتراضات التي بنيت على طلب هذه المعلومات .

5/ استقبال الاستفسارات و إجراء التحريات وتقديم المعلومات : ويقصد به المرونة في التعامل بين المؤسسات الأمنية المختصرة في مجال الإرهاب ، سواء في استقبال الاستفسارات ومن ثم القيام بالتحريات وتقديم المعلومات التي تحتاجها الدولة الأخرى .

6/ تبادل المعلومات : ويعني التبادل التلقائي للمعلومات بين مؤسستين أمنيتين لأي معلومات عن نشاط إرهابي يعنيهما جميعا ، سيما أن افتراض اشتراك العديد من الدول في الجرائم المتعلقة بالجرائم الإرهابية أمرا واردا .

7/ إعادة تأهيل المتهمين : أحيانا يرتكب بعض الأفراد جرائم إرهابية في غير دولهم ويقبض عليهم ويحاكمون بعقوبات من ضمنها السجن ، ولأن لبعض الدول التي ينتمي إليها هؤلاء المتهمين قدرة أفضل في إعادة تأهيله و إصلاحه فترة قضاء العقوبة من الدولة التي حوكموا فيها ، ففي هذه الظروف يمكن التعاون على قيام الدولة بإستقبال مواطنها المتهم و إيداعها المؤسسات الإصلاحية لعقابه وفي لاذات الوقت إعادة تأهيله.

8/ القيام بعمليات ميدانية مشتركة أو منفردة : تتفاوت قدرات بعض الدول في منع ومواجهة أنشطة بعض التنضيمات الإرهابية على أراضيها ، وهنا يمكن التعاون مع الدول المعرضة للضر من أنشطة الجرائم الإرهابية للعمل سويا في عمليات ميدانية أو السماح أو التغاضي للدولة الأقوى بعمليات أمنية على أراضيها[1]

المطلب الرابع : أهداف التنسيق الأمني

إن للتعاون الامني أهدافا كثيرة يمكن تحقيقها عندما يكون هناك رغبة أكيدة لدى الأطراف المتعاونة ومن ضمن أهداف التعاون الأمني بين الدول الأهداف التالية :

1 إكرام عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص 47

1/ توسيع نطاق التعاون القضائي في تسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة في المسائل الجناية مثل : إجراءات التحري والتحقيق وتبادل المعلومات ، والتغلب على النظم القانونية و العمل لتحقيق التوافق فيما بينها .

2/ تحقيق أقصى حد من التقارب في الاطار الإداري و التنظيمي بين أجهزة الامن لتوفير وحدة الأساليب و الممارسات الأمنية المبنية على وحدة القواعد وتبادل ضباط الإتصال و الخبراء لفترات طويلة

3/ تبادل المعلومات عن حالة الجريمة المنظمة عبر الدول ، اخذين بالإعتبار الظروف الخاصة والمحلية في كل دولة. وتعد المعلومات طبقا لمعايير محددة و بصورة منظمة لنموذج يخصص لذلك . [1]

4/ حسن توقيت تبادل الخبرات ونتائج البحوث والدراسات بخصوص موضوعات محددة مع التركيز على جماعات الجريمة المنظمة الناشطة على المستوى الدولي ، والأساليب والوسائل الجديدة لارتكاب الجرائم والاتجاهات البارزة فيها

5/ توسيع نطاق المعرفة بالتنظيمات الإجرامية وقواها المحركة من أجل التعرف على أنشطتها الإجرامية وقواها المحركة من أجل التعرف على أنشطتها الإجرامية ، وحرمانها من الأموال التي حصلت عليها من الانشطة غير المشروعة ، للحد من فرض إعادة استثمارها.

6/ تحقيق التكامل الأمني بين الأجهزة الأمنية لتلبية الاحتياجات الأمنية في المجلات المختلفة والتنسيق بين القدرات البشرية والإمكانات المالية والخبرات التقنية و التجارب الواقعية وتحديد سبل التعاون في مجالات التدريب والتعاون التقني.

7/ مواجهة التنظيمات الإجرامية جماعيا عن طريق تأكيد العقاب وحرمان تلك التنظيمات فرص العثور على ملاذات امنة [2].

1 اسمهان بوضياف، **دور الدول و المنظمات العالمية والاقليمية في مكافحة الارهاب الدولي**، مذكرة ماجيستر جامعة (الجزائر، بن يوسف بن خدة، القانون الدولي و العلاقات الدولية ،2019) ص78-79

2 احمد محسن عبد الحميد، **التعاون الامني العربي والتحديات الامنية** (الرياض، مركز الدراسات و البحوث اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية 1996 ص 14

8/ الاهتمام بالتدابير الوقائية وضمان أكبر قدر من الشفافية فيما تعلق يتعلق بملكية الشركات والتحويلات المالية ، وللحد من السرية المالية وتجريم غسل عائدات الجريمة.

ويعتمد تحقيق أهداف التنسيق الأمني على المقومات التالية :

1/ إحلال التخطيط الامني محل العشوائية و الارتجالية بغية ترشيد الإمكانيات البشرية والمادية و التقنية و وضع أولويات للتنفيذ ، ولتحقيق السيطرة الأمنية بجانبيها الوقائي والعلاجي بالوسائل العلمية الحديثة

2/ وضع السياسات التدريبية وتصميم البرامج للإرتقاء بالمعارف والمهارات وتوفير الكفاءات القادرة على إستخدام المعلومات والتقنية الحديثة

3/ إستثمار التقنيات الحديثة في المجالات الأمنية ، ومتابعة ما يستجد من تطور تقني ، وتعزيز التعاون التقني بين الدول ، والتبادل المنتظم للخبرات الفنية .

4/ تعميق دور البحث العلمي والدراسات في المجالات الأمنية و الإهتمام بالموضوعات التي تذلل المعوقات وتدفع إلى التطوير

5/ توفير الدعم المادي والبشري والتقني والعلمي للمنظمات الوطنية العاملة في المجالات الأمنية وتطوير أهدافها و أساليب عملها بغية رفع مستوى أدائها .

6/ إنشاء نظام لتبادل المعلومات الأمنية بغية تعقب المجرمين ومتابعة الإتجاهات الإجرامية والمساهمة في رسم سياسة الوقاية والمكافحة

7/ تطوير التنسيق الدولي في مجال الأمن للإستفادة من الاساليب المقدمة ومشاريع التعاون الدولي التقني التي تقدمها المنظمات الأمنية التابعة للأمم المتحدة ، وما توفره من معلومات ومعارف ودراسات وخبرات ووسائل وقائية و علاجية للنشاط الإجرامي .[1]

1 احمد محسن عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص 14

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتكامل

المطلب الأول: مفهوم التكامل

الفرع الأول: التكامل لغة

إن كلمة تكامل intégration كلمة ذات أصل لاتيني أبتدئ استعمالها عام 1620 في قاموس إسكفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا ، هذا المعنى يتفق مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتكون منها كلا واحد ، كما أنها تكميل أو التمام أو الكل التام أما من ناحية الفعل فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة وتجميعها لتكون في الأخير كلا متكامل وقد ورد في القواميس العربية بمعنى مماثل ؟ ففي قاموس مختار الصحاح : جاءت كلمة (الكمال) بمعنى التمام وقد (كمل) يكمل بالضم (كمالا) وكمل الشيئ إذا إستوفى و أصبح خال من النقائض ؟ وجاء أيضا في قاموس المصباح المنير (كمل) إذا نمت أجزاءه وكملت محاسنه ، و اعطيته المال (كمالا) بفتحتين اي كمالا وافيا ؟ و (استكملته) استتمته.

إن كلمة "تكامل" من الناحية اللغوي تدل على التكميل أو التمام أو الكل التام ، أما من ناحية الفعل فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة و تجميعها لتكون في الاخير كل متكامل . وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى التكامل الإقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل إتفاقية بين مجموع من الدول التي تسعى إلى تنظيم المصلحة الإقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن ، على أمل أن تتحول إقتصاديا تلك الدول إلى إقتصاديات متكاملة وليست متنافسة

الفرع الثاني : التكامل الإقتصادي إصطلاحا

يعرف التكامل الإقتصادي على أنه كيان قانوني يجمع بين دولتين أو أكثر ، يتمك بموجبه الإتفاق على التقليل أو إزالة قدر معين من الحواجز فيما بينها ، داخل إطار علاقات إقتصادية متكافئة وخلق مصالح إقتصادية ومنافع مشتركة وصولا إلى وحدة إقتصادية [1]

1 مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية و التجربة الافريقية.'**(جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم البشرية 2014) ص 3-

و يتم تعريف التكامل الإقتصادي بأنه عملية تحقيق الإعتماد المتبادل بين إقتصاديات مجموعة من الدول التي تتحد درجاته المتصاعدة ، والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة ، الإتحاد الجمركي ، السوق المشتركة ، الوحدة الاقتصادية ، التكامل الإقتصادي الكامل ، حسب ما تحقق كل مرحلة منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الاطراف ، وتتطلب إقامة التكتل الإقتصادي بمراحله المتعددة وجود إرادة سياسية وصارمة وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة التي يجري إنشاؤها .

يعرف التكامل تارة لأسبابه وتارة أخرى لأهدافه حيث نجد ان مصطلح التكامل لم يحظى بالإجماع العام والكلي بين الاقتصاديين والمفكرين ويعود هذا الاختلاف غلى المناهج المتبعة في التحليل ومنه نقدم التعريفات التالية لمصطلح التكامل الاقتصادي لدى رواد الفكر الاقتصاد التكاملي

لندبارغ: التكامل هو العملية التي تجد الدولة فيها نفسها راغبة أو عاجزة في إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها في بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطها إلى مركز جديد

أرنست هانس : التكامل هو العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحوى مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة [1]

بيلا بلاسا : التكامل الإقتصادي هو عملية وحالة في آن واحد ، والمراد بالعملية هو أنه ينطوي على الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية ، والتي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية لدول الأطراف. [2]

كارل دوتش : هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الإجتماعية وسلوكها إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي أي حالة يحل فيا أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف

1عبد الله جعلاب ، **"**التكامل الاقتصادي العربي الجهود الاستراتيجية و الافاق **"**، المدرسة التحضيرية للعلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الجزائر مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، ص 355

2 بيلا بلاسا ،**نظرية التكامل الاقتصادي** ، ترجمة رشيد البراوي (دار النهضة العربية القاهرة 1964) ص 10

إنطلاقا من هذه التعريفات يتضح أن التكامل الإقتصادي عملية ليست بسيطة ، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الإقتصادية والسياسية ، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات واثار شكلية فالإقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل ، فهناك إتجاهين رئيسين يمكن التميز بينهما :

الإتجاه الأول :إتجاه عام يعرف التكامل على أنه شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما . وينتقد هذا التعريف لإتساعه ، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية و هو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له ، كما انه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية التعاون و التنسيق من ناحية اخرى.

الاتجاه الثاني :فهو اتجاه اكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا الى اشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، اذن فتعدد التعريفات لاصطلاح التكامل الاقتصادي يشكل عقبة للوصول الى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما في المجال الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني : أشكال التكامل

ترجع المناقشات القيمة حول درجات سلم التكامل الاقتصادي للاقتصادي بيلا بلاسا B.balassa مؤلفة نظرية التكامل الاقتصادي حيث فرق بلاسا بين عدة درجات لسلم لتكامل الاقتصادي على الترتيب هي :

1- نظام التجارة التفاضيلية يشمل تخفيض الحواجز الجمركية و غير الجمركية ، و لكن دون الغاءها بشكل كلي حيث ان الدول الاعضاء ضمن هذا النظام لها الحق في صياغة و تحديد نمط سياساتها القطرية الجمركية و غير الجمركية دون خضوع لترتيبات مشتركة مع باقي الدول الاعضاء و لعل ابرز صور منطقة التفضيل الجزئي في عالمنا المعاصر منطقة الكومنلث يضاف إلى ذلك أن هناك شكا كبيرا بين جمهرة الاقتصاديين على مدى ملائمة اعتباره هذه الصورة شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي لبساطة و تواضع الترتيبات التكاملية التي تختارها مجموعة من الدول الاعضاء في منطقة التفصيل الجزئي .[2]

1 كمال مقروس ، **مرجع سابق**، ص15.

2 عائشة ابراهيم عبيد ،**التكامل الاقتصادي العربي و اثاره على التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير (جامعة القاهرة فرع الخرطوم يناير 2007) ص 21

2- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

يتضمن التخلص الكلي من العقبات الجمركية و غير الجمركية على السلع بين الدول الاعضاء ، و بذلك تحافظ كل دولة على عقباتها التجارية ضد السلع الواردة من الدول غير الاعضاء في المنطقة .

3-الاتحاد الجمركي Costumerionsيتضمن الاتحاد الجمركي المعادلة التالية:

الاتحاد الجمركي =منطقة تجارة حرة تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي

4-السوق المشتركة: خطوة متقدمة عن مرحلتين السابقتين بالإضافة الى الشروط الواردة في الاتحاد الجمركي فان السوق المشتركة تسمح بحرية عناصر الانتاج فينتقل عنصر العمل وراس المال دون قيود تعرقل انسيابها من مكان الى اخر بين الدول الاعضاء وتعتبر السوق المشتركة الجنوبية Mercosur

مثلا لها.

5- الاتحاد الاقتصادي: يمتاز بنفس خصائص السوق المشتركة اضافة الى تنسيق السياسات الاقتصادية والماليةو النقدية الى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبة بين الدول الاعضاء.

6-التكامل الاقتصادي التام: و هو ارقى درجات التكامل التكامل الاقتصادي حيث يؤدي الى اذابة الدول الاطراف في بنية اقتصادية واحدة و ذلك بأنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحياتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية. [1]

المطلب الثالث: دوافع التكامل

لابد انه لقيام أي شيء ما وجود دوافع وراء ذلك فان لقيام التكامل مجموعة من الدوافع منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي و منها ما هو عسكري و تجلت فيما يلي:

الدوافع السياسية: تعد المصالح السياسية من اهم الأسباب التي تدفع لإتمام التكامل الاقتصادي والدوافع السياسية التي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي وهناك أسباب عديدة تختلف باختلاف[2] ظروف كل

1 عائشة ابراهيم عبيد، **المرجع نفسه**، ص16.

2 محمد الندوي ، **تحديات التكامل الاقتصادي في عصر العولمة** ، (بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية) ص 84-85

منها فقد يكون الدافع للتكامل توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلية في التكامل وقد يكون هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان الدافع لقيام تلك السوق تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها. أو تأثر السياسة في التكامل حتى لو لم تستهدف من التكامل أغراض سياسية ويرجع ذلك إلى أن الأوضاع السياسية تعد من اهم الأسباب التي تحمل على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول نضرب الامثال التالية:

اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول الجامعة العربية ولم تشر هذه الاتفاقية انه رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادياتها وتنمية ثرواتها ولتامين رفاهية بلادها فقد اتفقت على قيام وحدة عاملة بينهما وعلى تحقيقها بصورة تدريجية.

الدوافع الاقتصادية: يمكن اجمالها فيما يلي:

1/ رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها تجاه التكتلات الاقتصادية.

2/ رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن رفع الحواجز الجمركية بين الدول المنطوي في التكامل مما يتيح انشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرات الإنتاج على ونطاق واسع.

3/ الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها.

4/ انتهاج الطريق الأمثل لتامين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية وذلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة.

5/ منح الدول المتكاملة ثقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية و فرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادية مجتمعة. [1]

1 زايري بلقاسم ،**الاثار الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي** ، اطروحة دكتوراه (جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2004) ص 19-20

المطلب الرابع : اهداف التكامل الاقتصادي .

نستطيع التمييز بين مجموعة من الأهداف فمنها ما هو اقتصادي واخر عسكري ونذكر كما يلي:

1/ الأهداف الاقتصادية: الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم السوق ويشجع هذا على توزيع الاستثمارات توجيهها سلميا وإعادة تكوين حركة السلع وراس المال والعمل على إزالة كل العوائق في هذا المجال. تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والايادي العاملة بصورة أفضل و على نطاق أوسع ومبادئ تقسيم العمل. يؤدي التكامل الاقتصادي الى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية وهذا ما يحيي اقتصادات الدول الأعضاء مع بعض التقلبات السياسية والأجنبية.

2/ الأهداف السياسية : بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية نجد اهداف سياسية نخلص في فقرة كما يلي :

يكون الهدف سياسيا عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها و لكن يكون من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي منذ البداية بيدا التكامل في شكل اتحاد جمركي او سوق مشتركة مثلا على أمل أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي أو تلك السوق أمام الاتحاد السياسي و قد لا تكون الغاية السياسية من التكامل هو الاتحاد السياسي بل مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على دولة أخرى.

3/ الأهداف العسكرية : قد يكون الهدف من وراء التكامل الرغبة في تكوين وحدة عسكرية و من أمثال ذلك ما نادى به احد المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي بقصد تقوية اقتصاديات أوروبا حتى تكون وحدة لها قوتها السياسية و العسكرية فتفرق بذلك بين العسكريين الأمريكي و الروسي و لا تساق أهدافها مما يقوي السلم العالمي. [1]

1 **المرجع نفسه، ص 43.**

المبحث الرابع: الوظيفية الجديدة كمدخل للتكامل المغاربي.

لا توجد في الواقع نظرية واحدة للتكامل ولكن هناك العديد من النظريات أو بمعنى أدق الوصفات التي تشرح طرق عملية التكامل وتختلف فيما بينها في تحديد المتغير أو المتغيرات المستقلة التي تفسر هذا المتغير التابع (التكامل) ولعل هذا ما يفسر التعدد والاختلاف والغموض المصاحبين لمفهوم التكامل .

اقترنت النظرية الوظيفية الجيدة بأعمال كل من كارل دويتش وارنست هاس وأميتاي اتزيوني، الذين دافعوا عن مفهوم للتكامل يتجاوز مجرد عملية فنية اقتصادية أو صيرورة للتغير الاجتماعي، تقودها حركة تحتية واقتصادية بالتحديد، مما يجعل منه عملية غير سياسية أو بالأحرى عملية لا تنطلق من السياسة لتحقيق أهداف سياسية في النهاية.

المطلب الأول: طبيعة النظرية الوظيفية الجديدة.

أولا: نشأة النظرية الوظيفية الجديدة.

التقليد الشائع في تطور العلوم الاجتماعية أن لكل بناء نظري استدراكات و تصحيحات تصاغ في ثوب جديد و تكون بمثابة نفس جديد للنظرية الأم أملا في الاستمرار و المصداقية في تحليل العلاقات الدولية و في هذا الإطار جاءت الوظيفية الجديدة على أثر الانتقادات النظرية التي وجهت للوظيفية الأصلية التي تركزت حول استحالة الجمع و التوحيد بين مصالح الشعوب و الأمم و استحالة الفصل بين القضايا السياسية و تميزها عن القضايا الأخرى و أخيرا استحالة إقناع الدول بتنازلها عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات الوظيفية الجديدة، أما النوع الثاني من الانتقادات فقد تمحور حول الجانب العملي لهذه النظرية فجل المنظمات الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لم تصل إلى تقليص الفوارق بين الأمم عن طريق الوظائف التي تؤديها و لم تستطع كذلك المشاركة في تحويل الولاء من مركزه الوطني إلى المنظمات الدولية. و في خضم هذه الانتقادات جاءت الوظيفية الجديدة لوضع مفهوم مغاير للتكامل و الاندماج و إيجاد معايير و مؤشرات جديد لهذه الظاهرة. فالوظيفية الجديدة تعتني بوجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الاقتصادي مع وجود تحكم مرافق للعملية، و تتعزز هذه العملية عندما تستوي في شكل حركة أين تصبح المنظمات و جماعات الضغط و الأحزاب السياسية ميالة إلى أن تكون مندمجة فيها..[1]

1 عبد الله جعلاب، **مرجع سابق**، ص19.

وللوظيفية الجديدة افتراضات تتمثل في:

ثانيا: افتراضات النظرية الوظيفية الجديدة.

1/ **وضع بعض القطاعات المتكاملة لدول مستقلة تحت المراقبة و الإشراف و التسيير المشترك:** تعتبر أهم ركيزة للنظرية الوظيفية الجديدة و من خلالها نكون قد و ضعنا الأسس الرئيسية لعملية و مسار تكامل بجلب اهتمام و مشاركة الأحزاب السياسية و جماعات المصالح داخل هذه الدول الوطنية المستقلة على أن يكون لقطاع أو قطاعات التكامل اهمية بالغة بالنسب للدول الأعضاء إذ يجب البدء بالقطاع الحيوي و الذي يحتل مكانة إستراتيجية بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول، كما يجب أن يتميز هذا القطاع بالطابع التنافسي لكن لا يجب أن يؤدي هذا التنافس بين الدول الأعضاء إلى تناقض مصلحها مما يؤدي إلى شعور هذه الأخيرة بتهديد مباشر أو غير مباشر لمصالحها و لمصالح نخبها السياسية و الاقتصادية، و سوف يتولد عن هذا النشاط الوظيفي في هذا القطاع الحيوي مجموعة من المشاكل التي تستدعي التضحية من طرف الدول الأعضاء لكنه سوف يؤدي إلى بروز مطالب جديدة تكون السبب الرئيسي لدفع عملية التكامل.

2/ **تأثير الأحزاب السياسية و جماعات الضغط على العملية التكاملية:** يعد تأثير جماعات الضغط و الأحزاب السياسية عاملا جديدا في السياسة الوطنية فإذا كان لها في هذه العملية التكاملية مصالح حيوية فإنها هي التي تطالب بضرورة إعطاء أهمية للمؤسسات الوظيفية الجديدة و تمارس الضغط على الحكومات للعضوية في مثل هذه المؤسسات ، و مع كون هذه الجماعات و الأحزاب المدافع الرئيسي عن الاديولوجيات الوطنية فإن اجتماعها في المؤسسات الوظيفية المركزية يؤدي إلى القضاء على الاديولوجيات و بالتالي السماح لاديولوجية فوق قومية بالظهور و الانتشار و هكذا تتحول هذه المؤسسات الوظيفية إلى مركز رئيسي.

3/ **مفهوم التكامل الجهوي:** ترتكز الوظيفية الجديد على مفهوم التكامل الجهوي بدلا من مفهوم التكامل في إطاره الدولي كما ترى الوظيفي الأصلية. فالوظيفيون الجدد يعتقدون أن محاول الجمع بين مجموعة كبيرة من الدول تختلف في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي هو ضرب من المثالية و الخيال بحيث لا يمكن تحقيق ذلك تحت أي أسلوب من الأساليب في الفترة الزمنية الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا . و لهذه الأسباب يجب التركيز على التكامل الجهوي الذي يبدأ من مناطق جغرافية معينة و لهذا أهم هذه الشروط الأولي للتكامل و الاندماج الدولي هو التجانس الاقتصادي و الاجتماعي بين الدول المعنية. [1]

1 عائشة ابراهيم عبيد، **مرجع سابق**، ص 16.

المطلب الثاني: النظرية الاتصالية لكارل دويتش.

فهو يعتبر أن الاتصال هو الذي يصنع التجمع وهناك علاقة وثيقة بين الاتصال و تكامل الوحدات السياسي فالدول ما هي إلا مجموعات من الأفراد بالنسبة له، يرتبطون فيما بينهم بشبكات اتصال وأنظمة مواصلات ضخمة و لديهم أيضا رغبة و قدرة عالية على الإبقاء على هذا الاتصال فيما بينهم في عدد كبير من المسائل فتقييم أي تنظيم سواء كان دوليا أو جهويا إنما يتم عن طريق قياس حجم و محتوى و مجال التبادل الذي يتم بين أعضائه، و من بين هذه الاتصالات أو التفاعلات نذكر الاتصالات الهاتفية، و سير البريد و الزيارات السياحية بين أفرادها، و حجم التبادل التجاري و شكله و الهجرات... إلخ، فهذه الاتصالات ستؤدي في النهاية إلى إنشاء تجمع أمني أو نظام سياسي اجتماعي متكامل. (1)

تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر كارل دويتش من أبرز رواد هذه المدرسة وقد أوضح **دويتش** أن غاية التكامل هي تكوين مجتمع أمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلمياً وإحلال التعاون محل الصراع، وقد ركز **دويتش** على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى وعرف الأمن بأنه قيام السلم وتدعيمه كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والأيديولوجية والثقافة واحترام الذات وغيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم ولقد استقرأ **كارل دويتش** مهام التكامل وشروطه وعوامل تفككه وأنواعه من خلال دراسة لأربع عشر حالة تكاملية في العالم.

وخلص **دويتش** إلى القول بأن التكامل ينهض بأربع مهام رئيسة وهي:

- حفظ السلام، و إنجاز بعض المهام المحددة، والتوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض.
- تحقيق الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية

أما أنواع المجتمعات التكاملية عند **دويتش** فتتلخص في نوعين رئيسيين وهما مجتمع الأمن المندمج ومجتمع الأمن المتعدد، ويتم التمييز بين النوعين السابقين على أساس الهدف من التكامل فإذا كان الهدف الرئيس للتكامل

---

1 صمار محمد سليم، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002) ص 17.

ليس مجرد المحافظة على السلام بين الوحدات السياسية المتكاملة وإنما اكتساب قوة أكبر لتحقيق الأغراض العامة المعينة أو اكتساب تطابق مشترك للأدوار أو خليط من ذلك كله فإن من الفضل تكوين ما يسمى بمجتمع سياسي مندمج ذي حكومة مشتركة وإذا كان الهدف الرئيس هو السلام فيكفي تكوين مجتمع أمن متعدد وفي الواقع سيكون تحقيقه أسهل ويوضح **دويتش** أربع نماذج ممكنة للمجتمع السياسي حسب معياري التعدد والأمن ما بين المجتمع المندمج الآمن والمجتمع غير المندمج الآمن ويرى دويتش أن **مجتمع الأمن المندمج** هو اوثق هذه المجتمعات تكاملاً كما في بريطانيا ولكن مثل هذا المجتمع لا يضمن بذاته الأمن والسلام الداخلي عبر المواثيق و القوانين بل إن محاولة الحفاظ على هذا المجتمع بالقوة قد تؤدي إلى حرب أهلية واسعة النطاق على العكس تماماً مما نشأ هذا المجتمع من اجله وهو تفادي الحرب أساساً كما حدث في الحرب الأهلية الأمريكية عامي 1860،1961 وحرب الهند وباكستان عامي 1946،1947 ومع ازدياد القوة التدميرية للأسلحة في العصر الحديث يصبح المجتمع المندمج غير الآمن أكثر خطراً ومع ذلك فإن مجتمع الأمن المندمج برغم خطورة فشله يظل مرغوباً أكثر من بدائله لأنه في حالة نجاحه ى يحقق الأمن والسلام فحسب ولكنه يوفر قوة أعظم لإنجاز الخدمات و الأغراض الحكومية العامة والمحددة وربما يوفر شعوراً أكبر بالشخصية والطمأنينة النفسية للصفوة والجماهير. [1]

ويؤكد دويتش في هذا المجال على أهمية الوعي الشعبي بالمصالح الإقليمية المشتركة المشتركة والذي يمكن استثارته باستحداث طريقة حياة جديدة جذابة على المستوى الإقليمي لإعطاء مصداقية لهذه العملية التكاملية ومواجهة التحديات الخارجية كما يؤكد على ضرورة أن يصل جيل جديد مؤمن بالتكامل إلى المسرح السياسي يطور عملية التكامل أما الوسائل المتبعة لتحقيق مجتمع الأمن المنمدج فبعضها مفيد في عملية التكامل وبعضها يضر بالتكامل ويدمره ومن الوسائل الناجحة تطوير مؤسسات سياسية محددة واستخدام الرموز وبسط النفوذ في تعيين بعض الأفراد المختارين عمداً في بعض الوظائف السياسية والإدارية وضم كل الاقتراحات و البدائل المتنافسة و توجيهها نجو القضية الكبرى الواحدة وهي الدمج.

أما الوسائل التي قد تدمر العملية التكاملية فهي الإصرار المبكر على الدمج الكامل أو الجهود المبكرة لإقامة احتكار العنف والغزو العسكري المباشر، أما عملية إقامة مجتمع الأمن المتعدد فتعتبر أسهل وتتطلب عمليات أبسط وأهم هذه العمليات هي عدم الاجتذاب المتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن الناشئ وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعات الصفة وأخيراً السكان، والعملية الثانية هي نشر

1 مازن خليل غرايبية،" تطورات التكامل الدولي "، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد6، العدد 3 (1991) ص 184.

الحركات الفكرية والعادات المحبذة للتكامل وتهيئة المناخ السياسي لها، والعملية الثالثة قد تكون ممارسة وتنمية ممارسة عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستجابة المتبادلة لكي ممكناً الحفاظ على استقلال وسيادة الوحدات المشتركة والمحافظة على التوقعات الثابتة للسلام والتبادل السلمي بينها.

المطلب الثالث: أفكار ارنست هاس للوظيفية الجديدة.

وبعد كارل دوتش أتى مفكر آخر يدعى **أرنست هاس** والذي لقب بأب النظرية الوظيفية الجديدة لمساهمته الكبير في هذا الموضوع، و لقد كان **هاس** متأثرا إلى حد كبير بتطور التجربة التكاملية للسوق الأوروبية المشتركة، ففي رأيه أن الوظيفية الجديدة تقوم على أساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة لأطراف التكامل، و أن هذا الاختلاف هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول. [1]

هاس ومن خلال كتابه توحيد أوروبا، القوى السياسية، الاجتماعية والاقتصادية 1950،1975، أعلن ميلاد نظرية التكامل وفق أسس أغفلتها الوظيفية الكلاسيكية وهي عدم إمكانية فصل الاقتصاد عن السياسية، إذ يرى ضرورة إقحام السياسة والقوى السياسية في العملية التكاملية،[2]

باعتبارها شرطا أساسيا لنجاحها، حيث يعرف التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية، فمسار التكامل لا يمكن أن يكون أليا بل يخضع لإرادة الدول والحكومات لان الدول هي سيدة المسارات التكاملية.

وينظر الوظيفيون الجدد و منهم **هاس** إلى التكامل لا باعتباره حالة يتم فيها تحقيق الوحدة السياسية (كما يرى الدستوريون أو قيم ومصالح كما يرى الوظيفيون، ولكن يركزون أكثر من ذلك على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث التي تتنافس فيها وتتصارع النخب والمصالح ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بمصطلحات وأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجهاً وطنياً خالصاً فالتكامل لدى **هاس** هو العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون في مختلف المواقع الوطنية مقتنعين بتحويل ولاءتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة، وعملية إعادة التوجه هذه من الدولة إلى النظام الإقليمي لا تحدث بطريقة مثالية ودوافع من الإيثار

1 محمد سليم صمار ، **مرجع سابق**، ص 18.

2 محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 205) ص 165.

لدى قسم من النخبة المعنية ولكن بسبب إدراكهم للمؤسسات فوق القومية باعتبارها أفضل الطرق لأسباع مصالحهم العملية ولذا يركز الوظيفيون الجدد على تنمية عملية صنع القرار الجمعي والطريقة التي يغير بها النخب الحكومية وغير الحكومية تكتيكاتهم وتنظيماتهم وفقاً لتحولات عملية صنع القرار من المستوى القوي إلى المستوى فوق القومي فالمسألة لا تتعلق فقط بتسليم مطلق بفوائد التكامل وإمكانية الانطلاق من مجال وظيفي نجح فيه التكامل إلى مجال آخر وهكذا فحسب ولكن يتوقف نجاح العملية التكاملية على مدى الاتفاق بين الجماعات المنخرطة في عملية التكامل. (1)

و من هنا تقترب هذه النظرية من نظرية النزاع الدولي، فترى بأنه في حالة الإجماع حول وحدة المصالح لا يمكن أن يحصل نزاع، فالاستقرار يصبح العامل الرئيسي لأنه محاولة وحدوية أو تكاملية، و عليه يجمع مؤيدي الوظيفية الجديدة على أن التكامل الاقتصادي يسبق ، التكامل السياسي إلى أن توريط جماعات المصالح و الأحزاب كما تجدر الإشارة حسب **هاس** السياسية للدول الوطنية المستقلة من شأنه أن يدعم التكامل، خاصة إذا ما كانت لهذه الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة مصالح، كما على النشاط الوظيفي للقطاعات الحيوية أن يكون، أكبر من بقية النشاطات المماثلة داخل الدولة القطرية. (2)

1 محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص 165.

2 مازن خليل غرايبية، **مرجع سابق**، ص 186.

خلاصة الفصل الأول.

من خلال ما استعرضناه من في هذا الفصل تبين لنا ما يلي:

- ان الامن هو ضد الخوف كما ذكر في القران الكريم حيث تطرقنا له من الناحية اللغوية والاصطلاحية وما ورد عنه في الشريعة الإسلامية وأبرز التعريفات لدى المفكرين العرب والغربيين ومنه يمكننا القول ان الامن هو حالة من الاستقرار التي تتحمل الدولة مسؤولية توفيرها من خلال درء كل اشكال التهديدات التي قد تمس الفرد.
- ان التنسيق هو عملية تعاون متبادل من خلال التواصل وتبادل المعلومات من خلال جهاز دولي او إقليمي من اجل الفهم المشترك للخطط الأمنية أي ان التنسيق أداة لتحقيق الامن.
- التكامل الاقتصادي بين الدول لا يتحقق الا بتوفر شروط واهداف ودوافع التكامل، وهو أيضا عبارة عن عملية متدرجة ومتواصلة .

الفصل الثاني

التطورات الأمنية للدول المغاربية بعد الحراك العربي

الفصل الثاني :التطورات الامنية للدول المغاربية بعد الحراك العربي

عرفت منطقة المغرب العربي بعد سنة 2011 مجموعة كبيرة من التهديدات الامنية الجديدة نتيجة الثورات التي شهدتها و ادت الى تغيير انظمتها بشكل كبير و ادخالها في حالة فراغ سياسي و هذا ما نتج عنه ازمات امنية خطيرة تمثلت في الفشل الدولاتي ، الارهاب و الجريمة المنظمة كونه يجد ملاذ امنا في هذه الدول التي تعرضت للفشل فكل هذه التهديدات الامنية تجعل من الدول متخوفة بشكل كبير من وصولها اليها و انتقالها الى جميع الدول و هذا ما يحذر منه المجتمع الدولي .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الاتحاد المغرب العربي: النشأة والاهداف.

المبحث الثاني: معوقات التكامل المغاربي.

المبحث الثالث: انعكاسات الازمة السياسية على الدول المغاربية

المبحث الرابع: مخرجات الحراك العربي وأثاره على دول الاتحاد.

المبحث الأول: اتحاد المغرب العربي: مسارات التكامل.

شهدت المنطقة المغاربية تكاملا مثل بقية الأقاليم في العالم، وهذا راجع للظروف التي واجهة دول المنطقة.

المطلب الأول: تأسيس الاتحاد المغاربي.

أولا: نشأة لاتحاد.

إن مشروع وحدة المغرب العربي مسألة حيوية وإستراتيجية، فالدعوات والمحاولات لم تتوقف لبعث هذا المشروع مرة أخرى، لذا أخذت فكرة إرساء تكامل مغاربي تظهر من جديد مع تطور الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري في ماي 1987، والتآخي التونسي الليبي في ديسمبر1987 ، ما نتج عنه من تطبيع للعلاقات المغاربية وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي على أساس الأخوة والتعاون والمصلحة المشتركة، ففي العواصم المغاربية تمت العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة أكدوا فيه على مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي، كما تم التأكيد على ما يجمع بين الشعوب من روح أخوة وتفاهم متبادل ورغبة مشتركة في تدعيم التعاون المثمر بينهم وفي العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمة العربية اجتماع لقادة المغرب العربي الكبير، فكان المؤتمر الأول حيث تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية، وخمس لجان فرعية أنيطت بها مهام الدراسة وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي، وفي سبتمبر من نفس السنة أنهت اللجان الفرعية أشغالها وقدمتها للجنة السياسية، والتي بدورها أعلنت عن مقترح مشروع بهدف .إحداث هيكل مغاربي سيوكل أمر البث في مضمونه لقادة دول المغرب العربي. [1]

لقد أيقن قادة البلدان المغاربية أن التنافر والتنافس لن يخرج المنطقة من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية ويجب حل كل المشاكل بعيدا عن المزاج السياسي على اعتبار الوحدة فوق شيء لذا جاءت المحطة النهائية بعدما انتهت اللجان المنبثقة من قمة زرالدة من إصدار بيانها الختامي، وعلى إثرها تقرر عقد اجتماع جمع القادة المغاربة للدول الخمسة وذلك بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989. وتم عقد الاتفاق.

ويبدو أن هناك مجموعة من العوامل المحفزة على تفعيل الاتحاد المغاربي والتعجيل بتحقيق التعاون والتنسيق بين أعضائه اليوم قبل الغد، فعلاوة على المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تمثل أرضية صلبة وجديرة بخلق تكتل إقليمي قوي قادر على دعم مشاريع تنموية رائدة في المنطقة.

1 رشيد بوكساني، أحمد ديبش، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، (الجزائر: دار الهدى، 2005) ص 219،220.

ثانيا: أهدافه.

لقد تضمنت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة، وهذا ما حددته المادة الثانية والثالثة من معاهدة إنشائه فالمادة الثانية نصت على:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها. [1]

ومن خلال نص المادة الثالثة يمكن أن نخلص إلى الأهداف التالية:

1/ الأهداف السياسية: وتعتبر من أهم الأهداف التي سعى الاتحاد لتحقيقها وهي:

- مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية.
- المحافظة على استقلالها والمساهمة في إزالة كل صور النزاعات الاقليمية.
- صيانة السلام المؤسس على العدل والانصاف.
- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها على أساس الحوار.

2/ الأهداف الدفاعية:

- تحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف.
- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

3/ الأهداف الاقتصادية: إن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.

1 مصطفى الفيلالي،" المغرب العربي الكبير نداء المستقبل "، **مركز دراسات الوحدة العربية**، (1983) ص24 .

– إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي تطوير الموارد البشرية وتدريبها لاستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة.

– تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي مغاربي.

- إنشاء منطقة تبادل حر عام1992.

- قامة اتحاد جمركي عام1995.

- إنشاء سوق مشتركة عام 2000.

4/ الأهداف الثقافية: تنص المادة الثالثة في هذا المجال على ضرورة:

– إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته.

– الحفاظ على القيم الروحية والثقافية والخلقية وصيانة الهوية العربية الإسلامية.

– تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية.

– إنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغارب. [1]

المطلب الثاني: مقومات التكامل المغاربي.

تحمل المصطلحات والتسميات في الواقع الدولي دلالات وأبعاد ذات معاني وتأثيرات سياسية، حضارية وتاريخية واقتصادية أيضا، ومن هنا نجد تركيز الاستعمار على مصطلحات وتسميات محددة لمحاولة رسم أوضاع تخدم تصوراته وتوجهاته وعلى هذا الأساس أطلق الاستعمار الفرنسي على منطقة المغرب العربي تسمية شمال إفريقيا في محاولة لطمس معالم التجانس ومقومات الاتصال والتكامل بين وحدات تشكل إقليما متميزا قائما بذاته، فقراءة بسيطة لتاريخ المغرب العربي تثبت لنا أن هذا الإقليم كان موحدا لفترة بعيدة من الزمن قبل أي تجمع إقليمي آخر في القارات الخمس وبحدود طبيعية واضحة، حيث يحد المنطقة من الشمال حوض البحر الأبيض المتوسط بسواحل ممتدة من ليبيا إلى المغرب، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب مالي، النيجر، التشاد والسنغال، ومن الشرق جمهورية مصر العربية، بمساحة 5.782.140 كلم مربع على عكس الكثير من الأقاليم فإن المغرب العربي يخلوا من الحواجز الطبيعية التي تؤثر على تجانس جغرافيته.[2] وتغيب أية معالم لانقسام

1 عبد النور بن عنتر، الاتحاد المغاربي بين الافتراءات والواقع، الجزيرة للدراسات ، (24 جانفي 2014) ص04.

2 محمد شكري،" تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي " المؤتمر المصرفي العربي السنوي، **رؤية عربية للقمة الاقتصادية**، (نوفمبر 1996) ص 16.

الإقليم طبيعيا إلى وحدات منفصلة، هذه المميزات الجغرافية المثالية قدمت منطلقات حاسمة للعمل التكاملي والاندماج الجهوي بين ذات الأقطار، ومكنت صانعي القرار من تحديد. المنطق التكاملي الذي على أساسه تعرف الهوية التكاملية والاقتصادية للإقليم المغاربي، وأعطت هذه المنطلقات التاريخية والجغرافية والحضارية في المنطقة المغاربية، ركيزة أساسية لتشكيل أبعاد الرؤية المستقبلية للمشروع المغاربي والعربي النهضوي، مافتئ يكبر هذا المشروع مع الاكتشافات النفطية والمعدنية الهائلة، وما تزخر به المنطقة من ثروات تؤسس لقاعدة صناعية تكاملية، وتؤسس لقاعدة دبلوماسية تفاوضية في وجه القوى الأخرى لتحصيل النواقص المغاربية التقنية والعلمية من تلك القوى التي تعاني حساسية تبعية طاقوية، وهذا من أجل جمع الكل المكمل والمتمم لبناء الصرح المغاربي؛ فلم تتوقف الجهود والمحاولات طيلة عقود لانجاز الوحدة المغاربية بالرغم من المآلات التي كانت تعرفها تلك المحاولات، وما ظل ينقص التجربة المغاربية هو القدرة على الاحتفاظ لتلك الإرادة الشعبية والسياسية بقوة الدفع، التي تكفل لها الاستمرار والتأقلم مع المتغيرات الإقليمية والدولية. [1]

ومن أجل استثمار الطاقات والثروات الهائلة التي تزخر بها، فالثروات المعدنية تتنوع بين الحديد في ليبياو لجزائر وموريتانيا، والفوسفات حيث تسيطر المغرب على قرابة الثلثين من الاحتياطي العالمي لهذه الثروة المعدنية، أما احتياطي النفط في المنطقة فيقارب 16 مليار برميل، ما يمثل9 بالمائة من الاحتياطي العالمي، ويتجاوز الإنتاج اليومي3 مليون برميل كما تمتلك المنطقة احتياطات غازية هامة خاصة في الجزائر إذ يتجاوز الاحتياطي الغازي مغاربيا 966 مليار م^3 ، وتعتبر المنطقة ثالث ممول للاتحاد الأوروبي بهذه المادة الحساسة، فالجزائر تمتلك سابع احتياطي عالمي للغاز وثالث مصدر له والرابعة عشر في احتياطي النفط، وتمتلك كل من تونس والمغرب مؤهلات سياحية هائلة قادرة على جذب 96 مليون سائح سنويا، وتعتبر السوق المغاربية سوق واعدة بأكثر من 100 مليون مستهلك هذه المميزات الجغرافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة، أعطتها بعدا إستراتيجيا وحضاريا مهما في مقابل الواجهة الأوروبية، ومركزية قارات العالم القديم، كجسر ومعبر نحو القارات العالمية، نحو العمق الإفريقي، وغرب آسيا، والسواحل الأطلسية المقابلة مباشرة للسواحل الأمريكية وهذا ما يضع المنطقة في قلب النقاط المحورية لإستراتيجيات الدول الكبرى كمحور جيوبوليتيكي مهم،[2]

1 محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي :الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) ص 53.

2 محمد شكري، **مرجع سابق**، ص 17.

المبحث الثاني: معوقات التكامل المغاربي.

يرجع تعثر المسيرة التكاملية للمغرب العربي إلى مجموعة كبيرة من العوائق، والتي ليست بالضرورة كلها اقتصادية، فجانب كبير من هذا الفشل يرجع إلى غياب الإرادة السياسية، وعليه يمكن تقسيم معوقات التكامل المغاربي إلى: معوقات اقتصادية ومعوقات حسب طبيعة الأنظمة وهذا ما سنفصل فيها لمطلب الأول: معوقات ذات طبيعة اقتصادية.

المطلب الأول: معوقات ذات طبيعة اقتصادية.

لقد تعددت المعوقات الاقتصادية التي جعلت من الاتحاد المغاربي يواجه الفشل التام، تتمثل النقاط فيما يلي:

تباين السياسات والنظم الاقتصادية بين دول اتحاد المغرب العربي، فالأسلوب الذي تم اختياره لتحقيق التكامل لم يكن أسلوبا صحيحا، فكل الاتفاقيات التي عقدت ركزت على تحرير التجارة الخارجية بين الأطراف كخطوة أولى للتكامل الاقتصادي مؤجلة بذلك تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية المختلفة وهذا الأسلوب لا يتلائم وطبيعة الاقتصاد في الدول النامية بما في ذلك الدول المغاربية، ذلك أن القاعدة الإنتاجية في الدول النامية تعتمد على عدد محدود من السلع الأولية التعدينية والزراعية، وهذا لا يسمح بتوسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لتشابه هذه السلع في اغلب الأحيان.[1]

التبعية الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوربي: التبعية التجارية والتقنية حيث تؤكد بعض الدراسات أن ثلثي مبادلات البلدان المغاربية تتم مع الاتحاد الأوربي، وأن 1%فقط من حجم المبادلات التجارية تتم مع بقية دول العالم، إذ تتكون الصادرات المغاربية من البترول والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد وبعض المواد الغذائية في الوقت الذي تستورد فيه سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة، إذ تمثل هذه الأصناف إجمالي الواردات حوالي 60% في ليبيا، 52% في الجزائر، 69%للمغرب، 55% لتونس،40%بالنسبة لموريتانيا وهذا يدل على تبعية هذه البلدان للاتحاد الأوربي وعلى الأخص في المجال الصناعي. [2]

---

1 سفيان خوجة علامة، مريم قايد، **اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة**، الملتقى الوطني: الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، (جامعة قسنطينة 2)، ص 16.

2 عيسى احمد الفرسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه مقوماته، معوقاته الدولية**، مداخلة للندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية، (جامعة سطيف، 2004)، ص 12 ،13.

التبعية الغذائية لقد أصبحت مشكلة العجز الغذائي هاجس لمعظم الدول المغاربية، وذلك بسبب الزيادة السكانية، فقد وصلت فاتورة الواردات لدول الاتحاد لعام 1995 حوالي 5 مليار دولار، نصف هذا المبلغ من نصيب الجزائر التي بلغت وارداتها من الحبوب 80%من استهلاكها، و70% بالنسبة لكل من تونس والمغرب، وعليه يمكن القول بأن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية، وقد أدي نمط الصناعة في هذه الدول إلى زيادة الاعتماد الدول الغربية عليها في استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا بما في ذلك الخبرة والخدمات الفنية، وفي المقابل تركزت معظم الصادرات المغاربية، التي تعتمد أساسًا على الموارد الأولية الاستخراجية والزراعية على أسواق هذه الدول، والتي أصبحت تستحوذ على أكثر من 75%من حجم التجارة الخارجية المغاربية. [1]

إن هذه التبعية جعلت من دول الاتحاد ضعيفة جدا ولا تستطيع الاستغناء على الطرف الخارجي، وحاول هذا الطرف استغلال الوضع وساهم في فشل الاتحاد وهو ما يتضح في الأتي:

رأت الدول الأوروبية انه من صالحها التسريع في التوقيع على اتفاقيات انفرادية مع الدول المغاربية لتشتيت ما تحقق من مكاسب، ولعرقلة تطور هذا التكامل الذي لا يخدم مصالحها ورغباتها في إبقاء تبعية المنطقة لها تمثلت المبادرات الخارجية ومشاريع الشراكة التي طرحت على الدول العربية والمغربية في مشروع الشراكة الاوورومتوسطية، مشروع الشرق الأوسط الكبير، مبادرة آيزنشتات الأمريكية حيث أدى ذلك إلى دخول الدول المغاربية في اتفاقيات شراكة بشكل منفرد أثرت سلبا على الإجماع المغاربي ونقاط التوافق، ناهيك عن أنها فرضت على الدول المغاربية التزامات متناقضة مع أهداف الاتحاد وطموحاته.[2]

إن الدول المغربية ساهمت بشكل كبير في هذا الفشل وذلك راجع للسياسات المنتهجة من قبل كل دولة.

سياسة المحاور المغاربية والتناقض في التوجهات البينية لم يكن مغاربيا فقط وإنما تجسد على المستوى الإقليمي والخارجي أيضا فالمغرب وتونس وموريتانيا كانا ضمن ما يسمى بمحور الاعتدال العربي[3]

---

1 عيسى احمد الفرسي، **المكان نفسه**

2 إبراهيم قلواز، **"** الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل **"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد6،(2015)، ص 282.

3 **المرجع نفسه**، ص 281.

في حين كانت ليبيا والجزائر ضمن محور الممانعة المعارض للتطبيع مع إسرائيل، وهذا بدوره أثر على تطوير العمل المغاربي المشترك، وبلورة أفكار التأقلم مع المتغيرات التي شهدتها الساحتين العربية والدولية. [1]

لقد كانت الدول المغاربية هي السبب الأول والرئيسي في تعطل التكامل الإقليمي لهم، وذلك راجع للبحث عن المنعة الوطنية، وعدم الاهتمام الدول ببعضها.

بعد الاستقلال انتهجت دول المغرب العربي سياسات اقتصادية متباينة، ليس بينها ربط حيث انصرفت الدول إلى البناء الوطني وليس البناء الإقليمي، فاختارت الجزائر سياسة التصنيع عبر إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة كمحاولة للحاق بركب الدول المتقدة في اقرب الآجال (مجمعات صناعية كبرى في قطاع الحديد والصلب والميكانيكا) على حساب قطاعات أخرى، ولكن هذه السياسة سرعان ما فشلت في الوصول إلى هدفها نتيجة مركزية القرار، سوء التسيير، مما أدى بالمؤسسات العمومية بالفشل، أما بالنسبة لتونس فكان التوجه منذ البداية نحو تنمية الصناعات الخفيفة من اجل تغطية الحاجات المحلية ولكن نتيجة للموارد المالية الضعيفة، وعجز الميزان التجاري في الفترة 1964. 1970 تم التحول نحو اقتصاد السوق فيما بعد عبر سياسة الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص، أما بالنسبة للمغرب فنجده منذ البداية نتهج سياسة اقتصادية انفتاحية، مع التأكيد على الزراعة والسياحة، فكان إعطاء الأولوية للزارعة التصديرية، وذلك بمساعدة الرأس المال الأجنبي نتيجة ضعف الدخل المحلي، وهذا ما أدى إلى التبعية عن طريق التمويل من البنك الدولي وهذا ما انجر عليه متاعب اقتصادية للسكان، أما بالنسبة لليبيا فقد فتحت الباب أمام القطاع الأجنبي وذلك بعد اكتشاف النفط. كل هذه الأوضاع أثرت في اقتصاديات دول المغرب العربي، حيث شابتها عوائق حالت دون تحقيق أمالها في التكامل والاندماج. [2]

كما لاحظنا أن فشل الاتحاد المغاربي راجع إلى العديد من السياسات الفاشلة المنتهجة من طرف دول الاتحاد، كما لا ننسى التدخلات الخارجية، لقد كان الاقتصاد من اكبر العوائق بالتزامن مع عوائق أخرى ساهمت بشكل كبير في الفشل، تتمثل في المعيقات السياسية و معيقات أخرى. هذا ما سنفصل فيه المطلب الثاني.

---

1 إبراهيم قلواز، **مرجع سابق**، ص 281.

2 محمد لمين لعجال اعجال ، " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك "، **مجلة المفكر** العدد5 (جامعة بسكرة)، ص 28. 29.

المطلب الثاني: معوقات حسب طبيعة الأنظمة.

لقد تعدد المعوقات السياسية للاتحاد المغاربي وهذا راجع لطبيعة الأنظمة السياسية القائمة واختلاف توجهاتها التي تسير بها دولها.

إن غياب وتذبذب الإرادة السياسة لدى الأعضاء لتجسيد اتحاد المغرب العربي، وعدم استعداد هذه الدول للتخلي عن جزء من سيادتها القطرية لصالح الكيان المشترك المتمثل في الاتحاد المغاربي، مع العلم أن السياسة تعد العامل الحاسم في بناء أي تكتل اقتصادي سياسي جهوي.[1]

كما أن اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية يعد من أهم المعوقات أي نشاط جماعي لتحقيق الوحدة أو التكامل، فبعضها اقرب إلى النظم العسكرية مثلما هو الشأن بالنسبة للنظام الليبي قبل قيام الثورة الليبية، ومنها ما هو ملكي مثل ما هو الشأن في المغرب الأقصى ومنها ما هو أقرب للنظام الجمهوري الرئاسي مثلما هو الحال في تونس والجزائر وموريتانيا، ونعتقد أن هذا الاختلاف في أنظمة الحكم وميل الحكام العرب عموما للاستمرار في السلطة خلق إحساسا لديهم بالخوف من كل تجربة جديدة بل يمكن القول إن الهدف الأساسي من بعض مظاهر التنسيق العربي عموما كان يتمثل في تكريس مبدأ البقاء في السلطة فقد كانت الاجتماعات التي يعقدها وزراء الداخلية العرب هي الأكثر نجاحا وبروزا وانتظاما.[2] كما أن معظم هذه الأنظمة تضع المصلحة القطرية الآنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى كما انعكس ضعف الكفاءة السياسية في مظاهر عديدة أبرزها غلبة العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف وتركز الاهتمام على بالمشاكل القطرية على حساب العمل القومي.[3]

إن الأنظمة التي تبنتها دول الاتحاد المغاربي كانت متعارضة في سياساتها من جميع الجوانب، وهذه الأنظمة دائما ما تتصادم في ما بينها وتحاول التفوق على بعضها البعض، والبحث عن خلافات جديدة حتى ولو كانت بسيطة وذلك يتضح في الفقرة التالية.

---

1 سفيان خوجة علامة، مريم قايد، **مرجع سابق**، ص 15 16.

2 الاتحاد المغاربي : **الرهانات والمعوقات، موقع المفكرين**، على الرابط التالي:

http://intelligentsia.tn.over-blog.com/2016/05/572e40a2-de60.html تم الاطلاع عليه في 2019/03/27

3 سفيان خوجة علامة، مريم قايد، **المكانم نفسه**.

إن التعارض بين هذه النظم له أسس أيديولوجية سياسية جسدتها مجموعة من التوترات التي لا تزال تؤثر على علاقات البلدان المغاربية ، أضف إلى ذلك طبيعة هذا النظام الذي تسعى نخبه الحاكمة للمحافظة عليه تحت مبدأ النزعة القطرية والسيادة، فقد سادت الدولة القطرية في الأقطار المغاربية الخمسة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، حيث اتبعت سياسات تنموية مختلفة على جميع الأصعدة، هذا ما نتج عنه تشتت سياسي زاد من رسوخ الوعي القطري على حساب الوعي الوحدوي .[1]

كما أن هناك معوقات أخرى ذات طابع سياسي وتنظيمي وقعت فيها دول الاتحاد المغاربي.

إن المعوقات ذات الطابع المؤسساتي لقيام التكامل بين دول المغرب العربي تمثل عقبة حقيقة في وجه تحقيق هذا التكامل، والتي وضعتها الدول الأعضاء كم خلال معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، ففي الواقع هذه العراقيل نابعة من طريقة صياغة هذه المعاهدة، والتي جعلها عرضة لكل الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، وان انعدام الثقة المتبادلة جعل كل دولة متحفظة جدا، وهو ما حرم اتحاد المغرب العربي من أن يرتقي إلى مستوى حقيقي من التكامل كما أن التحجج بمبدأ السيادة الوطنية وغياب رؤية إستراتيجية وقلة التجربة في مسائل التكامل كلها عوامل أدت إلى اعتماد مبدأ التصويت بالإجماع (حسب المادة 6) بالرغم من أن هذه الدول هي عضو كذلك في الجامعة العربية وتعرف مدى عرقلة هذا المبدأ لنشاط الاتحاد، غير أن ذلك لم يمنع من اعتماده، كما أن أي تعديل لاتفاقية مراكش يجب أن يحظى بموافقة الدول الخمس الأعضاء (حسب المادة 18)، وإن هذه القاعدة المعرقلة تم إتباع هذا بقاعدة أخرى مكملة تشترط التصديق على الاتفاقيات من قبل كل الأعضاء قبل البدء في تنفيذها، وهو ما أدى إلى توقيع 36 اتفاقيات مشتركة خمسة فقط منها فقط دخلت حيز التنفيذ.[2]

لقد ظهرت بعض الخلافات على مستوى العلاقات الثنائية بين بلدان المغرب العربي منذ حصولها على استقلالها، حيث شهدت هذه العلاقات بعض الانتعاش من حين لآخر، ليلفها الفتور والتراجع من جديد، وذلك بسبب بعض الاختلاف الذي يميز حسابات و تحاليل كل دولة فيما يخص مواقفها و نظرتها لبعض القضايا القائمة بينها و التي تم التغلب على العديد منها بفضل الإرادة السياسية للدول المغاربية، وسوف نتطرق إلى قضيتين محل خلاف كبير.

---

1 عبد الوهاب بن خليفة، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الشارع**، (الجزائر: دار طليلة 2010)، ص 125.

2 فيصل بهلولي، **"** إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة **"**، **مجلة الباحث**، العدد 14، (2014)، ص 199.

قضية الصحراء الغربية: تشكل مسألة مصير الشعب الصحراوي العقبة الأساسية في وجه قيام أي تعاون فعال بين مختلف دول إتحاد المغرب العربي فقد استمر هذا المشكل في تعكير أجواء التقارب، و تعطيل إنجاز و تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في إطار الإتحاد فهذه المسألة التي أزمت بصفة خاصة العلاقات الجزائرية – المغربية اللذين يعتبران أساس تكامل للمغرب العربي نظرا لحجمهم و وزنهم السياسي، و الجغرافي، و الاقتصادي [1] ظلت الأزمة الصحراوية تلقي بظلال التوتر والتأزم بين المغرب والجزائر قبل نشوء الاتحاد واستمرت معه خلال مسيرته الطويلة وإلى يومنا هذا، فالمغرب يشترط بداية تسوية قضية الصحراء الغربية قبل الشروع في تعاون وطيد وإعطاء دفع جديد لاتحاد المغرب العربي، معتبرا أن الصحراء الغربية قضية وطنية لا يمكن أن توضع جانبا وأن تترك للتسوية في إطار الأمم المتحدة بل يجب أن تسوى بين المغرب والجزائر التي يعتبرها المغرب هي من صنعت ومولت البوليساريو، أما الجزائر فتعارض هذه النظرة وترى أن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يفض بين الطرفين المعنيين المغرب والبوليساريو في إطار تسوية سياسية طبقا لقرارات الأمم المتحدة.[2]

قضية لوكاربي: بعد إصدار القرار 747 في 1992/03/31، من طرف مجلس الأمن الذي فرض حضرا جويا على ليبيا (اتهام ليبيا بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكاربي باسكتلندا 1988) واعتماد قرارا 833 بتاريخ 1993/11/11، القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها، طالبت ليبيا من الدول المغربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على "كل اعتداء تتعرض له دول من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى"، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان الغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواقشط وتونس،[3] وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها، وعدم استلامها لرئاسة الاتحاد من الجزائر.

---

1 محمد سليم صمار ، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي**، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسي والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002) ص 238.

2 أمين محمد، **التكامل المغاربي .. بين الواقع والأمل**، على الرابط التالي:
http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-13-5304.htm تم الاطلاع عليه في 2019/03/27

3 لعجال اعجال محمد لمين، **مرجع سابق**، ص 23.

بالإضافة إلى المعيقات السابقة التي تم ذكرها، يوجد عائق يعتبر احد أهم المعيقات التي ساهمت في فشل الاتحاد المغاربي وهو الأزمة في الجزائر.

الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر: إن الأزمة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات كان لها انعكاسات سلبية على مسار التكامل من ثلاث أوجه، الأول أن الجزائر خلال هذه الفترة كانت تتولى رئاسة المجلس وبالتالي كانت منشغلة أكثر بأوضاع هذا الداخلية ، أما الوجه الثاني فكان تخوف الدول المغاربية الأخرى من انتقال الأزمة إليها، في حين أن الوجه الثالث فهو عدم إمكانية قيام تكامل مغاربي بدون الجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي في المنطقة. [1]

المبحث الثالث: انعكاسات الازمة السياسية على الدول المغاربية

شهدت المنطقة العربية منعطفا سياسيا خطيرا تجسد في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة، بدأت من تونس في أواخر عام 2010، ثم انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وباتت تعرف بثورات الربيع العربي، كما اتخذت هذه الثورات العديد من الأشكال، الشكل السلمي في تونس و الصراع في ليبيا، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الاحتجاجات في تونس وليبيا في المطلب الأول.

المطلب الأول: الاحتجاجات في تونس.

تعود بداية أحداث الحراك في تونس إلى يوم 18 ديسمبر 2010 أين خرج آلاف المحتجين بمدينة سيدي بوزيد للتعبير عن السخط العام على أوضاع التهميش، والتضامن مع الشاب" محمد البوعزيزي" الذي أضرم النار في جسده كرد فعل على تعامل قوات الأمن معه، على إثر ذلك انطلقت المظاهرات وخرج آلاف المتظاهرين الرافضين للكثير من السلبيات الموجودة من بطالة وعدم وجود عدالة اجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، حيث شملت المظاهرات مدناً عديدةً في تونس وكان عدد الثوار يتزايدون بشكل مستمر ويتزايدون معه حماسهم وشجاعتهم يوماً بعد يوم، وبدأ الأمر يخرج عن نطاق السيطرة الأمنية، وهو ما دفع النظام السياسي في تونس لاستخدام أساليب وطرق مختلفة في محاولة لإخماد هذه المظاهرات ,وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين ترهيب وترغيب ولكنها فشلت جميعها في إيقاف طوفان الغضب التونسي. [2]

1 فيصل بهلولي، **مرجع سابق**، ص 198.

2 غازي دحمان، " الانتخابات العربية بين الجديد والقديم "، **مجلة شؤون عربية**، لعدد 158، (2014) ص 18.

ردت قوى الأمن الداخلي الشرطة والحرس الوطني باستخدام القوة وقد كانت بعض الاحتجاجات سلمية للغاية إلا أن أخرى تحولت إلى العنف فتحت الشرطة النيران على الحشود واعتقلت المحتجين والصحفيين وأعضاء أحزاب المعارضة والمحامين والنشطاء الحقوقيين، إلا أن ردة فعل الشرطة أخفقت في قمع الاحتجاجات، حاول بن علي القيام بمحاولة أخيرة للحفاظ على حكمه وعبر التلفزيون الوطني تعهد بالتنحي بعد انتهاء مدة ولايته في العام 2014، وعرض إجراء انتخابات برلمانية جديدة ووعد بإنهاء رقابة الدولة، إلا أن الجزرة جاءت معها العصا فقام بنشر الجيش لدعم قوات الأمن الداخلي، وأعلن حالة الطوارئ التي منعت تجمع أكثر من ثلاثة أشخاص كما صرح باستخدام القوة ضد أي فرد يتجاهل الحظر. [1]

وساهم رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين في ترك بن علي دون وسيلة لقمع الاحتجاجات، وهرب إلى السعودية في نفس اليوم وفي أعقاب رحيله، انتشرت تقارير عديدة عن أعمال عنف بين الشرطة أو الحرس الوطني والجيش التونسي .وهربت قوات الشرطة إلى أماكن أخرى، وتم نشر الجيش للحفاظ على النظام في الشوارع وتولى مهام الأمن الداخلي لحماية أمن الشعب ونصب حواجز التفتيش وحماية المواقع الإستراتيجية والمباني العامة.[2]

عقب تخلي الرئيس السابق عن منصب الرئاسة يوم 41 جانفي 2011، دخلت تونس مرحلة انتقالية التي امتدت الفقرة الانتقالية الأولى من 41 جانفي إلى 12 أكتوبر 2011، تمت فيه إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وبعدها تشكلت حكومة من الأحزاب الثلاثة التي حصلت على أعلى نسبة من المقاعد في المجلس، وعقب ذلك استلم الوزير الأول مهام رئيس الجمهورية، غير أن الأحداث التي جرت والمتمثلة في التدهور الأمني العام بالبلاد قد فرضت نقل مهام رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس النواب، تم الإعلان فيه عن حالة الطوارئ بالبلاد بسبب هروب وتهريب مئات المساجين الجنائيين وامتناع الأجهزة الأمنية عن ممارسة مهامها في حفظ الأمن العام.[3]

سقط النظام التونسي ورحل الرئيس، بدأت مرحلة جديدة في تونس مرحلة تمتلئ بالحريات والديمقراطية وتطبيق القانون.

---

1 كويراين هانلون، **" إصلاح لقطاع الأمني في تونس "، معهد السلام الأمريكي**، تقرير خاص رقم 304، (مارس 2012)، ص2.

2 **المرجع نفسه**، ص2، 3.

3 فرانسيس ايكومي، **تحديات الفترة الانتقالية التونسية، نظرة نقدية في ثورات 2011، في شمال إفريقيا**، تحرير سوزان كافومبا سوراي،(بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية، 2011) ص 15.

شكلت حكومة ائتلاف أسقطها الشارع، غادر الرئيس محمد الغنوشي المسرح السياسي بعد أن فشل في كسب ثقة الشعب، ولم يكن مهيأ لتسيير المرحلة الانتقالية التي تطلبت حنكة السياسي أكثر مما تطلب مهارة الخبير الاقتصادي، خطأ الغنوشي الكبير انه توهم أن المشكلات السياسية تحل بمنطق الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي ليست في الواقع سوى صياغات بعدية للمتوافقات السياسية، استبدل الغنوشي بالسياسي ذي التجربة الطويلة في العمل العمومي منذ انخراطه مبكرا في العمل النضالي داخل حركة التحرر التي تزعمها بورقيبة، الذي تولى في عهده حقائب الخارجية والداخلية والدفاع، بدا الباجي قايد السبسي واعيا بسقف المطالب الشعبية المرتفعة، وبحجم القطيعة الجذرية المطلوبة مع العهد السابق، وبضرورة إشراك مختلف الفاعلين في إدارة المرحلة الانتقالية، أدرك بجلاء أن صيغة الحكومة السياسية الائتلافية المتكونة من فلول التجمع الدستوري، وبعض تشكيلات معارضته الشرعية غير قادرة على تامين معادلة الاستقرار السياسي التي تقتضيها المرحلة الراهنة التي ستشهد إعادة بناء النظام السياسي التونسي بكامله، والواقع أن المشهد السياسي التونسي تغير بالفعل جذريا وان كان لا يزال في طور المخاض العسير، ولم تتشكل معالمه الثابتة النهائية.[1]

لقد تغير الوضع في تونس جراء الثورة، كما تغير المشهد الأمني كذلك وأصبح أكثر ضبابية، وهذا ما جعل تونس تدخل في أزمة أمنية.

شهدت تونس مجموعة من الأحداث السياسية والأمنية على مرّ أربعة سنوات من التحول السياسي، بقيت فيه المسألة الأمنية من أهم القضايا العالقة في البلاد وأكثرها تعقيداً، خاصة أمام تصاعد وتيرة الإرهاب والجريمة المنظمة، ففي ظل هذا الوضع الأمني المتقلب والهش تصبح قدرة الدولة على معالجة القضايا الأمنية التي تضرب استقرار تونس سياسياً واقتصادياً خاصة بعد مقتل المعارضين السياسيين وتوجيه ضربات انتحارية نحو المراكز السياحية، جعل من المنظومة الأمنية ضعيفة وغير راسخة فهذه التحديات تبقى كبيرة والإرادة السياسية لم تتبلور بعد ورهانات كبيرة، ومحاولات الإصلاح أو حتى التغيير لم ترقى بعد إلى مستوى إرساء منظومة أمنية تقطع مع الماضي وترسي أمناً في خدمة الوطن في ظل نظام ديمقراطي، فالمتابع للشأن الأمني والسياسي في تونس يطرح بجدية مسألة إمكانية وجدوى الإصلاح،[2]

---

1 السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير**، (لبنان: جداول للنشر والتوزيع، 2011)، ص24.

2 هيكل بن محفوظ، **"** تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة: الأمن في المراحل الانتقالية **"**، **مبادرة الإصلاح العربي**،(2014) ص 4، 6.

في ظل عدم استقرار الوضع الأمني بتعدد التهديدات التي تستنزف قدرات القوات الأمنية من جهة، وتصاعد التجاذب السياسية، وما ولدته من أزمات متتالية في قيادة مرحلة الانتقال الديمقراطي، فضلاً عن محاولات إدخال المؤسسة الأمنية باختلافها في دوامة هذه الصراعات، وتخلفه من تسيس للعمل الأمني من جهة أخرى، فتبقى الحكومة وأجهزة الدولة الأمنية والدفاعية ومؤسسات العدالة قاصرة في معالجة أهم الملفات الأمنية كالإرهاب والتصدي للجريمة المنظمة، وخاصة التهريب وكذا العنف السياسي كان أبرزها اغتيال قادات سياسية معارضة بارزة في المشهد السياسي التونسي.[1]

في الأخير يمكننا القول أن الاحتجاجات في تونس قد أحدثت تغييرا في أمور كثيرة، أولها كان التحرير النفسي للشعب حيث أنه مند الاستقلال في عام 1956 عاش التونسيون تحت نظام سيطرة سياسية ومراقبة أمنية، لكنهم استعادوا حريتهم مند فرار بن علي في 14 جانفي 2011، وتلاشى الخوف الذي استمر إلى عقود. كما تم حظر حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، رمز الديكتاتورية وركيزة الاستبداد، واعتبر حله انتقاما يشفي غليل التونسيين، وظهرت العشرات من الأحزاب السياسية الجديدة ضمن الخطوات الأولى نحو الديمقراطية التي أيقظت المجتمع المدني، تم تشكيل العديد من الجمعيات المدنية التي تطالب بالتغيير السياسي في مختلف المجالات، كما حدثت تطورات إيجابية على صعيد حرية التعبير، فالصحف والإذاعات والتلفزيونات وشبكة الانترنت تنشر بحرية أكثر من أي وقت مضى .أعطت الاحتجاجات التونسيين ثقة في النفس وهم يطالبون بشكل متزايد بحق النظر في الخيارات السياسية، للحكومة وتعيين المسؤولين التنفيذيين في الدولة وغيرها من القضايا. [2]

لقد كانت الثورة التونسية ناعمة، حيث أنهم تجاوزوا مرحلة الدخول في حرب أهلية، وهذا راجع بدرجة كبيرة للشعب التونسي ونظامه الذي تجاوب مع الثورة، أما ألان سنتطرق إلى الاحتجاجات في ليبيا، وأدت الثورة إلى حرب أهلية جعلت الليبيون يعانون من تدخل خارجي.

---

1 هيكل بن محفوظ، **مرجع سابق**، ص 4 .6.

2 عبد النور زيام ، **الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة مصر** رسالة ماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014) ص 46،47.

المطلب الثاني: الاحتجاجات في ليبيا.

بعد اندلاع الاحتجاجات في كل من تونس ومصر، أنضم الشعب الليبي إلى هذا الحراك الشعبي الحاصل في بلدان شمال إفريقيا، حيث قام الشعب الليبي بالانتفاضة ضد نظام معمر القذافي الذي تميز بالاستبداد وهو الذي حكم ليبيا لمدة 42 سنة.

انطلق النداء لتظاهرات يوم غضب في ليبيا عن طريق شبكة الانترنت، حيث انشأ ناشطون ليبيون من المعارضة في المهجر صفحة بعنوان انتفاضة 17 فيفري 2011، لنجعله يوم غضب في ليبيا وعبر البيان عن ضرورة الخروج للشوارع للتعبير عن الفساد ولقهر الذي تعيشه ليبيا، وبدا واضحا أن الشباب الليبي تعلم من الخبرتين التونسية والمصرية، وتوقع التعامل القمعي من قبل نظام القذافي، إذ يذكر البيان انه حتى وان تم تفريقنا فعلينا أن نعيد الكرة كل يوم، علينا أن نصر على البقاء في الشارع، علينا أن نحافظ على بلادنا علينا أن نحافظ على شعلة الثورة مشتعلة ومستمرة حتى النصر، ولنا في ثورة تونس ومصر خير مثال، حيث أننا لن نحقق النصر في أول يوم ربما أسبوع أو اثنين أو أكثر، وكان للبيان مطالب تمثلت في: إسقاط النظام الحرية والكرامة، إنشاء دولة الدستور والقانون، محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الشعب، لقد كان الدور البارز لاندلاع الثورة الليبية هو النقابات، وكان لنقابة المحامين الدور الأكبر في إشعال شرارة الاحتجاج داخل ليبيا، خاصة أن نقابة المحامين يداومون منذ عامين على تنظيم الاحتجاجات السلمية للمطالبة بصياغة دستور وإعلاء سيادة القانون، وكان اعتقال **فتحي تربل** سببا رئيسيا في بدء التظاهرات.[1]

في 15 فبراير 2011، خرج الليبيون في ثاني أكبر المدن الليبية بنغازي إلى الشوارع للمطالبة بسقوط نظام القذافي، وخلال أيام كانت الانتفاضة قد انتشرت إلى سائر أنحاء الشرق وإلى بعض أجزاء الغرب وبدا وكأن ليبيا كانت على وشك أن تصبح البلد التالي بعد تونس ومصر في الانضمام إلى ما يُسمى الربيع العربي لكن وعلى عكس نظيريه التونسي والمصري، فقد أوضح القذافي بأن لا نية لديه بالتنحي وأعلن بأنه سيقاتل حتى النهاية وبكل الوسائل الضرورية للتمسك بالسلطة، وركز كل اهتمامه على قاعدة سلطته الرئيسية في طرابلس، ورغم التدخل العسكري الذي تم بتفويض من الأمم المتحدة، فقد تمكن من الصمود في مواقعه[2]

---

1 زياد عقل، " الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية "، **مجلة السياسية الدولية**، (المجلد 46 العدد 184، 2011) ص72.

2 تقرير الشرق الأوسط الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، **فهم الصراع في ليبيا**، 6 يونيو 2011 رقم 107،ص 2.

تطور الوضع بعد أسابيع القليلة الأولى من الانتفاضات السلمية إلى حد كبير حتى أصبحت حربا أهلية بالفعل، وهو المآل الذي ربما كان يأمل القذافي فيه أو خطط له، حقيقة إن لهذا الحرب بعدا دوليا بارز دام لأشهر عدة، إضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه يعني أنه سيكون لهذه الحرب انعكاسات عميقة ومتنوعة على حاضر ليبيا ومستقبلها، انتشار الأسلحة وتشكيل عدد كبير من المليشيات المسلحة، وعدم قدرة الهيئات الانتقالية والمؤقتة على السيطرة على هذه المليشيات ودمج أعضائها في الجيش والمؤسسات الأمنية تهدد استقرار البلاد، يعد هذا الأمر من أبرز أسباب التي أدت إلى تدويل النزاع الذي أفلح في نهاية المطاف في قتل القذافي وتدمير نظامه على الرغم مما مر به من اختناقات متعددة خلال فترة ثمانية أشهر،[1]

بالرغم من تدخل المجتمع الدولي، تحت مظلة مجلس الأمن، عبر القرار 1973، الذي فرض حضرا جويا على ليبيا بقيادة الحلف الأطلسي، فان المعركة على الأرض تبدو ممتدة خاصة بعد إعلان القذافي بقاءه ونص القرار على اتخاذ كافة التدابير لحماية المدنيين من خلال فرض حظر الطيران، كما تضمن القرار مجموعة من الإجراءات من شانها إضعاف النظام الليبي، مثل: حظر الأسلحة، تجميد أصول بعض الكيانات ورجال النظام، وقد رفض القرار التدخل البري وترك المهمة لثوار ليبيا، وفي حال نجاحهم في إسقاط القذافي فمن الممكن أن يتولوا شؤون البلاد بمجلس انتقالي مكون من النخب الموجودة في المجتمع الليبي من شيوخ قبائل وأساتذة جامعات ومحامين ومسؤولين منشقين عن النظام، وضباط قوات مسلحة، وهو المجلس الذي تشكل بالفعل في المنطقة الشرقية لتسيير أمور المدن المحررة.[2]

مع تزايد عدد الضحايا واستنتاجا للقول فإن الصراع في مصر وتونس، يعتبر صراعا ناعما بين القوى التي قادت الاحتجاجات، وقوى الأنظمة التسلطية إلا أن ما حدث في ليبيا من صراع بين النظام والمعارضة صار بين خيارين أحلاهما مر، الأول نظام مستبد يرفع شعار المقاومة ضد الاحتلال ويستعين بالمرتزقة فيه.[3]

لقد استطاعت الثورة الليبية إن تغير نظام القذافي، لكن أدخلت البلاد أزمة كبيرة عانى منها الجميع، وهذا راجل إلى تشكيلة القبائل الليبية، وسياسية القذافي التي كان ينتهجها.

1 عبد النور زيام ، **مرجع سابق**، ص 50.

2 زياد عقل، **مرجع سابق**، ص 73.

3 عبد النور زيام ، **مرجع سابق** , ص 50.

المطلب الثالث: الإصلاحات في الجزائر والمغرب.

على إثر ثورات الربيع العربي وما صاحبها من تغيرات جوهرية في خارطة القوى والفواعل السياسية وسقوط الأنظمة الدكتاتورية في العديد من الدول، أين قامت كل من الجزائر والمغرب بإصلاحات من شانها أن تجنبها هذه الثورات، وهذا ما سنفصل فيه.

1/ الإصلاحات في الجزائر.

مع بداية شهر جانفي 2011، شهدت الجزائر موجة من الاحتجاجات طالت عشرون ولاية، لم يستطع النظام السيطرة على الاحتجاجات العفوية التي اندلعت، أين قضت أربعة أيام من المواجهات العنيفة التي اشتبك فيها العديد من الشباب الغاضب مع قوات الأمن، وقد كانت المطالب تتمثل في: فرص عمل والمزيد من الحريات وتحسين مستوى المعيشة، إلى المطالبة باستمرار الدولة في دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية،

إلى غاية منتصف ابريل 2011، وقبل مرور أربعة أشهر على اندلاع الربيع العربي، أدلى الرئيس بأول خطاب تلفزيوني موجه إلى الأمة وذلك في 15 افريل 2011، وعد فيه رسميا بسلسلة من الإصلاحات الدستورية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في البلاد، ومن بين الوعود سن تشريعات جديدة تحكم إنشاء الأحزاب السياسية، قوانين إعلام أكثر حرية وزيادة الصلاحيات للبرلمان والوزير الأول.

جاء التجسيد الفعلي لهذه الوعود، وكانت أول خطوة تشكيل رئيس الجمهورية لهيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار مع القوى السياسية الجزائرية حول مقترحات الإصلاح، أسندت هذه اللجنة إلى عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، وعين له مساعدين، أجرت الهيئة سلسلة لقاءات مع القوى السياسية الفاعلية ولشخصيات الوطنية والمجتمع المدني، بعد التشاور خرجوا بنتيجة من الإصلاحات تتمثل في:[1]

صادق نواب البرلمان في 13 ديسمبر 2011، بالأغلبية على قانون جديد للجمعيات بالصيغة التي عرضتها الحكومة وتضمن القانون لأول مرة تنظيم اعتماد فروع للجمعيات الأجنبية لملئ الفراغ القانوني في هذا المجال. [2]

1 علي بلعربي ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية**، رسالة ماجستير(جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014) ص،ص 103-105.

2 يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، **"** الإصلاحات السياسية كآلية للديمقراطية في بلدان المغرب العربي **"، مجلة دراسات وأبحاث**، العدد 25 ديسمبر 2016 ، ص 8.

بمناسبة إصلاحات2011 قررت السلطة الجزائرية بعد تعديل قانون الأحزاب السياسية اعتماد مجموعة من الأحزاب لتشارك لاحقا في الانتخابات التشريعية 10 ماي 2012 و الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 حيث أصبح العدد الإجمالي للأحزاب السياسية 57 حزبا، أما بالنسبة للقانون في حد ذاته فقد احتوى سبعة أبواب بمجموع 84 مادة تضمن ايجابيات منه: المخاطبة على أساس أحزاب سياسية لا جمعيات ذات الطابع السياسي، أسقط الجنسية الأصلية عن الراغبين في تأسيس أحزاب سياسية، النص على آلية لفض النزاعات داخليا قبل اللجوء إلى المحاكم.[1]

كما صادق البرلمان الجزائري على قانون الإعلام الجديد الصادر في 14 ديسمبر 2011 الذي يسمح بإنشاء محطات تلفزيونية وإذاعية خاصة، ويضع حدا بالتالي لاحتكار الدولة للقطاع السمعي البصري في الجزائر ونص كذلك على إعفاء وزارة العدل من منح تراخيص إنشاء الصحف وإسناد هذه المهمة إلى السلطة العليا للصحافة المتمثلة في المجلس الأعلى للإعلام، كما جاء 05 المؤرخ في 18 صفر في القانون العضوي رقم12 1433الموافق ل 12 جانفي 2012، وقد جاءت هذه الإصلاحات مواكبة لتغييرات دعمت الحريات العامة والتعددية السياسية .[2]

2/ الإصلاحات في المغرب.

في سياق الأحداث الإقليمية التي عاشها شمال إفريقيا، شهد المغرب حراكا شعبيا غير مسبوق، خاصة من خلال سلسلة من التظاهرات التي نظمت في مختلف أنحاء الوطن والتي جمعت شرائح واسعة من المواطنين بقيادة الشباب، وكانت البداية في 20 فيفري 2011 حيث سمي هذا اليوم بيوم الكرامة عبر من خلاله المواطنون عن مطالبهم المتمثلة في تحقيق الشفافية ومساءلة الدولة، وهو ما أدى أولا إلى انطلاق حوار واسع النطاق عبر مختلف أنحاء البلاد ثم إلى الإعلان عن عملية الإصلاح الدستوري الذي أعلن عنها ملك البلاد محمد السادس في 9 مارس 2011، ومع المصادقة على الدستور المراجع عن طريق الاستفتاء الشعبي في 1 يوليو 2011 ، انتقل المغرب إلى مرحلة التهيئ للانتخابات التشريعية، وتشكيل حكومة جديدة وتطبيق المقتضيات الأساسية التي نص عليها الدستور الجديد،[3]

---

1 طارق عاشور،" الإصلاح السياسي العربي بعد عام : 2011 تحليل للحالة للحالة الجزائرية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 37،(2013،) ص 72.

2 يوسف بن يزة، مبروك ساحلي ، **مرجع سابق**، ص 8.

3 تقرير ،" تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات "، **المعهد الديمقراطي الوطني**، 2011 ص 5.

في الوقت الذي استمرت فيه حركة عشرين فيفري في قيادة تظاهرات محدودة الحجم على مستوى الشارع، هذا البحث تم انجازه بواسطة مجموعات بؤرية مباشرة بعد المصادقة على الاستفتاء الدستوري قي الوقت الذي انطلقت فيه مناقشة المعايير الضرورية لعقد انتخابات مبكرة، وتشير نتائج هذا البحث من جهة إلى الآمال التي يضعها الشباب في الفرص التي قد يمنحها الدستور الجديد، ومن جهة ثانية إلى التشاؤم العميق الذي يشعر به الشباب بخصوص قدرة النخبة السياسية الحالية في قيادة البلاد مع معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحساسة بشكل فعال.[1]

فالنظام السياسي المغربي الذي كان يقوم على ازدواجية السلطة التنفيذية، بوجود الوزير الأول إلى جانب الملك، أصبح بموجب الدستور الحالي يعتمد على حكومة منبثقة من البرلمان المنتخب تحت قيادة رئيس للحكومة يمارس سلطة تنفيذية فعلية ويعيّنه الملك من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات أعضاء مجلس النواب، كما تم استبدال تسمية الوزير الأول برئيس الحكومة، حيث أصبح قائدا وموجها للفريق الحكومي مع وضع الإدارة رهن تصرفه وممارسته لسلطة تنفيذية حقيقية ولصلاحيات واسعة في مجال التعيين في الوظائف المدنية، كما تمت دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته، من جهة ثانية حمل الدستور إصلاحات تؤكد على الدور الرقابي والتشريعي للبرلمان وعزز من مكانة القضاء في منظومة الحكم من خلال ضمانات أساسية لاستقلاليته بسنّ نظام أساسي خاص مدعم بموجب قانون تنظيمي، ومنع كل تدخل غير مشروع في عمل القضاة الذين يجب أن لا يخضعوا إلى أية أوامر أو تعليمات،[2]

كما تم النص على إحداث مجلس دستوري يسهر على احترام الدستور، وفي مجال تمكين المرأة شهدت المغرب مخططا، استراتيجيا للفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و2012 وقامت الحكومة المغربية بمبادرات تشريعية وعملية من أجل النهوض بالمشاركة السياسية لدعم المرأة والرفع من تمثيليتها، وذلك من خلال اللائحة الوطنية التي تم اعتمادها في 2002 ، حيث ارتفعت تمثيلية المرأة ، إلى 10.4 %خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2007 بولوج 34 امرأة إلى البرلمان، ثم ارتفعت مرة أخرى بوصول سبع وستين امرأة إلى البرلمان في الانتخابات التشريعية المسبقة التي جرت في نوفمبر سنة2011 .[3]

---

1 **المكان نفسه.**

2 يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، **مرجع سابق**، ص 9.

3 **المكان نفسه.**

المبحث الرابع: مخرجات الحراك العربي وأثاره.

لقد شهدت دول الربيع العربي العديد من أشكال المخرجات، ومن بين هذه الأشكال نتطرق لما يلي:

المطلب الأول: فشل الدولة وانتشار السلاح في ليبيا.

1/ فشل الدولة: في يوم سقوط النظام خرجت أصوات منخرطة في17 فبراير معلنة تحول ليبيا إلى جنة ستغيّر حياة الناس إلى ثراء كان يحرمهم منه نظام القذافي، إن تصريحات المجلس الانتقالي في لحظة النشوة بالنصر تلك فتحت أفاقا لليبيين أكثر من تصوراتهم، رافعة شعارات النهوض الاقتصادي والحرية والديمقراطية وكأن المشكل فقط في إسقاط نظام من حق الجميع انتقاده، لكن الحقيقة التي صدم بها الليبيون كانت أقسى من تصوراتهم أيضا وكشف ما كان مخططا له منذ اللحظة الأولى للثورة، لتدخل البلاد في أزمات اقتصادية واجتماعية مازال أثرها ظاهرا إلى اليوم.

شكلت المحاولة الانقلابية الفاشلة الأخيرة مؤشرا جديدً دالا على حالة الفراغ السياسي والدستوري، والأمني التي تعيشها ليبيا، واتضحت في الهزات الأمنية المتلاحقة، وكان أبرزها سيطرة مجموعات مسلحة قريبة من مجلس "برقة "بزعامة إبراهيم الجضران على ثلاثة موانئ لتصدير النفط، في شهر أكتوبر 2013 ، ومطالبتها بزيادة حصة شرق ليبيا من العائدات النفطية، وقد تركت هذه العملية في يد جماعات مسلحة خارجة عن سلطة الدولة، وذات طموحات انفصالية، موانئ تصل قدرتها التصديرية إلى 600 ألف برميل من النفط يوميا؛ أي ما يمثّل نصف إنتاج ليبيا، [1]

بين 2011و 2016، خسرت ليبيا أكثر من ثلثي احتياطيها المالي، المصرف المركزي الليبي قال إن البلاد قد تعيش حالة إفلاس لم تعرفها في تاريخها بسبب العجز الذي تعرفه الموازنة العامة للدولة حيث أشارت إحصائيات محلية إلى نسبة العجز سنة 2014 بلغت35، بالمائة مما فرض على الدولة اللجوء إلى صرف أكثر من 56 مليار دولار من العملة الأجنبية، العجز سببه الضغط الكبير في كلفة الدعم وارتفاع مخصصات الرواتب وخاصة إلى ارتفاع مؤشرات الفساد في ظل غياب أي منظومة رقابية تضبط المصاريف، يضاف إلى ذلك غياب السيولة الذي أصبح صداعا يوميا يؤرق الليبيين جميعا دون استثناء. [2]

---

1 تقدير موقف، " ليبيا تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة "، وحدة تحليل السياسيات، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،(2014)، ص،ص5-3.

2 شريف زيتوني، " الليبيون بين ثورتين: من الرفاه إلى الندرة، كيف تحولت ليبيا إلى دولة فاشلة "، **نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية**،(الخميس 15 فبراير 2018، العدد 15)، ص3.

من جهة أخرى في الوقت الذي تواجه فيه الحكومة تحدياتٍ سياسية وأمنية متنامية على مستوى البلاد، فإنّ قدرتها على السيطرة على الميليشيات التي يُفترض أنها تخضع لها تتراخى، فعلى الرغم من وقوع عدد كبير من هذه المليشيات التي تشكلت إبان الثورة تحت سيطرة وزارة الداخلية أو الدفاع، كما هو الشأن بالنسبة إلى كتيبة الصواعق، وكتيبة القعقاع، فإنها مازالت تحتفظ بهيكلتها الخاصة وتتخذ قراراتها بمعزل عن الجهات الرسمية، فهذه الأوضاع الأمنية غير المستقرة تحد على نحوٍ متزايد، من قدرة الدولة على فرض هيبتها في جميع المجالات، ولا سيما في النظام القضائي الذي لا يملك القدرة على تنفيذ قراراته؛ لأنه لا يستند إلى قوى أمنية مهنية وغير متحزبة للاضطلاع بمهماته التنفيذية، خصوصًا مع استمرار حالة الصراع والتجاذب المتعلِّقة بمشروع الدستور، وشكل الدولة ونظامها السياسي ومسائل العدالة الانتقالية وقانون العزل السياسي والمصالحة الوطنية. [1]

كل هذه العوامل من انهيار الاقتصاد الليبي، وانهيار السياسية كذلك أدى إلى فشل الدول، مما جعلها من الدول الأولى في العالم حسب مؤشرات الدولة الفاشلة.

2/ انتشار السلاح: بعد الثورة في ليبيا فشل الجيش في السيطرة على الوضع، وبذلك انهار الجيش الليبي تمامًا، تاركًا خلفه مخازن مليئة بالذخائر وبمختلف أصناف وأحجام السلاح، حيث قُدِّرَ عددها ب 18 مخزنًا دُمِّر منها 12 مخزنًا أثناء الثورة، ونظرًا لتقاتل الميليشيات المتنافسة والجماعات الإسلامية المتشددة على بسط نفوذها السياسي والاستحواذ على الاحتياطات النفطية الكبيرة بعد استيلائها على العتاد الليبي، فقد أثار ذلك مخاوف المجتمع الدولي من سقوط السلاح الليبي في أيدي جماعات عابرة للحدود وهو ما من شأنه أن يقود إلى حصول اعتداءات مستقبلية في الخارج، وخاصة في أعقاب تداول عدة تقارير إعلامية عن وجود مخاطر بتحويل مسار محتويات مخازن العتاد وخاصة في ظل انعدام أية تدابير لتأمينها، ولفهم طريقة انتشار الأسلحة الليبية وتهريبها من اللازم التأكيد على أن عمليات نقل العتاد العسكري داخل ليبيا، بدأت بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة القذافي في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم ليبيا قبل أن تتطور مظاهر الانتشار لتصل مرحلة استولت فيها جماعات مسلحة على المخزونات الحكومية بالقوة،[2]

1 تقدير موقف، **مرجع سابق** ص،ص5،3.

2 عبيد اميجن، **"**انتشار السلاح في ليبيا والتعقيدات الأمنية في إفريقيا **"**، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، (2014) ص3.

حتى أصبح البارود الليبي متاحًا للجميع بعد سقوط الدولة؛ وهو الأمر الذي جعل من هذا السلاح خطرًا يهدد بنسبة كبيرة دول الجوار، ويجعل ليبيا في مهب ريح لا يمكن التكهن بعواقبها أو إلى أين ستمضي ببلد عصفت به أحلام الثورة. (1)

لقد عاشت ليبيا أوضاعاً أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة التي تعمل وفقاً لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة، يضاف إلى كل ما سبق تركة ثقيلة خلفها نظام القذافي، فهناك عوامل كثيرة تضافرت لتجعل المشهد الأمني الليبي مشهداً ملتبساً، تعاظمت مراحله حتى وصلت ذروتها بخطف رئيس الوزراء علي زيدان الذي تحدث كثيرا عن جهود لم شمل الليبيين.(2)

(إن انتشار السلاح في دولة، يؤدي إلى اندلا ع النزاعات)

يشكل انتشار السلاح العامل الأساسي في مشكلة الانفلات الأمني الذي تشهده ليبيا منذ إعلان التحرير وهو المثبط لعودة الشركات الأجنبية والطارد لها، في الوقت الذي تعتبر فيه البلاد في أمس الحاجة إليها لتنفيذ مشاريع الأعمار، وتوفير البنى التحتية الأساسية، وغيرها من مشاريع التنمية، كما يشكل انتشار السلاح عقبة كبرى للجهاز القضائي وإجراءات العدالة ونشر الأمن، كما أنه ينقص من هيبة الدولة في الداخل والخارج، ومن أهم تبعات الحرب على ليبيا هو الانتشار المكثف للسلاح وبروز أمراء الحرب على شاكلة الصومال وأفغانستان، مما يُقوض سلطة أي نظام سياسي مركزي، ويجعل الحكومة عرضة للمساومة، وقد وجدت العديد من الأطراف القبلية والسياسية في انتشار السلاح فرصة للتموقع في ليبيا مباشرة بعد ظهور بوادر التمرد الداخلي، وبالنسبة للحالة الليبية لم يقتصر الأمر على سلاح الجيش الليبي الذي نهبت مخازنه التي كانت تضم الآلاف من الصواريخ السوفيتية والفرنسية مثل صواريخ كروتال، بل الأسلحة التي زودت بها فرنسا وقطر والإمارات المجموعات المسلحة المناوئة للقذافي. (3)

---

1 **المكان نفسه .**

2 مجدي يا زجي، **ليبيا. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة** .موقع العربية، على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10 تم الاطلاع عليه 2019/04/01

3 يسرى أوشريف ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**، رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016) ص 133.

أما بالنسبة للحلول المقترحة في ليبيا، يجب أولا وضع السلاح جانبا والحوار مع جميع الأطراف وهذا ما دعا له مصباح دومة أوحيدة، عضو مجلس النواب الليبي، أنّ حلّ مشكلة ليبيا وكثرة التجاذب السياسي ضمن الأزمة الراهنة في البلاد يأتيان من خلال إجراء انتخابات برلمانية مبكرة برعاية الأمم المتحدة، وقال أوحيدة إنّ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقوم بتصرفات غير مسؤولة وخلط للأوراق وأوضح أنّ تكالب الأطراف الليبية المتحاورة على المناصب والمكاسب السياسية الواقع الآن لا علاقة له بمصلحة الوطن والمواطن، لافتًا النظر إلى أنّ الانتخابات ممكنة في كلّ المدن الليبية ماعدا سرت.

كما دعا الاجتماع الوزاري الموسّع الذي عُقد بشأن ليبيا في مقرّ الأمم المتحدة بنيويورك فرقاء الأزمة إلى الموافقة على اتفاق الصخيرات الذي صيغ خلال مفاوضات جرت برعاية أممية، في حين وعدت الدول المشاركة بتقديم مساعدات دولية لإعادة اعتمار البلاد، محذّرةً في الوقت نفسه من تأجيل إنهاء الصراع. [1]

يعتبر الانتشار الواسع والكثيف للأسلحة في ليبيا، فاعلا رئيسيا في استمرار وتأزم الأوضاع الأمنية فيها من خلال سيطرة كل الفصائل السياسية والقوى الفاعلة عليه، وبالخصوص أن هذه القوى لها أعضاء في مختلف الميليشيات والكتائب التابعة للثوار، وتمتلك السلاح الكثير بمختلف الأنواع، الخفيف منه والمتوسط والثقيل، من مسدسات، وكلاشينكوف، إلى مضادات الطيران، وراجمات الصواريخ، ومدافع الهاون والمورتر، وغيرها من الأسلحة الفتاكة والمدمرة التي باتت تهدد الأمن الإنساني في ليبيا وجوارها، والسيطرة الكاملة على كل مخازن الأسلحة والعتاد الموجودة في كل البلاد، والتي كان يعززها القذافي طوال فترة حُكمه، فبعد انتهاء الثورة على القذافي، أصبحت هذه الأسلحة مُفاعل للخلافات التي تنشب بين الثوار بمختلف الكتائب والفصائل حول بعض المشكلات البسيطة والمعقدة، لكن سرعان ما يطور الخلاف إلى اشتباكات مسلحة.[2]

إن فشل الدولة في ليبيا وانهيارها، يؤدي إلى انتشار مخلفاتها لدول الجوار، بالتالي تصبح مهددة امنيا خاصة وان هذه الدول مستها كذلك موجات الربيع العربي، وهذا ما حدث في تونس.

---

1 توثيق وتقرير، **" أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العرب"، سياسات عربية**، (العدد 17،نوفمبر 2015) ص 137، 138.

2 صورية زاوشي، **دراسة انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية**، تصفح2019/03/08، على الرابط التالي: https://www.addustour.com/articles/112504

المطلب الثاني: الجماعات الإرهابية في تونس.

1/ انتشار الإرهاب في تونس.

تفاجأ المجتمع التونسي ونخبته بالصعود القوي لتيّارات سلفيّة متشدّدة في فهمهما للإسلام، وتعمل على تغيير المشهد العام الديني والسياسي، هذه التيارات لم تولد من رحم الثقافة الدينية التقليدية في تونس، ولم تستند في مرجعيّتها إلى التراث الزيتوني، أو الحركة الإصلاحية التونسية، وإنما بدت هذه التيارات موالية لنماذج وقوى متناقضة مع مقوّمات عدّة للخصوصية التونسية، في البداية تمتعت هذه التيّارات بعد الثورة بسقف عالٍ من الحرية قبل أن تدخل في حالات اشتباك مع النخب العلمانية بالخصوص، وقد تجلّى منذ البداية أن هذه الظاهرة الجديدة ليست متجانسة في داخلها، وإنما يشقّها تناقضٌ رئيس قسّمها سلفية علمية بين سلفية يصطلح عليها بكونها سلفية جهادية، وهذه الأخيرة بالتحديد هي التي سيتطوّر نزاعها مع الدولة والمجتمع بسرعة، ليتحوّل إلى صدام مسلّح مفتوح وشامل، ويفضي إلى قطيعة كاملة أدخلت التجربة التونسية في مرحلة خطيرة، وجعلتها عرضة لتداعيات الحرب على الإرهاب.[1]

العمليات الأولى بعد الثورة كانت زمن الحكومة الانتقالية الأولى، فضلاً عن عمليات ضبط أسلحة خفيفة ومتفجرات تسرَّبت من ليبيا، التي تعيش وضع حرب واستنتج الجميع حينها أن الإرهاب بصدد التسلح لتنفيذ أجندته الخاصة، وذلك في حين أن السياق العام كان متجهًّا إلى تأسيس تحول ديمقراطي قانوني مدني وشرع في التنظيم لإنجاح انتخابات تأسيسية، بما جعل الإرهاب نغمة خارج السياق الوطني تهدد المسار السلمي للثورة، لكن تلك النغمة ارتفعت أكثر وبدأت الاغتيالات السياسية المنهجية سنة 2012، ودخل الاضطراب الحقيقي على المسار السلمي، إذ ثبت فعلاً أن الإرهاب نظَّم صفوفه في تونس، واتخذ له مواقع ووجدت المؤسسة العسكرية نفسها في حرب مفتوحة وبلا معلومات مع عدو زئبقي سريع الحركة ومسلح، ويفكر وينفذ بشكل انتحاري، ثم يضرب في المدن ولا يترك أثرًا، لا تهمه النتيجة المباشرة، التي لم يوضحها قط ولكن يهمه أن يربك الوضع ويدفع إلى ما عُرف في أدبيات الحركات السلفية الجهادية بخلق حالة التوحش، ثم إدارتها وفرض الأجندات الخاصة لاحقًا. [2]

---

1 صلاح الدين الجورشي، **"**ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف **"**، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **مؤسسة الفكر العربي**، (2014)، ص 26.

2 نور الدين العلوي، تونس: ثنائية مواجهة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان، قضايا، **مركز الجزيرة للدراسات**، (2015)، ص4

لقد تطور الإرهاب في تونس بعد الثورة عبر ثلاثة مراحل هي:

1/ بدأت باستهداف رموز المعارضة التونسية لإرهاب القوى السياسية، وراح ضحيتها الناشطان السياسيان شكري بالعيد الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد ذو التوجهات اليسارية ومحمد البراهمي أمين عام التيار الشعبي ذو التوجهات القومية.

2/ ثم انتقلت إلى استهداف مستمر لقوات الأمن والجيش، بعد أن بدأت الأخيرة التضييق على الجماعات الجهادية، والحيلولة دون خروجها أو عودتها من مسرح القتال في ليبيا أو سوريا.

3/ ثم التحول النوعي الأخير باستهداف مرافق السياحة، التي تعد المورد الرئيسي للنقد الأجنبي، والعمود الفقري للاقتصاد التونسي وأكبر مصادر التوظيف بعد قطاع الزراعة، وقد تلاحقت العمليات خلال عامي (2014-2015) مستخدمة وسائل نوعية جديدة عن العمليات التي نفذت خلال الفترة (2011-2013) مخلفة خسائر بشرية ومادية أكبر، إذْ سقط خلال عام 2014، 36 شهيد أمن القوات الأمنية والعسكريّة التي تمكنت من القضاء على 32 إرهابيًا، أما عام 2015، قد شهدت العمليتان الأكثر شهرة وتأثيرًا وهما عمليتا متحف باردو، بتونس العاصمة يوم 18 مارس2015 والتي سقط خلالها 23 سائحًا وجُرح 47 آخرون، ثم عملية بمدينة سوسة السياحية يوم 26 جويلية2015، والتي أسفرت عن مقتل 38 سائحا وجرْح 39 آخرين.[1]

مع هذا التطور الملحوظ للظاهرة الإرهابية في تونس، وازدياد قوة هذه الحركات وذلك راجل إلى:

لقد سارعت الحركات الإرهابية التونسية إلى استغلال الفضاء الليبي بداية من شهر ماي 2011، لتدريب كوادرها على استعمال السلاح بمعسكرات تدريب ليبية لعل أشهرها معسكر درنة الذي وقع الإشراف فيه من طرف احمد الرويسي على تدريب الإرهابيين التونسيين، والذي استقبل عشرات الدورات قبل أن تتمكن الحركة الإرهابية التونسية من إنشاء معسكراتها الخاصة كدار الضيافة ومعسكر مسراطة، أما في تونس ومع إعادة تنظم الإرهابيين من خلال السيطرة على الجوامع وتنظيم الخيمات الدعوية تم التفكير في إنشاء معسكرات للتدريب استعدادا للحظة المواجهة القادمة بين المشروعين المتعارضين على ارض تونس: [2]

---

1 أحمد موسى بدوي، صفوان الطرابلسي،"تطور الإرهاب في تونس "، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، تصفح 2019/03/09، على الرابط: http://www.acrseg.org/39382

2 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية "، **المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب**، تونس، أكتوبر 2016، ص3.

مشروع الدولة المدنية الوطنية ومشروع دولة الخلافة، ولقد تمّ اكتشاف أول هذه المعسكرات داخل تونس في 10 ديسمبر2012، في جبل السنك بالقصرين. [1]

2/ أسباب الإرهاب في تونس.

هناك العديد من الأسباب التي سمحت بانتشار الإرهاب في تونس نذكر منها:

إطلاق سراح الإرهابيين: لقد تم إطلاق سراح إرهابيين تلطخت أيديهم بالدماء إذ قتلوا أمنيين ومواطنين وهذه الخطوات كانت النواة الأولى للإرهاب في تونس لأن أولئك الذين تم العفو عليهم تبين أنهم شاركوا في كل العمليات الإرهابية لاحقا مثل لطفي الزين الذي تورط في اغتيال شكري بلعيد وهو الذي تورط في العديد من العمليات الإرهابية.

الجهاد نحو سوريا: لقد غذت فكرة الجهاد، الإرهاب في تونس يتمثل في تجنيد الشباب التونسي وإرساله إلى الشام جهادا في سبيل إسرائيل وأمريكا وذلك يجب الاعتراف أنه حدث اختراق خطير جدا للوعي السياسي التونسي المتقدم. [2]

تفكيك جهاز أمن الدولة: ينتعش الإرهاب دائما في الدول التي تضعف فيها السلطة بسبب ثورات أو مراحل انتقالية تعيشها ويزدهر أكثر في حالة سقوط الدولة، وتفككها لأنه دائما يبحث عن الفراغ في الجانب الأمني للدول فالعدو الأول للتنظيمات الإرهابية، هو أجهزة المخابرات القوية التي ترصد حركاته وسكناته وتتدخل لإجهاض عملياته قبل أن تنفذ ويجب الإقرار أن جهاز أمن الدولة التونسي كان فعالا ضد الإرهاب، و إن تفكيكه وإبعاد ضباطه على العمل أدى إلى ثغرة كبيرة في أجهزة الأمن التونسية. [3]

ليست هذه الأسباب الوحيدة، بل هناك أسباب أخرى ناتجة عن الظروف التي يعيشها المواطن التونسي ساهمت في انتشار الظاهرة الإرهابية منها:

---

1 **المكان نفسه.**

2 عبد الرحيم بن حمادي، **الإرهاب أسبابه وطرق مكافحته** ، تصفح 10 مارس2019، على الرابط التالي: http://www.turess.com/alfamerees/20623.

3 رياض الصيداوي :**أسباب الإرهاب في تونس؟ من يغديها، وكيف يمكن معالجتها**، تاريخ التصفح 2019/03/10.على الرابط: http://www.alhewar.org/debat/schouart-asp=418565

- الهشاشة الاجتماعية، وما تخلقه من ضغوطات نفسية ومادية تدفع الأفراد إلى الاحتجاج، الذي يتخذ أشكالاً مختلفة منها الإرهاب المسلح.
- الرغبة في الاحتجاج صادفت من يحرضها بخطاب ديني طهوري يعد بالجنة في مقابل الحرمان.
- خيبة الاحتجاج المدني تزيد من خيبة المحبطين، فالسلمية لم تأتي بعدالة ولا إنصافًا، بل يأسًا وقنوطًا وزادته النخب المتحكمة في المشهد السياسي خاصة بعد الثورة ترديًا.
- الاستعدادات الإرهابية وجدت من يحرضها سرا، ويمهد لها الطريق عبر معالجة مسلحة محاولاً استعمالها في معارك تصفية حسابات سياسية قصيرة الأمد. [1]

3/ وسائل المواجهة.

في جويلية 2015، وفي أعقاب هجمات باردو وسوسة، أعلنت الحكومة التونسية الحرب على الإرهاب واتخذت سلسلة من الإجراءات لمعالجة التحديات الأمنية الملحّة، وخصّصت 20 في المائة من ميزانيتها الوطنية للدفاع والأمن الداخلي، أين اعتمدت الحكومة قانونا لمكافحة الإرهاب يمنح قوات الأمن سلطات مراقبة واسعة ويسمح بالاحتجاز الانفرادي للمشتبه بهم في قضايا إرهابية لمدة تصل إلى 15 يوما، كما يسمح بأن تكون جلسات الاستماع في المحاكم مغلقة، وبعدم الكشف عن هوية الشهود وبعد بضعة أشهر أعادة الحكومة من جديد فرض حالة الطوارئ التي تمّ إعلانها بعد ثورة2011، وهو ما يسمح للحكومة بفرض الرقابة على الصحافة وحظر التجمّعات التي من شأنها الإخلال بالنظام العام وقد تمّ التمديد أكثر من مرة في حالة الطوارئ، ولا تزال سارية المفعول، هذه الممارسات تمّ تصويرها على أنها ضرورية لمواجهة التهديدات الأمنية، بالإضافة إلى ذلك، منعت السلطات عددا من الأشخاص من التنقل داخل البلاد وخارجها، وفي داخل البلاد فرضت السلطات أوامر بالإقامة الجبرية وقيودا على السفر من منطقة إلى أخرى.[2]

إذن فالظاهرة الإرهابية في تونس انتشرت بعد الثورات العربية، وتم تغذيتها من الداخل بالأحزاب الدينية ومن الخارج بانهيار الدولة الليبية وانتشار السلاح.

إن هذا الحراك العربي في دول المغرب أدى إلى انتشار الجريمة المنظمة بشكل واسع، ما جعل هذه الدول تعاني بشكل كبير، وهذا ما نتطرق إليه في المطلب القادم.

---

1 نور الدين العلوي، **المرجع السابق**، ص4.

2 لولا الياغا، كلوي تريكو اوفاريل، **مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهد بالنوايا الحسنة**، سفر العالم، ص 13.

المطلب الثالث: انتشار الجريمة المنظمة.

شهد الدول المغاربية تحولات عميقة التي ما فتئت تشهدها في إطار الربيع العربي، فلقد أفرزت الثورات والانتفاضات في كل من تونس ومصر وليبيا واقعا جديدا كان له تأثيراته الداخلية والإقليمية والدولية، حيث انتشرت الجريمة المنظمة والمتعلقة بالإرهاب وتهريب السلاح والهجرة غير الشرعية العابرة للحدود.

1/ تعريف الجريمة المنظمة.

تعرف منظمة الإنتربول الجريمة المنظمة على أنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلتها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية كذلك تعرفها مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للاتحاد الأوربي بأنها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في طار التنظيم، الإجرامي الذي يهدف إلى السطو و تحقيق الأرباح.

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فعرفتها بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم، لخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى وكتعريف إجرائي هي نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط والتدبير المحكم، وهي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب، المالي السريع.[1]

ومن مظاهر الجريمة المنظمة، **غسيل الأموال:** عرفته اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها أنه عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر الغير شرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم. **الاتجار بالأشخاص وتجارة المخدرات وتجارة السلاح:** ويقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص بأنه تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو باستعمالها وغير ذلك، من أشكال القصر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لعرض الاستغلال. أما بالنسبة للمخدرات فهي من أكثر التجاريات المربحة في العالم وممنوعة دوليا. [2]

---

1 عادل زقاغ، سفيان منصوري، **"**واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي**"**، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، (العدد 23، مارس 2016)، ص 156.

2 **المرجع نفسه**، ص 157.

2/ انتشار الجريمة المنظمة في المغرب العربي.

تجارة السلاح: بعد التحولات التي عرفتها دول المغرب العربي بداية من 2011، وما نتج عنها من أزمات بنيوية بعد التحولات التي عرفتها دول المغرب العربي بداية من 2011، وما نتج عنها من أزمات بنيوية خاصة الأزمة الليبية التي بدا الوضع في ظلها أكثر ملائمة أمام الحركات الإسلامية الجهادية على الصعيد اللوجستي، بسبب انتشار السلاح واتساع المناطق غير الخاضعة لسلطة الدولة، وكذا تفريغ السجون في ليبيا وتونس من السجناء والذي أدى إلى خروج العديد من الإرهابيين وعودتهم إلى النشاط، في ظل الوضع الملائم، شكل هذا الوضع الجديد فرصة حقيقية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالإضافة إلى سقوط كل من النظام التونسي والليبي. (1)

لقد أصبحت الحدود الجنوبية بين ليبيا ومالي والنيجر سوقا مفتوحة تتخذ منها جماعات إرهابية أو إجرامية مركزا للتخطيط وتنسيق أنشطتها وتنسيق عملياتها وتخزين ونقل وتهريب العتاد غير المحدود خارج ليبيا، حيث نشطت عصابات تهريب السلاح عبر الحدود الصحراوية الممتدة لليبيا في الشرق مع مصر، والجنوب مع السودان، وتشاد، والنيجر، ومالي، والغرب مع الجزائر وتونس، كما حصلت جماعة القاعدة ومتمردو الطوارق على كميات لا بأس بها من الأسلحة المهربة من ليبيا، إضافة إلى النشاط التهريبي للسلاح بمختلف أنواعه مع الحدود المصرية والتي تذهب إلى مناطق الصعيد حيث النزاعات القبلية بين القبائل وعائلات الصعيد، وعمليات الثّأر التي تستدعي ذلك. ومثال على العمليات الإرهابية في الجزائر فقد كانت أبرز العلميات الناجمة عن تعاظم مصائب السلاح الليبي هو استخدامه في حادثة منشأة الغاز بجنوب شرق الجزائر، وهذا ما أكده مختار بالمختار أحد أمراء التنظيم الإرهابي. (2)

إن انتشار السلاح يعد من أكبر صور الجريمة المنظمة وأخطرها، لأنه يؤدي إلى تعاظم قوة الجماعات التي تمتلك هذا السلاح، خاصة الجماعات الإرهابية وهو ما يزيد خطورة الوضع والمنطقة المغاربية بشكل كبير وينتشر السلاح دائما في المناطق التي تعرضت لفشل في سياساتها ودخلت في أزمات.

---

1 ياسين سعيدي ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير(جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016)ص 102.

2 زاوشي صورية، **دراسة انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية**، تصفح2019/03/08، على الرابط التالي: https://www.addustour.com/articles/112504

تجارة المخدرات: تعرف منطقة الدول المغاربية تنامي تجارة المخدرات خاصة بعد أن تحولت المنطقة إلى مكان عبور المخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين، من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر الدول المغاربية، اذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة2011، تم حجز 49 كل من الكوكايين بقيمة 10ملايين دولار، كما تم حجز4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق الدول المغاربية كما تم حجز 75 كيلوغرام، من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار، حيث جاء على لسان أمنوال لوكير نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات عندما قال أن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع على الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا ولاحظ إن ذلك بدأ بتكريس منذ بداية سنة 2011، وبهذا تشكل المخدرات تهديدا كبيرا الدول المغاربية خاصة في الجانب الاقتصادي ناهيك عن ويلاتها في الجانب الاجتماعي حيث انتشر تعاطيها في صفوف الشباب مما يشكل أساسا لانتشار العديد من الأمراض. (1)

الهجرة غير الشرعية: تعتبر منطقة الدول المغاربية فضاء خصب للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها، الأمر الذي جعل المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة، تعتبر الهجرة السرية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول وتقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو 3.5 مليار دولار سنويا وتضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب إعداد كبيرة مرن المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وتقودهم بإدخالهم بضرورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، في هذا النوع تنشط حركة الهجرة غير الشرعية خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الساحلية، تزامن ذلك مع سياسية تضيق الخناق على حركة الهجرة التي مارستها دول الاتحاد الأوروبي ضد دول الجنوب، ما دفع العديد من المهاجرين للبحث عن طريق غير شرعي للوصول إلى العالم الآخر، أحد هذه الطرق هي المرور عبر دول المغرب العربي تمهيدا لدخولهم الأراضي الأوروبية، لكن الكثير منهم تعذر عليهم ذلك فانتهى بهم المطاف إلى الاستقرار في دول المغرب العربي، وهذا ما يفسر إلى حد كبير تمركز عدة جاليات إفريقية بمنطقة الجنوب الجزائري. (2)

1 الحاج ولد إبراهيم،" أزمة مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، **مركز الجزيرة للدراسات**، فبراير2012، ص 4.
2 **المرجع نفسه**، ص6.

خلاصة الفصل الثاني.

من خلال ما سبق ذكره في المباحث السابقة نستنج ما يلي:

لقد شهدت دول شمال إفريقيا، تونس وليبيا والمغرب والجزائر، ثورات قامت بها شعوبها على أنظمة الحكم القائمة في هذه الدول، حيث نجحت في تونس وشهدت تغيرا جذريا في طبيعة الحكم والنظام، وكان الانتقال ناعما، أما ليبيا والتي نجحت ثورتها في إسقاط نظام القذافي لكنها دخلت في حرب أهلية مع مجموعات متناحرة داخلها، كما فشلت في كل من المغرب والجزائر حيث قامت الأنظمة بإجراء إصلاحات امتصت بها غضب الشعب هذا بالإضافة الى طبيعة العلاقات بين دول هذا التكامل، حيث كان بينها العديد من المشاكل السياسية التي لم تحل ومازلت مستمرة الى اليوم، ولم تستطع أي دولة من دول المغرب العربي التنازل وهذا ما نتج عنه تهديدات أمنية جديدة، تمثلت في الارهاب ، التهريب ، تجارة السلاح ، الهجرة الغير شرعية ، و هذا ما يؤدي بها للدخول في أزمات خطيرة لا تستطيع مواجهتها بمفردها.

الفصل الثالث

التنسيق الأمني المغاربي لمواجهة التهديدات الأمنية

الفصل الثالث: التنسيق الامني المغاربي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة.

إن دول الاتحاد المغاربي تعاني بشكل كبيرة خاصة عندما تمت المقاطعة داخل الاتحاد المغربي وتم تجميده، فأصبحت هذه الدول تواجه العديد من التهديدات الجديدة المتمثلة في: (الإرهاب، الهجرة، الجريمة المنظمة) هذه التهديدات لم تستطع الدول منفردة مواجهتها رغم وضع إستراتيجية خاصة من طرف كل دولة لمواجهتها، فلجأت إلى التعاون الثنائي بين دول الاتحاد المغاربي المجمد، للتقليل من إضرار هذه التهديدات، كما أن هناك محاولة ومبادرات لتفعيل الاتحاد باءت بالفشل ما زاد الذهاب إلى التعاون الثنائي.

إن التنسيق الأمني الغائب بين دول الاتحاد المغاربي جعلهم يتأخرون في تجاوز هذه الأزمات والدخول في مرحلة النمو والتطور الشاملة، لذلك حاولت الدول التنسيق الأمني لأجعل تفعيل التحاد، وهذا ما جعل مستقبل الاتحاد غامض يدور بين وجهتان هما الجمود أو التفعيل.

لذلك في هذا الفصل سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المبادرات المغاربية لتفعيل الاتحاد المغاربي.

المبحث الثاني: التنسيق الأمني بين الدول المغاربية لمواجهة التهديدات الامنية.

المبحث الثالث: تقييم أفاق مواجهة التهديدات الأمنية على مستقبل التكامل المغاربي.

الفصل الثالث: التنسيق الامني المغاربي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة.

المبحث الأول: المبادرات المغاربية لتفعيل الاتحاد المغاربي.

منذ توقف الاتحاد المغاربي عن أداء مهامه، أصبح الدول الأعضاء تعاني جراء لعديد من المشاكل والتهديدات التي لم تستطع مواجهتها بمفردها، لذلك سعت كل دولة محاولة المبادرة في تفعيل هذا الاتحاد من جديد.

المطلب الأول: مبادرة دول الاتحاد.

معظم المبادرات لتفعيل الاتحاد المغاربي صادرة من الطرف الجزائر وبصورة اقل من الطرف المغربي وذلك نظرا لان الخلاف بينهما هو ما سبب في توقف الاتحاد عن أداء مهامه.

فالوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة ليس بالأمر الهين، لكن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا يقرب الحل للعوائق الأخرى، ذلك أن المغرب العربي بخاصة والوطن العربي بعامة يمتلك الكثير والكثير من المقومات والعناصر الموحدة التي تفتقدها التجمعات الإقليمية المعاصرة، فهناك تجانس جغرافي ومرجعية تاريخية وحضارية وقومية واحدة، فضلاً عن تماثل اقتصادياتها وثرواتها المعدنية، إلى جانب تماثل أزماتها الداخلية والخارجية، كل تلك عناصر لمقومات موضوعية لوحدة المغرب العربي، وعليه فإن بناء المغرب العربي الاتحادي أو الموحد يبدأ بخطوة حقيقية وجادة تعبر عن الإرادة الحرة والإيمان العميق بتحقيق تطلعات الشعب وضمان مصالحه الحاضرة والمستقبلية ضمن إطاره القومي والحضاري.

حيث أن دول المغرب العربي مازالت تعاني العديد من المشاكل على كافة المستويات، و بالرغم من توفر جهاز مؤسساتي كقاعدة للعمل المشترك، يبقى الاتحاد المغاربي عاجز على تنفيذ ما تم التخطيط له في أهداف هذا التكامل في التقريب و تحقيق الانسجام بين مصالح هذه الدول، وهذا يعني أن دول المغرب العربي في اعتمادها على الاتحاد كإستراتيجية لحل مختلف المشاكل لم يحقق من وراءه شيء، و بقيت مؤسساته مفرغة هيكل دون روح فقط كما سماها مونتسكيو شركة التجمعات للتعارف فقط، و من أهم العوائق التي حالت دون نجاح مسار هذه التجربة التكاملية. [1]

لقد كانت هناك العديد من المبادرات من تونس والجزائر والمغرب لتفعيل الاتحاد.

---

1 أحمد ناجي،" الاتحاد المغاربي: طموحاته واشكالياته "، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 11، (1993)، ص 97.

1/ مبادرة تونس: قام الرئيس التونسي بزيارات إلى عواصم المغرب العربي لبدء محادثات حول هذا الموضوع أعلن المرزوقي بحزم أن البلدان المغاربية ستعمل على إنعاش الحلم الكبير المتمثل في اتحاد المغرب العربي الذي تم تجميده منذ سنوات.

2/ مبادرة المغرب: خلال زيارة استغرقت عشرة أيام إلى تونس في شهري مايو ويونيو 2014، ألقى محمد السادس خطابًا أمام الجمعية التأسيسية التونسية أثار فيها على إلحاح مشروع مغاربي وبالمثل في خطاب متلفز في أغسطس 2016، أعرب الملك المغربي عن الحاجة إلى تجديد التضامن والمشاركة بين الشعبين المغربي والجزائري:

" لذلك نطمح إلى تجديد الالتزام والتضامن المخلص اللذين يوحدان دائمًا الشعبين الجزائري والمغربي، من أجل الاستمرار في العمل سويًا، بإخلاص وحسن نية، لخدمة القضايا المشتركة في العالم العربي والمغربي والالتقاء التحديات التي تواجه القارة الأفريقية." [1]

3/ مبادرات الجزائر: أكد بيان لوزارة الخارجية الجزائرية أن الجزائر راسلت رسميا، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، لدعوته إلى تنظيم اجتماع لمجلس وزراء الشؤون الخارجية لاتحاد المغرب العربي في أقرب الآجال، مضيفا أن وزراء شؤون خارجية البلدان الأعضاء قد تم اطلاعهم على هذا الطلب.

وأوضح البيان أن هذه المبادرة تنم مباشرة عن قناعة الجزائر الراسخة، التي عبرت عنها في العديد من المناسبات، بضرورة إعادة بعث بناء الصرح المغاربي وإعادة تنشيط هياكله، التي جمدت بسبب المشاكل بين أعضائه خاصة المشاكل بين المغرب والجزائر

وتأتي هذه المبادرة الجزائرية بعد أسبوعين على دعوة العاهل المغربي الجزائر إلى حوار مباشر، لتجاوز المشاكل بين البلدين الجارين وذلك عبر إحداث آلية مشتركة للحوار المباشر بين البلدين والعمل على تجاوز الخلافات الثنائية، حيث اعتبر مراقبون محليون أنها تدل على استعداد جزائري للدخول في حوار مع المغرب تحت مظلة اتحاد المغرب العربي. [2]

لقد كان لجزائر العديد من المبادرات بخلاف المغرب وبقية الدول الأخرى.

---

1 Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, **Starting afresh: The Maghreb's relations with sub-Saharan Africa**, ecdpm Making policies work, Discussion Paper No. 225, p 2, 4.

2 الجزائر ترد على المغرب وتدعو لقمةّ مغاربية، العربية، على الرابط التالي:
html//www.alhadath/maghreb/2018/11/23 تصفح 2019/04/10.

بادرت الجزائر في سنة 2001 إلى إعادة تنشيط العمل المغاربي المشترك حيث قامت بمحاولة عقد قمتين مغاربيتين، **الأولى في جوان 2002 والثانية في ديسمبر 2003**، كما حرصت الجزائر على تجسيد التكامل الاقتصادي المغاربي من خلال الدعوة إلى إصلاح المنظومة الاتحادية برمتها وإعادة تصحيح المسار المغاربي على أسس سليمة.

بادرت الجزائر في سنة **2003** إلى إطلاق مشروع المجموعة الاقتصادية المغاربية المشتركة الذي من شأنه تحفيز الاندماج الاقتصادي وتجسيد فرص التكامل مع التركيز على المقاربة الاقتصادية لتجاوز الإشكالات السياسية.

ولمعالجة إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي بادرت الجزائر إلى عقد مجلس وزراء خارجية دول إتحاد بتاريخ **09 جويلية 2012** خصص لبحث إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي ووضع المبادئ العامة لسياسة أمنية مغاربية مشتركة، وكان ملخص بيان الجزائر:

إلى اعتبار الإرهاب والجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية وتبييض الموال وتمويل الإرهاب أخطار تهدد ا لمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي، على صعيد أخر تعمل الجزائر على تطوير وترقية علاقاتها الثنائية مع كافة الدول الأعضاء في الإتحاد للوصول إلى مستويات تمكنها من الانطلاقة الفعلية لتجس يد مفهوم التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول المغاربية.

قدمت الجزائر خلال السنتين الأخيرتين جملة من المقترحات لتطوير العمل المغاربي المشترك تمحورت حول العمل على تجاوز الخلافات الظرفية و إبداء الإرادة السياسية الصادقة لبناء الفضاء المغاربي وفق مقاربة براغماتية متدرجة تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الدول الأعضاء، كما تمحورت المقترحات أيضا حول تهيئة الأجواء للمتعاملين الاقتصاديين ورجال الاعمال لبناء سوق مغاربية مشتركة والتخلي عن التصورات المبالغ فيها و كذا إصلاح المنظومة الاتحادية برمتها وإعادة النظر في قاعدة ا إ لجماع ومراجعة الاتفاقيات المغاربية المتجاوزة . [1]

وترتكز أيضا الرؤية الجزائرية بهذا الخصوص على أهمية الربط بين التعاون الثنائي والتعاون المغاربي والتقدم بخطوات منتظمة نحو تدعيم المكتسبات الديمقراطية فضلا عن إشراك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والاتحادات المهنية في الانشطة الاتحادية وكذا تطوير أداء المؤسسات المغاربية القائمة.

1 الطيب البكوش، ترحيب بمبادرة الجزائر لاعادة تفعيل الاتحاد المغاربي، على الرابط التالي:
Html//www.Radioalgerie.dz/news/ar/article/ تصفح في: 2019/04/11.

المطلب الثاني: وسائل تفعيل الاتحاد المغاربي.

إن المبادرات لم تؤدي إلى تفعيل الاتحاد، لكن هناك عوامل قد تساعد الدول على الاتحاد من جديد.

أولا: العوامل المحفزة على التفعيل.

إذا أردنا أن نبتعد قليلا عن التشاؤم والاقتراب ولو قليلا من روح التفاؤل فيمكن القول أن ما تحقق خلال27 سنة الأخيرة(بالنسبة إلى بناء مشروع المغرب العربي) من حيث التشريعات و مؤسسات العمل المشترك في المنطقة المغاربية لم تكن دوما سلبية، باعتبار أنها أسفرت عن تطوير العلاقات البينية في حدها الأدنى بين الدول المغاربية (كل على انفراد) ولمزيد تدعيم هذا التفاؤل يمكن أن نقتنع بأن ما أنجز على مستوى التشريع والتنظيم وإقامة بعض المؤسسات والهيئات بالإضافة إلى الندوات واجتماع لجان لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والطبية وما تمخض عنها من اتفاقيات نذكر منها الاتفاق حول منطقة التبادل الحر منذ سنة 1992ومجموعة جمركية منذ سنة 1995 وإنشاء شركة طيران موحدة ومشروع بنك الاستثمار المغاربي.

تبدو العوامل المحفّزة والموجبة لتفعيل الاتحاد المغاربي والتعجيل بتحقيق التعاون والتنسيق بين أعضائه متعددة فبالإضافة إلى العوامل الثابتة التي تتمثل في المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية والتباين والتنوع في الإمكانيات والقدرات يمثل الموقع الاستراتيجي المهم لدول المغرب والتحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية والاجتماعية تمثل جميعها حوافز مؤكدة تدفع، باسم المصلحة والنفعية السياسية باتجاه التعاون والتنسيق بين دول المغرب العربي، كما التحديات الاجتماعية المتعددة (ارتفاع معدلات الفقر، والبطالة) التي تعيشها دول المغرب العربي، عوامل تفرض بحدة التعجيل باستثمار مختلف الإمكانات والمقومات الاقتصادية والبشرية المتاحة لتفعيل وتطوير آليات الاتحاد.

1/التحديات الاقتصادية: ويقدر خبراء البنك الدولي، أنه بإمكان كل دولة مغاربية أن ترفع نسبة نموها 2 في المائة في حال تحقيق اتحاد اقتصادي، بالإضافة إلى توفير فرص شغل إضافية وتحسين مناخ الاستثمار، ما يرتد إيجابا على القدرة الشرائية للمواطنين لذلك يبدو الاندماج ضرورة حتمية اليوم، لأن البلدان المغاربية يمكنها بتفعيل اندماج فعلي أن تربح مجتمعة ما بين 3 و 9مليارات دولار سنويا. [1]

1 عبد اللطيف الحناشي،" تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل "، **ورقات سياسية**، مركز الدراسات الدولية والمركزية، (مارس 2016) ص 5.

2/التحديات الأمنية: يمثل تزايد المخاطر الإرهابية في المنطقة وجوارها منطقة الساحل والصحراء، وذلك منذ ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وانعكاسات أزمة الأمن في منطقة الساحل على بلدان المغرب العربي بدرجات متفاوتة بالإضافة إلى حركة الهجرة السرية نحو أوروبا عبر الدول المغاربية وتوسع نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتزايد أعداد اللاجئين في المنطقة عوامل محفّزة تفرض مزيداً من التنسيق والتعاون بين الدول المغاربية مجتمعة الأمنية منها والاقتصادية،» أسوة بالاتحاد الأوروبي الذي انطلق انطلاقة سليمة ومتدرجة تنبهت إلى أهمية المكون الاقتصادي كأساس لبناء إطار إقليمي قوي. [1]

3/ الإستراتيجية البديلة من أجل تفعيل إتحاد المغرب العربي

فالإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة لازلت غير كافية وغير محفزة لأسباب عديدة، حيث لازلت تنظر إلى الكيان الجديد؛ إتحاد المغرب العربي، أنه مشروع لا يستجيب لطموحاتها ومصالحها و قد ينقص من نفوذها و مختلف تجارب التكتلات الجهوية و الإقليمية عبر العالم تؤكد أن توفر الإرادة السياسية يعتبر الشرط الضروري والحاسم، و الإتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك، حيث أن تقارب أنظمة الحكم القائمة فيه على أسس الديمقراطية ووعيها بالمصير المشترك، مكن هذه البلدان من تجاوز القضايا الخلافية فيما بينها، خاصة العرقية واللغوية، لم تتمكن بلدان إتحاد المغرب العربي من تجسيد كيانها رغم تطابق هوية شعوبها، ولم تتمكن هذه البلدان من تجاوز المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية و التي ينبغي حلها أولا و لا يمكن القفز من فوقها، وفي اعتقادنا أن المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية يمكن حلها باللجوء إلى الحوار المباشر و البناء بين هذه الدول، ولا بد أن تقدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وشامل لجميع الخلافات السياسية، وعندها تصبح الظروف مهيئة وملائمة لاستكمال بناء الجوانب الاقتصادية للاتحاد. [2]

إن كل هذه العوامل قد تؤدي إلى تفعيل الاتحاد المغاربي، كما أنها قد لا يؤدي إلى تفعيل حيث تبقى الخلافات الثنائية بين دول الاتحاد صعبة الحل، وذلك راجع لعدم التنازل من أي طرف، لكن هناك أزمة قد تساعد على تفعيل الاتحاد المغاربي وهي الأزمة الليبية، لأنه أطلقت العديد من دول الاتحاد مبادرات لحل الأزمة، وقد يؤدي ذلك لتفعيل الاتحاد.

---

1 **المكان نفسه.**

2 عبد العزيز شرابي، إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد ، 5 (2008) ص 17.

ثانيا: حل الأزمة الليبية كمدخل لتفعيل الاتحاد.

لقد بدأت الأزمة الليبية منذ سنة 2011، وتفاقمت بعد الإطاحة بالرئيس معمر القذافي، حيث انهارت الدولة وانتشر السلاح داخل ليبيا وخارجها، ما أدى إلى مشاكل لدول الاتحاد المغاربي.

رغم أن اتحاد المغرب العربي كان غير نشط كمؤسسة، فقد ظل العمل الإقليمي في المغرب الكبير، في شكل مبادرات ثنائية لقد تم تسهيل التعاون خاصة فيما يتعلق بحرية حركة الناس، ولكن أيضًا في القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك مثل الأمن، مثال على ذلك الصراع الطويل في ليبيا واستقرارها السياسي بالنسبة لتونس، على وجه الخصوص لا تمثل ليبيا غير المستقرة تهديدًا أمنيًا فحسب بل تمثل أيضًا خسائر اقتصادية كبيرة. التبادلات التجارية بين تونس وليبيا الأعلى في شمال إفريقيا في عامي 2009 و2010، وسجلت نمواً قياسياً بلغ 9٪. سعياً لتحقيق الاستقرار في ليبيا، تبنت **الجزائر والمغرب وتونس** موقفا مشتركا يدعو إلى إجراء حوار وطني ليبي يشمل جميع الفصائل المتنازعة كانت هذه طريقة براغماتية للتعامل مع القضية. [1]

بناء على ذلك بادر المغرب، **ومنذ بداية سنة2012**، بجهوده الحثيثة والمعهودة من أجل المساهمة مع باقي الدول المغاربية الأخرى، في البحث عن السبل الكفيلة بتحريك العمل المغاربي المشترك، حيث قام وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي بعدة زيارات للدول الأعضاء بالاتحاد حيث تم استعراض وتدارس مختلف القضايا المطروحة جهويا ودوليا بهدف توحيد الرؤى والمقاربات وتبني الإستراتيجية الملائمة للعمل المغاربي للفترة القادمة بهدف مواجهة التحديات، التي تهدد أمن أو استقرار شعوب المنطقة.

في **يوليو عام 2014**، واصلت البلدان المغاربية جهودها لتعزيز المصالحة في ليبيا، بدأت **تونس والجزائر** مشاورات وزارية واتفقتا على حماية حدودهما من أجل وقف تهريب الأسلحة وتسلل الإرهابيين إلى بقية المنطقة، بدأت **الجزائر والمغرب** وكلاهما يعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، جهودا لتجميع الأطراف المتصارعة، على الرغم من أن جمعهم على نفس الطاولة أثبت أنه جسر بعيد للغاية فيما يتعلق بتعقيد النزاع في **2015**، استضافت الرباط محادثات بين ممثلي البرلمانات المتنافسة في ليبيا بينما دعت الجزائر ممثلو الأحزاب السياسية للقاء هناك للتفاوض على حل عملي، [2] بعد عدة أشهر من المفاوضات، تم التوصل إلى تسوية بوساطة من الأمم المتحدة.

1 Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, **op.cit,** p 2, 4
2 Loc.cit.

في **ديسمبر 2015**، وقعت الأطراف المتصارعة على الاتفاق السياسي الليبي لتشكيل حكومة وحدة وطنية في الصخيرات المغرب، تم رفض حكومة الوفاق الوطني التي تم تأسيسها حديثًا والتي تم الإعلان عنها في **فبراير 2016** من قِبل البرلمان الذي يتخذ من طبرق مقراً له، في حين استمر النزاع حول المناصب العسكرية العليا داخل الحكومة مع استمرار الأزمة، واصلت البلدان المغاربية وخاصة الجزائر وتونس استضافة المحادثات بين الأطراف المتصارعة.

في **ديسمبر 2016**، أطلقت تونس مبادرة جديدة لحل النزاع وانضمت إليها الجزائر ومصر، كان إشراك مصر في الجهود الإقليمية أمرًا بالغ الأهمية، مع مراعاة روابط مصر الوثيقة مع خليفة حفتر شرق ليبيا الذي كان منافسًا عنيفًا لفايز السراج رئيسًا للوطني، ومع ذلك فشل الاجتماع المقرر بين حفتر والسراج في القاهرة، استمرت تونس منذ ذلك الحين في تقديمها الأراضي لاستضافة الاجتماعات والمفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بين الأطراف المتصارعة، يبقى أن نرى ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تعديل الاتفاق السياسي وإنهاء الصراع، وكان من المأمول أن تكون هذه المواقف السياسية المشتركة والجهود المشتركة نقطة انطلاق محتملة للتعاون في مجال السياسة الخارجية بين هذه الدول الثلاث.

ومع ذلك فإن الجمود داخل اتحاد المغرب العربي باعتباره مؤسسة قائمة على الرغم من الاجتماعات الوزارية العادية والمشروعات المشتركة، لا يمكن إحراز أي تقدم اقتصادي أو سياسي كبير دون استئناف اجتماعات مجلس الرئاسة، الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات داخل المنظمة. كانت الجلسة الأخيرة لهذا المجلس في عام 1994، وكان ذلك ليس من الواضح ما إذا كان من المحتمل أن يتغير هذا قريبًا ليس لدى شمال إفريقيا حتى الآن إطار عمل إقليمي فعال للتعاون مثل المنظمات الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في الواقع فإن مشهد التعاون الإقليمي يختلف كثيرا عن الجنوب. [1]

إن الأزمة الليبية قد تكون وسيلة لإعادة تفعيل الاتحاد المغاربي وذلك راجع إلى الضرر الذي سببته على بقية دول الجوار من انتشار السلاح والتهديدات المختلفة الناتجة عن انهيار الدولة داخلها، لذلك تسعى جميع دول لحل الأزمة ومنه إلى تفعيل الاتحاد.

1 Ibid. p 3, 4.

المبحث الثاني: التنسيق الأمني بين الدول المغاربية لمواجهة التهديدات.

إن المنطقة المغاربية شهدت ارتباطاً وثيقاً جمع بين الجريمة المنظمة والإرهاب، فتجارة المخدرات بمختلف أنواعها وجدت ملاذاً أمناً في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية، والتي تحصل في المقابل على عائدات مالية، تمكنها من الاستمرار في النشاط، رغم كون المنطقة المغاربية خالية من النزاعات الإقليمية المسلحة، إلا أن العلاقات بين بعض دولها تتميز بحالة من التوتر ونقصد هنا بالتحديد العلاقات الجزائرية المغربية، والتي تشهد الكثير من حالات التوتر رغم إصرار الطرفين على إظهار العكس، فاستمرار الجزائر في دعم حركة البوليساريو واستمرار المغرب في تجاهل المطالب الجزائرية بتأمين الحدود، تبقى من العوامل التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين. [1]

وفي هذا المبحث سوف نبحث حول: هل هناك تعاون وتنسيق أمني بين الدول المغاربية مجتمعة، أم هل هناك تعاون بشكل ثنائي، وكيف تستطيع دول الاتحاد المغاربي مواجهة هذه التحديات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: محددات الفعل الأمني في المغرب العربي كضرورة للتكامل المغاربي.

ما هي وضعية التعاون الأمني بين الدول المغاربية ولماذا لا تستطيع أن تصل تلك الدول لتلك الحدود الدنيا من التنسيق اللازم لها؟

أولا: الأمن الإقليمي المغاربي.

انطلاقا من هذه الأهمية البالغة للمقاربة الإقليمية للأمن فإن بروز تهديدات جديدة على مختلف المستويات على المستوى **الدولي والإقليمي**: ظهور ظاهرة الإرهاب التي تشكل خطر دولي، الأزمات المالية العالمية الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، أزمة المياه، إضافة إلى تصاعد حدة النزاعات التي تشهدها العديد من الأقاليم وكذا الأخطار الاجتماعية من فقر ومجاعة وأمية...الخ، وعلى **مستوى الدولة**: فإن تفاقم ظاهرة النزاعات الإثنية صار يهدد وجود الدولة المادي، خاصة تلك الدول التي تعرف بالدول الفاشلة، أدى ذلك إلى تعقد مفهوم الأمن ما نتج عنه إعادة النظر في المفهوم، وهو ما انعكس في بروز مفهوم الأمن الشامل والأمن المجتمعي والأمن الإنساني. [2]

---

1 طارق ردّاف ،" المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم" المنطقة الحاجزة "؟ ص186-187.

2 شاكر قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015) ص 46-49.

يعرف الأمن الإقليمي على أنه: (**اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها**)

ويراه آخرون على أنه: (**سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم**)، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموع دول النظام. [1]

من خلال هذا التعريف **للأمن الإقليمي** يمكننا استنباط وصياغة مفهوم الأمن الإقليمي المغاربي على انه ما يتعلق بأمن الدول المغاربية المرتبطة ببعضها البعض، إذ يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، وهذا ينطبق فقط على التحديات الأمنية الكبرى المشتركة في المنطقة المغاربية: كالهجرة غير الشرعية وظاهرة الإرهاب الدولي في إطارها العام، وظاهرة تبييض الأموال والتجارة غير الشرعية، وتحديات منطقة الساحل، أما من ناحية البعد القطري للأمن فان التحديات القطرية للأمن تشوبها النسبية خاصة في المنطقة المغاربية، تماما مثلما يمكن للسياسات الأمنية الإقليمية القضاء على المشكلات الأمنية القطرية بتضافر الجهود والتعاون والتنسيق والمساعدة مثل التعاون المغاربي لمكافحة التصحر في الجزائر، أو مشاكل الأقليات الإثنية في كل دولة، فان من جهة أخرى يمكن للمشكلات الأمنية القطرية أن تكون عائقا، أو بالأحرى هذا المفهوم لا يتوافق وطبيعة العلاقات التي تجمع وحدات النظام الإقليمي المغاربي خاصة فيما يتعلق بالنزاع القائم بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، فتحقيق أمن إقليمي مغاربي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، وهو ما حاولت الدول المغاربية العمل على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي، وتبرز قضية الثقة بين دول المنطقة وقضية الإرادة السياسية المشتركة كنقطة مهمة في تحقيق تعاون أمني مشترك وفعال في كبح التهديدات الأمنية المختلفة. [2]

لذلك على الدول المغاربية السعي لتحقيق الأمن المغاربي، وتجاوز جميع الخلافات العالقة بين الدول، خاصة الجزائر والمغرب.

---

1 شاكر قويدر، **المرجع نفسه**، ص 47.

2 **المرجع نفسه**، ص 48.

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي المغاربي بمفهوم النظام المغاربي ما ينتج عنه نظام أمن إقليمي مغاربي الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى المغاربي، إلى جانب خصائص التعاون الأمني بين دول المنطقة من جهة أخرى، فالنظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن فهو يتغير بتغير وتطور الأمن وتحدياته، إذ تبرز أهمية فهم الفلسفة المغاربية الأمنية، ومفهومها للتهديدات والتحديات والأخطار حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة. [1]

مما ذكر يبرز اتجاه التحليل من خلال التركيز على طبيعة العلاقات الأمنية المغاربية من المنظور الجزائري المغاربي لفهم طبيعة وديناميكية هذه التفاعلات، وانعكاسها على الفعل الأمني في المغرب العربي في مواجهة مختلف التحديات الأمنية الممتدة.

إن الأمن الإقليمي لم يحقق بصورة كاملة في اتحاد المغربي العربي، لذلك سوف نرى جزئية تطبيقه في تامين الحدود بين دول الاتحاد.

ثانيا: آليات التعاون الإقليمية في تأمين الحدود.

يعد التعاون العابر للحدود سواء ثنائي أو جماعي، جهوي أو إقليمي منه، الدافع الأكبر في تحقيق أمن الحدود من خلال شموله على عدة ميادين سواء أمنية أو اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية، ومن ثمة فالمقاربة الأمنية تهدف إلى تحسي ن الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية إلى جانب المساهمة في بناء مشاريع التشييد الجهوية والإقليمية الكبرى وهي ميادين ذات أولوية لدول الساحل الإفريقي بصفة خاصة وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي خلال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الإفريقي بأن إقامة تعاون عابر للحدود بين بلداننا يكون ناجعا ومتعدد الأشكال وأمرا حيويا للرد على التحديات الأمنية.

إن الاتفاقيات الثنائية حول ترسيم الحدود مع دول الجوار على الرغم من أن الجزائر خاضت نزاعات حدودية برية وصلت بها حتى إلى النزاع المسلح مثل ما حدث مع المملكة المغاربية سنة 1963، إلا أنها سعت بوقت ليس ببعيد إلى فض قضاياها العالقة بترسيم الحدود مع الدول المجاورة، لأنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك عملت إلى إبرام عدة اتفاقيات ومعاهدات وقد جاء في كل الاتفاقيات: [2]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 49.

2 نور الدين دخان،" مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، (جانفي 2016) ص 177-178.

- احترام ثبات المصالح المشتركة و مواصلة العمل من أجل الحفاظ على العدل والسلم والأمن في القارة الإفريقية والعالم.
- حل إشكالية تحديد الحدود في إطار فلسفة واسعة لسياسة الجزائر قائمة على حسن الجوار الإيجابي.
- التعهد بتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن طريق التشاور، التفاوض أو بأي طريقة سلمية أخرى.

هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها مع الجيران كان من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار لما يكتسيه هذا المبدأ من أهمية أمنية و اقتصادية، كما عبرت عنه خلال اتفاقية الأخوة والوفاق سنة 1983 ، وفي هذا الصدد يقول غراري حبيب "أن حل مشكل الحدود يكتسي أهمية بالغة في نظر هذا البلد، و أنه خطوة مسبقة لإقامة علاقات سياسية مستقرة و تعاون اقتصادي واسع، و التي تسجل أو تدخل في إطار تحدي آخر و هو ترقية التعاون جنوب-جنوب عامة و هو على الخصوص إرادة بناء المغرب بهذا فإن ترسيم الحدود مع هذه الدول يعد الخطوة العملية الأولى التي قامت بها الجزائر بهدف القضاء على أسباب النزاع حولها، إضافة إلى إعطاء دافع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وتحاشي الوقوع والابتعاد عن كل مسألة سوء فهم، وبالتالي تعزيز مبدأ التعاون بين الدول المجاورة وتدعيم التنمية الجهوية والإقليمية التابعة لدول المنطقة الحدودية الجزائرية مغاربيا وإفريقيا. [1]

إن الجزائر بدأت بترسيم الحدود كدافع للتعاون الإقليمي، حيث إذا انتهت الخلافات تبدأ مجالات الثقة وهذا يعزز التعاون بين دول الاتحاد المغاربي.

ثالثا: أهمية التعاون الأمني الإقليمي.

إن أهمية التعاون الأمني في إرساء ثقافة السلام والأمن الدوليين وتنمية التعاون في جميع المجالات، فلا يمكن مواجهة التهديدات منفردا، بل لا بد من الاعتماد المتبادل بين مختلف الاستراتيجيات للتصدي للتهديدات.

تتجلى أهمية الاعتماد المتبادل في قدرة الدول بلورة إستراتيجية أمنية مشتركة، وهذه الأخيرة تقتضي تجاوز التركيز على الحدود الوطنية لكل دولة، وتركيز الجهود في مواجهة المخاطر على مستوى حدود المنطقة ككل، أو على البؤر المحددة كمصدر للخطر المشترك.[2]

---

1 **المرجع نفسه.** ص 178.

2 لؤي عبد الفتاح، زين العابدين حمزاوي،" الدول المغاربية وتحدي الأخطار عبر الوطنية: قراءة في اختيارات التعاون الأمني "، **الندوة الدولية: الدول المغاربية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود**، (جامعة وجدة: معهد الدراسات الإفريقية، 21-20،ابريل 2016) ص 286.

ومن بين ما تتطلبه هذه الإستراتيجية الأمنية المشتركة الاستثمار المشترك في التجهيزات الضرورية، وخلق منظومة معلومات مشتركة ويسهم التعاون الأمني في التقارب والتجانس في الأفكار والجهود والمقاربات والسياسات بما يخدم أعضاء المجتمع الدولي، كما يحسن من مستويات التعاطي مع مظاهر التهديدات ويرفع من فعالية الردع.

أهمية التعاون الأمني، بل وضرورته فإنها إذا لم يكن من شأن التهديدات عبر الوطنية أن تدفع الفاعلين السياسيين المغاربيين المعنيين باتجاه تعاون وتكامل ذا طبيعة إستراتيجية، فعلى الأقل نحو تعاون وتنسيق واسعين.

وفي هذا السياق يمكن حصر أهم إيجابيات التعاون الأمني فيما يلي:

- تدعيم المقدرات الأمنية على مواجهة الجريمة المنظمة.
- تحديد الأهداف بقدر عال من الدقة.
- جسر الهوة في النظرة إلى طبيعة التهديدات وتصنيف الأعمال الإرهابية والإجرامية.
- تمنع الكثير من الخسائر والمآسي تحقيق مفهوم الأمن الوقائي الذي يجنب المجتمع الكثير من الخسائر.

وحتى في حالة وجود عراقيل تحول دون العمل في إطار رسمي ومؤسساتي للتعاون الأمني، أو كانت هناك ضرورة لعدم تبني هذا الخيار، يمكن اللجوء إلى التعاون الأمني غير الرسمي. [1]

رابع: أهم الركائز النظرية لقيام نظام أمني مغاربي.

1- ضرورة إيجاد تسوية عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، سواء كانت بين دولتين كقضية الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، أو داخلية كالنزاعات الداخلية في ليبيا وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم.

2- تخلي الدول المغاربية عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية إلا عن طريق التعاون والشراكة المغاربية.

3- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي. [2]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 287.

2 شاكر قويدر، **مرجع سابق**، ص 49.

4- سيادة الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول المغاربية، بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية، بدلا من الاعتماد على الموازنة الغير منظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

5- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول المغاربية على كافة الأصعدة، من خلال تشجيع التعاون والتكامل.

6- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة في المجتمعات المغاربية، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما في دلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

7- التنسيق العسكري المغاربي في قضايا التسلح ونزع السلاح والحد من السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية، واعتبار الأمن الإقليمي المغاربي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي. [1]

المطلب الثاني: مواجهة التهديدات في إطار ثنائي / أحادي داخل المغرب العربي.

اختلف أداء دول المنطقة المغاربية تجاه المخاطر والتهديدات الإرهابية، محليا وإقليميا. فعلى المستوى المحلي، وضع كل بلد سياسة أمنية محلية للتصدي لجماعات العنف المسلحة، التي تزايدت في مرحلة ما بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن. وقد تمثلت هذه السياسة المحلية في إعادة النظر في مناهج وأساليب التطرق إلى المسائل الدينية، وإدخال تعديلات على شكليات الخطاب الديني السائد، في محاولة لتجفيف منابع التطرف والإرهاب بدءا من الأصول.

أما على المستوى الإقليمي، فقد جرت خلال السنوات الماضية عدة مبادرات لتوسيع عضوية"تجمع دول الساحل والصحراء، الذي أنشئ عام 1998، بحيث صار يضم أزيد من خمسة وعشرين دولة إفريقية، وتم تكثيف اللقاءات التي يعقدها اتحاد المغرب العربي، في محاولة للخروج من الجمود الذي يراوح فيه منذ سنوات عدة، كما تحولت قضية الإرهاب والعنف في المنطقة إلى محور أساسي في قمم الاتحاد الإفريقي. وبالموازاة مع هذه التجمعات الإقليمية الثلاث، كانت هناك محاولات عدة لدعم التنسيق بين بلدان المنطقة في عدد من المحاور الإقليمية الأخرى. [2]

---

1 **المكان نفسه .**

2 إدريس الكنبوري، **التحديّات الأمنية الجديدة أمام المنطقة المغاربية**، على الرابط:
https://www.hespress.com/orbites/255777.html تاريخ التصفح: 2019/04/10.

في ما يتعلق بمكافحة العنف والإرهاب بالمنطقة، أو تبلور خطة إستراتيجية مشتركة بين بلدان المنطقة لهذا الغرض، ويرجع السبب في هذا العجز إلى وجود حساسية بين بعض بلدان المنطقة خاصة بين المغرب والجزائر نتيجة للنزاعات التقليدية بين البلدين والصراع على الهيمنة والنفوذ فقد عملت الجزائر طيلة الأعوام السابقة على عزل المغرب عن محيطه الإفريقي في جميع المبادرات الإقليمية التي تم اتخاذها في إطار محاربة الإرهاب، إضافة إلى إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب بالجزائر العاصمة، والذي تم تهميش المغرب من العضوية بداخله وفي نفس الاتجاه نجحت الجزائر حتى 2011 في تقزيم الدور المغربي إفريقيا، عبر إقحام جبهة البوليساريو في معظم هياكل ومؤسسات الاتحاد الإفريقي، في سياق إقليمي تميز بظاهرة المحاور في القارة الإفريقية، من خلال التقارب مع نظام العقيد الليبي السابق معمر القذافي. [1]

إذن فالمشاكل بين دول الاتحاد المغاربي وخاصة بين الجزائر والمغرب لم تسهل عملية التعاون داخل الاتحاد لذلك لجأت دول المغرب العربي إلى التعاون بشكل ثنائي مع بعضها البعض كالتعاون الجزائري التونسي التعاون التونسي المغربي، التعاون الجزائري المغربي، وفي النقطة التالية نفصل في أشكال التعاون الثنائية.

أولا: التنسيق الثنائي بين دول المغرب العربي لمجابهة التحديات الأمنية.

الاعتمادية كمفردة مهمة لتحليل الديناميكيات السلوكية بين دول الإقليم هي ببساطة وجود دولتان أو أكثر من الدول تعتمد على بعضها في مجالات معينة، بحيث لا تعكس صيغة الاعتماد المتبادل مسألة التساوي بين أطراف التفاعل، فعلاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية واتجاهات ومصالح الدول، كما يعتمد على المستويات الكلية لقوة الدول.

إن التعاون بين الأقاليم التي تتجاور مع بعضها بحكم الجغرافيا أو التاريخ أو عمق المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية يحدث في أقاليم شتى من العالم، كما كانت تجري في الماضي ومازالت في الحاضر، ولعلى من أهم صيغ التعاون الأمني هي الإجراءات الأمنية المشتركة سواء ما كان بصفة رسمية أو غير رسمية، من خلال رابط الحفاظ على المصلحة المشتركة بين دول الأقاليم المجاورة، مثلما يتطلب قيام علاقات اعتماد مكثفة بين الطرفين، بحيث لا يمكن من خلالها التخلي عن خيار المصلحة والفوائد المتاحة، [2]

---

1 **المكان نفسه.**

2 محمد بن احمد، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير (جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016) ص 136.

إذ كلما وجدت علاقات اعتماد متبادل مكثفة بين مجموعة من الدول كلما نشأت علاقات تعاون أمني تجمع مصالح الطرفين وتتركز الشراكة الأمنية من خلال الاعتماد المتبادل على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية، وتتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم والتي تنشأ عن تبلور إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون.

في الحالة الأمنية المغاربية يبرز هذا الواقع بشكل جلي، نتيجة اتجاه الدول المغاربية إلى التعامل الثنائي انطلاقا من المصالح الحيوية، ومدى تفاعلية العلاقات بين الدول من حيث التأثير والتأثر، والذي بات يطغى على حسابات واستراتيجيات الدول في التعاطي مع التحولات الراهنة ومدى تمددها نحو تفعيل الهاجس الأمني الإقليمي والمتأتي من دول الجوار الجغرافي المغاربي حيث وفي إطار تضييق وحصر التنسيق والتبادل الأمني لجأت دول المغرب العربي إلى تبني خيار التعامل الثنائي المباشر بين الدول بغرض مجابهة التحديات الأمنية الطاغية على مختلف الحركيات والفواعل في المنطقة المغاربية، وذلك برغم اللبس والغموض الذي يكتنف سلوكيات ونوايا بعض الدول ومواقفها اتجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم، حيث في هذا الصدد كشفت العديد من التقارير عن الزيارات والنشاطات المكثفة للمسؤولين المغاربة فيما بينهم بهدف تفعيل العمل الثنائي وإيجاد آليات تنسيقية تعاونية من شأنها التقليل من المخاطر المتنامية في المنطقة، ولعل من أهم وأبرز الزيارات والنشاطات نجد: [1]

الزيارات المكثفة للمسؤولين **التونسيين إلى الجزائر** والتي دشنها رئيس الحكومة المؤقتة يوم **15 مارس 2011**ثم زيارة راشد الغنوشي في **20 نوفمبر 2011**،ثم زيارة رئيس الحكومة السابق حمادي لجبالي في **03 ديسمبر2012**، وجاءت هذه الزيارات بهدف دعم الجزائر للمسار الانتقالي في تونس والتأكيد على عمق العلاقات الجزائرية التونسية، ثم وزيارة وزير الخارجية الجزائر لتونس وتسوية ملف الحدود البحرية ووعد الحكومة الجزائرية بتقديم دعم مالي للخزينة التونسية ثم زيارة الوزير الأول الجزائري إلى تونس في 29 **ديسمبر 2013**، والاتفاق على عقد اللجنة العليا المشتركة للبلدين بهدف بحث القضايا ذات الشأن المشترك في المجال الاقتصادي والأمني، كما تم وتم الاتفاق في مجال مكافحة الإرهاب ورفض الحل العسكري في ليبيا، ومحاولة حلها بطرق سلمية [2]

---

1 **المرجع نفسه**، ص 137.

2 عبد الرازق مقري،" الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية "، أشغال ندوة: " المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة "، **مركز الجزيرة للدراسات** (18 .فبراير 2013) ص 12.

زيارة وزير العلاقات الخارجية **المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر** في **22 يناير 2012**، في أول مهمة له خارج المغرب وحفاوة الاستقبال التي حضي بها والمنهجية الجديدة المتفق عليها لتحسين العلاقات وتطوير التعاون بين البلدين بالتركيز على المتفق عليه وتأجيل المختلف حوله، حيث أشارت بعض التقارير الإعلامية في **2013**إلى أن العلاقات السيئة بين الجزائر والمغرب تخفي تنسيقا أمنيا قويا في مجال مكافحة الإرهاب وهو ما يفسره الدكتور قوي بوحنية بقوله " :أن التنسيق الأمني المغربي الجزائري موجود عمليا وميدانيا،" لكنه غير مترجم في شكل شراكة أو اتفاقية إستراتيجية معلنة.

الحملة **المغاربية التي قام بها الرئيس التونسي** المؤقت منصف المرزوقي في **فبراير2012**، وحثه قادة الدول المغاربية على إحياء اتحاد المغاربي كضرورة حتمية تقتضيها طبيعة الوضع الراهن أكثر من أي وقت مضى.

ثم زيارة الملك المغربي في **ماي 2012** إلى تونس في وإلقائه خطاب أمام المجلس التأسيسي التونسي، أكد من خلاله على خيار التكامل من أجل تجاوز المشاكل الأمنية في المنطقة، وتم التوقيع على أكثر من 20 اتفاقية في قطاعات الأمن، الاقتصاد والسياسة ثم زيارة رئيس الحكومة التونسي إلى المغرب في **جوان 2012** على رأس وفد كبير ليترأس ونظيره المغربي الدورة السابعة عشر للجنة العليا المشتركة المغربية التونسية والتوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون. [1]

لقد تطرقنا إلى الزيارات الثنائية ومحاولة التفاهم والتعاون المشترك، وبعد هذه الزيارات وقعت الجزائر على عدد من **الاتفاقيات الثنائية** مع دول الجوار على التعاون الأمني كانت مجملها مع تونس وليبيا ودول لساحل الإفريقي ومنها:

1- في شهري مارس وأفريل من سنة 2012 وقعت ليبيا مع الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشرك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين وفي أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة، مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، وتدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس الوزراء الليبي علي زيدان أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية. [2]

لقد ساهمت الجزائر بشكل كبير في تدريب الشرطة الليبية وذلك للقضاء على التهديدات قبل تجاوزها الحدود الجزائرية الليبية، خاصة أن ليبيا دخلت في أزمة كبيرة أدت إلى انهيار الدولة فيها وانتشار السلاح مما زاد نسبة التهديدات على بقية الدول.

---

1 محمد بن احمد، **مرجع سابق**، ص 138.

2 نور الدين دخان، **مرجع سابق**، ص 178.

2- وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني واتفاقات الشراكة بين الجزائر وتونس التي انعقدت في 2014/04/07على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر **اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب**، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة، كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، وأُنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأُعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة شرقي الجزائر لتنشيط السياحة المشتركة كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية، على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، حيث اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود، وتزايد خطر التنظيمات الجهادية، على الاستعانة بالسكان والقبائل المحليين لضبط الحدود الملتهبة. (1)

كما ركزت الجزائر على أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعينة، لان دول الساحل الإفريقي عرضت لتهديدات والأزمات التي تعاني منها المنطقة من أجل مكافحة التهديدات، بحيث أنشئت جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت بالدول الميدان تضم كل من الجزائر موريتانيا مالي والنيجر مقرها تمنراست وهو مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربع وتوسعت لتشمل كل من التشاد، نيجيريا، بوركينافاسو وذلك لإسراع بالتنسيق مع دول الجوار في تشكيل دوريات وقوة مشتركة لتأمين الحدود ومنع تدفق السلاح والهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات وكذلك مجموعات المسلحة. (2)

وفي الآونة الأخير كان هناك التعاون الثنائي في المجال العسكري والأمني وهذا كل من تونس والجزائر أي تنسيق بين الجزائر وتونس في شأن العمليات الإرهابية الأخيرة فقد أطلقت عمليات تحري واسعة النطاق للبحث عن خلايا سرية لتنظيمات الإرهابية تنشط في ليبيا والجزائر وتونس. (3)

هذا ما أدى إلى وجود عدة آليات التنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني.

---

1 **المكان نفسه.**

2 عاشور شوابل،" تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا "، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، **مركز كارتغي للشرق الأوسط** (23يناير (2014ص 11.

3 ليندة سليماني، **التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس للمفرغة قائمة جديدة ل 70 إرهابيا**، متاح على الرابط التالي: www alaraby.co.uk. تصفح: 2019/04/10.

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية في منطقة المغرب العربي ترتكز على العمل الأمني المشترك، ولذلك سعت إلى تنظيم اجتماعات أمنية متعددة بين كل دول المنطقة لوضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب، [1]

إن الجزائر كدولة تتوسط الاتحاد المغاربي عندها مبدأ قائم يتمثل في **مبدأ التعاون بين الدول المجاورة ويتضمن ما يلي:**

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد" تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول"، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل. [2]

1 دالع وهيبة،" دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي 2011 ،2017"، **مجلة الحقيقة**، مجلد17، عدد 03 (سبتمبر 2018)، ص 90.

2 العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة ماجستير (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2011) ص 30.

ثانيا: الاستراتيجيات الفردية لمواجهة التهديدات داخل المنطقة المغاربية.

اختلف أداء دول المنطقة المغاربية تجاه المخاطر والتهديدات الإرهابية، محليا وإقليميا فعلى **المستوى المحلي** وضع كل بلد سياسة أمنية محلية للتصدي لجماعات العنف المسلحة التي تزايدت وقد تمثلت هذه السياسة المحلية في إعادة النظر في مناهج وأساليب وطرق لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

لذلك في هذه النقطة سوف نتطرق إلى ثلاثة دول محورية وهي: (المغرب، تونس، الجزائر)

1/ المغرب: تعتمد المقاربة الأمنية المغربية على البعد الوقائي من خلال التتبع والاستباق، وترتبط نجاعة هذه المقاربة على إدماجها مع الأبعاد (البعد الديني والبعد التنموي (والخاصة بمكافحة الإرهاب، فالمجهود الأمني لن يحقق النجاح إن لم تصاحبه مبادرات فاعلة لتحقيق التنمية البشرية والحفاظ على الهوية الدينية وهذه الرؤية المغربية.

لم تستطع المغرب مواجهة التحديات وحدها لوم تستطع كذلك التنسيق الفعال مع دول الاتحاد المغاربي لذلك لجأت إلى الشراكة مع دول أخرى.

اتسمت السياسة الخارجية المغربية، منذ البداية بالدعم والتضامن، كما خصصت الدبلوماسية المغربية هدفا استراتيجيا للرفع من التعاون مع الدول الإفريقية ليصل إلى مستوى شراكة حقيقية فاعلة وتضامنية تمخض عنه اتفاقيات التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، كمحاربة الفقر والأمراض، إضافة إلى مجالات الفلاحة والتغذية، في مجال السلم والأمن، لا يدخر المغرب أي جهد للإسهام

في إرساء السلم والاستقرار في القارة، إذ كان دوما داعما لمبادرات الأمم المتحدة من أجل إعادة الاستقرار في إفريقيا كما لا يدخر أي جهد للدفع بقواته العسكرية للمساهمة في حفظ السلم في المنطقة. [1]

2/ تونس: تستند السياسة الخارجية التونسية إلى جملة من المبادئ التي تترجم حرص تونس كدولة محبة للسلام ومتعلقة بالشرعية الدولية على تقوية أسباب التفاهم والتسامح والتضامن بين الدول والشعوب وإضفاء مزيدا من العدل والديمقراطية والتوازن في العلاقات الدولية وتعميم الأمن والاستقرار والرخاء، كما تسعى للتعاون كونها دولة صغيرة. [2]

---

1 هشام صاغور، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017) ص 260-262.

2 **المرجع نفسه**، ص264.

فالسياسة الخارجية التونسية تبني على مبادئ التمسك بالشرعية الدولية واحترام مقتضياتها وقراراتها وتغليب السلم وتغليب منطق الحوار والتفاوض والوسائل السلمية كسبيل لفض الخلافات والنزاعات وتطوير العلاقات الدولية في كنف الاحترام المتبادل والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتندرج هذه المبادئ ضمن ثوابت السياسة الخارجية التونسية، وتشكل الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية التونسية في تحركاتها، انطلاقا من مقاربة شاملة ومتكاملة تقوم على الارتباط الوثيق بين السلم والأمن والاستقرار والتنمية والديمقراطية، تعمل السياسية الخارجية التونسية في مختلف مجالات تحركها. [1]

3/ الجزائر:

يعد مبدأ عدم التدخل من المبادئ المستقرة في القانون والعمل الدولي حيث أنه نتيجة منطقية للمساواة بين الدول واحترام سيادتها، وهو ما دعا إليه الفقهاء، كما تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على هذا الأساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتبني ميثاق الأمم المتحدة وأشارت المادة 16 إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول باعتباره عقيدة جزائرية بأن تمتنع الجزائر من اللجوء إلى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدا لتسوية، فانطلاقا من رفض الجزائر للتدخل في شؤونها الداخلية الذي يمس ثابت الاستقلال فهي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول لذلك شكل هذا المبدأ ثابتا سياديا بالنسبة للجزائر في هندستها لسياستها الخارجية يضمن لها المحافظة على استقلالها فقد كان موقف الجزائر صارما. [2]

تعتمد الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار ، كما ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة. [3]

إن دول المغرب العربي استغلت التعاون الثنائي بالإضافة إلى العمل منفردة لمواجهة جميع التهديدات الأمنية.

---

1 **المكان نفسه.**

2 عائشة بوزيد، **هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا** أطروحة دكتوراه (الجزائر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2017) ، ص 135.

3 هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص250.

المبحث الثالث: تقييم أفاق مواجهة التهديدات الأمنية على مستقبل التكامل المغرب العربي.

إن الاتحاد المغاربي قد يفعل مع الزمن وذلك راجع إلى العديد من التهديدات التي تحيط بجميع دول المنطقة، كما أن هناك سيناريوهات للمستقبل في حالة التفعيل أو بقائه جامدا.

المطلب الأول: الاستراتيجيات الفعالة لمواجهة التهديدات.

إن مستقبل النظام الإقليمي المغاربي مشروط بفرضيتين، الأولى تتمثل في وعي الأنظمة التي لم تسقط بخطورة المرحلة و مدى كفاءتها في خلق البدائل السلمية و قدرتها على الانخراط في التغيير عبر الإصلاحات السياسية و الدستورية الكفيلة بإحداث نقلة نوعية على مستوى الممارسات القادرة على بناء الثقة و الشفافية في تدبير الشأن العام، أما الفرضية الثانية فتتمثل في نجاح القوى التي أسقطت النظامين التونسي و الليبي في بناء دولتين ديمقراطيتين، حيث أن فشل كلتيهما سينعكس سلبا على المنطقة برمتها، بينما نجاحهما سيؤسس مهما كانت الصعوبات لمنطقة مغاربية ديمقراطية، إن شروط نجاح الإتحاد المغاربي و نظامه الأمني الإقليمي تكمن في انتهاج الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، و ذلك لن يتحقق إلا بسيادة الديمقراطية على كافة البلدان المغاربية، يبقى نجاح الاتحاد المغاربي كطرف فاعل قادر على وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المستجدة مرهون بمدى جدية الإرادة السياسية، والتزامها بسياسات جديدة لتفعيل دور الاتحاد، وفي ظل غياب مصادر التقارب المغاربي و التنسيق للعمل المشترك على كافة الأصعدة، و استمرارا التباعد، تبقى هذه الدول أكثر عرضة للمخاطر التي تهددها، غير أن الدولة للحفاظ على بقاءها ستلجأ للبحث عن البدائل بأكبر قدر ممكن، فبعدما أثبت الاتحاد المغاربي عجزه نتيجة العوامل السابقة الذكر، برزت ضرورة ملحة لدى الدول المغاربية في البحث عن طرف آخر أو شريك لمواجهة هذه المخاطر، وكانت الأولوية في هذا الاختيار هي التوجه للطرف الأوروبي بحكم العلاقات التاريخية المميزة مع دول المغرب العربي، وكذلك عامل القرب الجغرافي، وذلك من اجل وضع استراتيجيات ضد هذه المخاطر المشتركة بعد غياب إستراتيجية فعالة داخل الاتحاد المغاربي الذي بقيت أهدافه مجرد آمال مرسومة على الورق دون تحقيق، ولم تكن في المستوى المطلوب لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. [1]

يجب على دول الاتحاد المغاربي أن تتعاون على جانبين مهمان جدا لتجاوز جميع التهديدات الامنية.

---

1 أحمد ناجي،" الاتحاد المغاربي، طموحاته و إشكالياته "، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 11 ،(1993) ص 97

1/ على الصعيد السياسي: إن تناقض سياسات دول المعرب العربي في تعاطيها مع أزمات المنطقة كان عائقا كبيرا أمام الجهود الإقليمية التي قادتها الجزائر لتسوية عديد المشاكل العالقة في المنطقة بما فيها الأزمة الليبية وهو ما يجعل من عملية توحيد سياسات دول المنطقة حتمية في مسار العمل الجاد للنهوض بالمنطقة أمنيا واقتصاديا، ولذلك يتحتم على صناع القرار في دول المغرب العربي أن يدركوا جيدا، استحالة تصور أمن واستقرار أي دولة مغاربية دون أمن المنطقة ككل، وهذا ما يتطلب إعادة ترتيب العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي وتجاوز الخلافات السياسية بينهم، وفي مقدمتها قضية الصحراء الغربية التي تعد أهم عقبة في تحقيق التكامل المغاربي لأن المغرب تعتبر الجزائر طرفا في المشكلة، في حين تؤكد الجزائر أن موقفها من القضية يصب في الإطار العام لثوابت ومبادئ السياسة الخارجية ومنها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولذلك أصبح كل طرف يحاول استمالة الأطراف الأخرى لصالح موقفه من القضية، لذلك يجب توفر الإرادة السياسية لتسوية مشكلة الصحراء الغربية التي تعتبر مسألة مهمة في تفعيل دور إتحاد المغرب العربي كمؤسسة إقليمية قادرة على حفظ الأمن والسلم في المنطقة، بالإضافة إلى العمل على فتح الحدود بين المغرب والجزائر لأن بقاء الحدود مغلقة سيقلل من فعالية التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي ، فالجزائر والمغرب هما فاعلان رئيسيان في منطقة المغرب العربي، والعديد من المختصين يعتبرانهما مفاتيح لحل مشاكل المنطقة.

ولذلك أصبح الحوار مخرج أساسي للخلافات السياسية بين دول المغرب العربي، كما يعتبر التعاون بكل مستوياته ضرورة إستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود، ويتم ذلك بالموازاة مع إقناع شعوب المنطقة بأن مصيرهم واحد ومشترك بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي والثقافي.

2/ على الصعيد العسكري: إن توسع مجال التهديدات في المغرب العربي يتطلب توسيع دائرة التنسيق الأمني بين دول المنطقة لمحاصرة مختلف التنظيمات الإرهابية والإجرامية والحد من نشاطاتها التي أصبحت تشكل خطرا على الأمن والتنمية خاصة في ظل الفراغ الأمني الذي نتج عنه انهيار المؤسسات في ليبيا، مما يتحتم على دول المغرب العربي بما فيها الجزائر مساعدة ليبيا في بناء مؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة العسكرية عن طريق تقديم التكوين والتدريب لها في خطوة أولى، ثم وضع اتفاقيات عسكرية لتعزيز المراقبة على طول الحدود المشتركة، وتعزيز التعاون ألاستخباراتي، والعمل على تقوية المؤسسات العسكرية للدول المغاربية ووضع منظومة أمنية مشتركة بينهم . [1]

1 – **المرجع نفسه** ، ص 98.

المطلب الثاني: المغرب العربي رؤية مستقبلية:

من خلال ما سبق تتضح حجم المصالح المشتركة بين دول المغرب العربي، وتبرز الإمكانيات الموضوعية والمؤشرات العملية التي بإمكانها إذا توفرت مجموعة من الشروط أن تسهم في تحويل منطقة المغرب العربي إلى قوة إقليمية ذات رهانات إستراتيجية كبر ومن هذا المنطلق سنحاول أن نستشرف السيناريوهات الممكنة لمستقبل المغرب العربي، على المد ى القريب والمتوسط والبعيد، ونستند في رسم هذه السيناريوهات على المعطيات المتوفرة في الوقت الراهن، والتي تشمل المتغيرات والتحولات السياسية التي مست أقطار المغرب العربي في الآونة الأخيرة، والتي تعبر عن ديناميكيات محلية في طور التبلور، وربما تساهم في تسريعها طبيعة الارتباطات المرتهنة بمشاريع الدول العظمى في المنطقة وبناء عليه سنرسم سيناريوهات لاستشراف مستقبل المغرب العربي: سيناريو الجمود والمزيد من التجزئة، سيناريو التنسيق والاندماج.

أولا: السيناريو الأول: الجمود والمزيد من التجزئة.

السيناريو الأول هو سيناريو الجمود، بل ربما المزيد من التجزئة والتفكك، وهذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء، فمن المعلوم أن المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، وهو ما يعني التنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين لإدارة شؤونهم المحلية، وهي صيغة قريبة من مطلب الاستقلال، لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال وستحفظ ماء الوجه للجميع لأن نظاما لحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإدماج البسيط الذي كان يرمي إليها لمغرب، كما يتجاوز مطلب الانفصال والاستقلال النهائي الذي تتمسك به جبهة البوليساريو مدعومة بالجزائر فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ، بل وارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد، وهو الضامن لدوام الدولة، واستمرارها في دائرة حدودها وليس من المستبعد اليوم أنه في حال فشلت جهود الفرصة الأخيرة في إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين كحل دائم ونهائي أن تشهد المنطقة المزيد من الانكشاف أمام استراتيجيات الدول الكبر. [1]

1 عادل مساوي، **علاقة المغرب مع إفريقيا جنوبا لصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية**، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد الخامس الرباط ،العلاقات الدولية، 2003.) ص 24.

تداعيات الجمود.

يُفقد التأخير في تفعيل مؤسسات وقرارات والاتفاقيات اتحاد المغرب العربي البلدان المغاربية سنويّا ما يقارب 2 إلى 3 نقاط نمو، وهو ما يمثل لتونس تقريبا خسارة تقدر ب 50 ألف موطن شغل مباشر كل سنة هذا بالإضافة إلى الآلاف من مواطن الشغل غير المباشرة المهدورة، كما بينت بعض الدراسات الاقتصادية أن عدم التكامل قد كلّف بلدان هذه المنطقة خسارة حجم مبادلات تجارية بنحو 6.1 مليار دولار، كما أن إصرار البلدان المغاربية على الاعتماد على نفسها بشكل فردي يجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية، ويضعها في موقع ضعيف خلال مفاوضاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي بسبب افتقادها إلى مقومات المنافسة الخارجية، أما اندماج التجارة البينية فمن شأنها أن تحل بعض مشاكل المنطقة المغاربية كما تقول كريستين لا كارد رئيسة صندوق النقد الدولي ويمثل سعي الدول المغاربية نحو المزيد من التسليح أحد عوامل التوتر ومظاهره وتمثل كل من المغرب والجزائر دولتان مصنفتان من بين أهم الدول الإفريقية المستوردة للسلاح نحو % 56 من مجموع واردات الدول الإفريقية إذ خصصت الجزائر 20 مليار دولار من ميزانية 2015 لشراء الأسلحة بينما خصص المغرب10 مليار دولار للسنة نفسها وذلك بسبب توجسّهما بشان الحدود وقضية الصحراء، وكان من المفروض أن تذهب تلك الأموال لقضايا التنمية المستدامة والمساهمة في تقليص مشكلة البطالة ومواجهة خطر الإرهاب، ولاشك أن حرمان مئات الآلاف من شباب الدول المغاربية العاطلين عن العمل هو بعلاقة مباشرة وغير مباشرة بعدم تجسيم قرارات تحرير تنقل رؤوس الأموال والسلع والمسافرين في كل الاتجاهات في الدول الخمس كما أن عدم إطلاق سوق مغاربية موحدة بها نحو 100 مليون مستهلك ينعكس ذلك بالضرورة سلبا على كل فرص الإنتاج والاستثمار والتشغيل، ومنع المنطقة المغاربية من لعب دور الفاعل الاستراتيجي الإقليمي والدولي، بما يتماشى مع موقعها الجغرافي المميز كما حرم ذلك ملايين المهاجرين المغاربة في أوروبا والخليج وأمريكا، ويدفع باتجاه توظيف مدخراتهم ومن لعب دور اقتصادي والمساهمة في تنمية المغرب الموحد. [1]

1 عبد اللطيف الحناشي، **مرجع سابق**، ص 04، 05.

ثانيا: السيناريو الثاني سيناريو التنسيق والاندماج.

وهو سيناريو مفتوح على أمل بعثا لروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوبا لمنطقة. هناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول:

أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر، الذي تتحكم فيه آليات العولمة، وانخراط دول العالم في سياق تنسيق والاندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر، وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة، فإذا أخذنا إشكالية الأمن في المنطقة على سبيل المثال، فلا يمكن أن نراهن على الانطلاق من نظرة

قطرية ضيقة تركز على أمن كل قطر مغاربي على حدة في إطار حدوده السياسية الحالية، وبالنظر إلى التزاماته السياسية وارتباطاته الإقليمية؛ ذلك أن أقطار المغرب تواجهها تحديات أمنية واحدة، ولا يمكن تصور أمن أي قطر مغاربي بمعزل عن أمن الأقطار المغاربية الأخرى طبعا هناك مفهوم وطني للأمن، يرتبط بواقع التجزئة إلى أقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية خارجية لكن واقع التجزئة عليه أن لا يلغي ضرورة التفكير في بلورة رؤية مغاربية موحدة لمفهوم الأمن لأن من الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن لأي دولة في المغرب العربي أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن الدول المجاورة، وهذه النتيجة تشهد بها الأحداث الجارية في المنطقة. [1]

الوسائل الممكنة للتفعيل.

لا شك أن شعوب المغرب بحاجة لتفعيل المؤسسات المختلفة التي تولدت عن اتفاقية مراكش بل أن الأمر أصبح ضروريا وحيويا حتى بالنسبة إلى الأنظمة السياسية المغاربية والمتوسطية غير أن ذلك يتطلب اعتماد سياسات ووسائل مختلفة من ذلك تعميق النظام الديمقراطي ومبادئ العدالة الاجتماعية وإعادة النظر في الكثير من النصوص القانونية المنشئة للاتحاد وإعطاءها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والمستجدات الوطنية والإقليمية والدولية مع ضرورة أن تُسرّع الدول المغاربية وتيرة الاندماج الإقليمي بينها، وتنسيق سياساتها المالية والاقتصادية والتشريعية. [2]

---

1 عادل مساوي، عبد العالي حامي الدين، **المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية**، ص387.386.

2 عبد اللطيف الحناشي، **مرجع سابق**، ص 06.

وفتح الحدود أمام الشركات الدولية وتنقل رؤوس الأموال والسلع واعتماد الشفافية والحكامة الرشيدة وتبسيط الإجراءات لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الدولية وتخفيض نفقات التسلح والاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك اتحادات أرباب العمل واتحاد العمال والشباب والطلبة أن تبادر كل من موقع اختصاصها بتوحيد جهودها بتحويل نشاطها على المستوى المغاربي شكلا ومضمونا وان تهتم بتفعيل علاقات التعاون في ما بينها والى إقامة شراكات دعم التعاون والتشبيك في ما بينها وأن تضغط باتجاه أن يتحول هذا الاندماج أمرا واقعا على الحكومات المغاربية. ولوسائل الإعلام المختلفة في الأقطار المغاربية دور أساسي في تفعيل مؤسسات الاتحاد من خلال مضاعفة اهتمامها بأهمية الاندماج المغربي ودوره في تقليص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعمل باتجاه بلورة رأى عام مغاربي يفرض على الحكام مسالة تجسيم الاندماج المغاربي على أرض الواقع. [1]

1 – **المكان نفسه.**

خلاصة الفصل الثالث.

إن دول الاتحاد المغاربي تواجه تهديدات جديدة وخطيرة على الدولة، خاصة لما تواجهها منفردة، لذلك سعت الدولة إلى محاولة لتفعيل هذا الاتحاد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة مجتمعة وتجاوزها بشكل امن.

ومن خلال ما تطرقنا إليه في المباحث السابق نستنتج ما يلي:

- هناك مبادرات لتفعيل الاتحاد المغاربي من قبل كل من الجزائر وتونس والمغرب، حتى أنهم اجتمعوا سنة 2012، لتفعيل لكن كانت هناك الإرادة السياسية غائبة، وذلك راجع إلى الخلافات التي توجد بين الدول خاصة الجزائر والمغرب فيما يخص قضية الصحراء الغربية.
- إن التهديدات الأمنية الجديدة قد تكون الانطلاقة لتفعيل الاتحاد المغاربي، لكن في المستقبل لان الدول المغاربية لجأت إلى التعاون الثنائية، وخاصة التعاون مع الدول الأوروبية لمواجهة بعض التهديدات، كما أن التعاون الثنائي بين دول الاتحاد قد يساهم في تفعيله لاحقا.
- لكي تستطيع الدول تفعيل الاتحاد المغاربية من جديد عليها تجاوز خلافاتها الشخصية والنظر إلى المصلحة العليا للإقليم ككل، ليصبح التعاون الأمني الإقليمي لمواجهة التهديدات ومنافسة الأقاليم الأخرى.

الخاتمة

اندلعت موجة الحراك العربي في المنطقة المغاربية نتيجة العديد من العوامل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية وذلك بسبب فشل الدول في تحقيق طموحات الشعوب وتلبية مطالبها وهذا ما شكل نقطة انعطاف في مسار التجربة التكاملية المغاربية حيث خلصت الدراسة إلى أهم مخرجات هذا الحراك التي تمثلت في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية وهذا ما دفع بالدول الاعضاء للبحث عن سبل تعاون وتنسيق أمني للمواجهة هذه التهديدات المشتركة .

ومن خلال هذا البحث تم التوصل للنقاط التالية

- غياب الإرادة السياسية الحقيقة للدول المغاربية لدفع بمفوضات تفعيل الإتحاد وتجاوز نقاط الخلاف خاصة ملف قضية الصحراء الغربية.
- غياب إصلاحات سياسية ودستورية كفيلة بإحداث نقلة نوعية وشاملة تعمل على تحقيق المصالح العليا للشعوب.
- غياب رؤية إستراتيجية موحدة للعمل على مواجهة التهديدات واقتصارها فقط على العمل الثنائي على محور الجزائر– تونس، الجزائر – ليبيا و العمل الثلاثي على محور تونس – ليبيا –الجزائر وذلك في إطار حماية الحدود ومراقبتها.
- التخوف وغياب الثقة بين الدول الأعضاء وسعي الجزائر والمغرب للهيمنة وبسط النفوذ وهذا ما يترجمه التزايد المستمر لنفقات السلاح.
- توجه دول المغرب العربي لشريك اخر لمواجهة المخاطر والتهديدات تمثلت في الطرف الأوروبي وذلك لعدة عوامل أبرزها القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية وذلك لوضع إستراتيجية مشتركة بعد فشلهم في تحقيقها داخل الإتحاد.
- رغم توفر قاعدة مؤسساتية تتسم بالخبرة والاحترافية العالية للعمل المشترك إلا انها بقيت مؤسسات مفرغة هيكل دون روح عاجزة على تنفيذ مخططات الإتحاد.
- رغم المبادرات والزيارات المتكررة للدول الأعضاء وترجمتها في شكل قرارات واتفاقيات إلا أنها بقيت حبيسة الأدراج ولم تجسد على أرض الواقع رغم الاحتياج الكبير المتزايد من اجل تفعيلها.

ختاما يمكن القول أنه بالرغم من المقومات الإقتصادية الكبيرة لدول المغرب العربي والمتنوعة بين إمكانيات زراعية هائلة تتمثل في شاسعة الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة وإشرافها على شريط ساحلي ضخم وامتلاكها لاحتياطات كبيرة من الطاقة وخاصة التجانس الكبير الذي تحظى به على مستوى الموقع الجغرافي والمرجعية التاريخية والدينية وهذا ما تفتقده العديد من التجمعات والتكتلات الإقتصادية اليوم إلا انه يعاني من حالة جمود كبيرة رغم المبادرات والزيارات المتبادلة بين الدول الأعضاء إيمانا منها بوجوب العمل الجماعي والمشترك لمواجهة التهديدات المشتركة والمتزايدة على مستوى الإقليم إلا ان كل هذه المقومات والتهديدات المشتركة لأمن المنطقة ومستقبلها اصطدمت بجدار غياب الإرادة السياسية وغياب أنظمة سياسية متجانسة تنبذ الخلافات والأحقاد التاريخية وتعمل على بناء نسيج متجانس يظم كل الدول المغاربية وينافس التكتلات العالمية ولهذا من خلال بحثنا وإيمانا منا بمسؤوليتنا في بناء مغربنا العربي نقدم مجموعة من التوصيات والمتمثلة في :

- العمل على حل المشكلات السياسية القائمة بين دول الأعضاء وتغليب المصلحة العليا للشعوب.
- خفض سباق التسلح بين الجزائر والمغرب وتوجيه ميزانيات السلاح لدفع بالتنمية وخلق الثروة.
- الالتزام التام بتنفيذ مضمون الاتفاقيات المبرمة والعمل على تجسيدها على أرض الواقع.
- خلق نظام اقتصادي موحد يرتكز على الصناعة والزراعة والاستغلال الأمثل لموارد الإتحاد.
- إرساء أسس تعلمية لبناء الشخصية المغاربية الموحدة.
- خلق مؤسسات مالية وتجارية تعمل على دعم الاستثمارات البينية داخل الإتحاد.
- بناء إستراتيجية موحدة لتعامل مع التكتلات الدولية بما يخدم مصلحة الإتحاد ككل.

المصادر :

1. سورة قريش : اية 4
2. سورة الانعام : الاية 82
3. سورة النساء : الاية 81

الكتب:

1. الإبراهيمي عبد الحميد ، **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط 5 1991 يلس جون ، سميث ستيف ،**عولمة السياسة العالمية** ،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004
2. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **"**الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية **"، المركز التونسي للبحوث والدراسات حول الإرهاب**، تونس، أكتوبر 2016
3. البدانية ذياب موسى ، **الامن الوطني في عصر العولمة** ، الرياض ،جامعة الدول العربية ،2011
4. بلاسا بيلا ،**نظرية التكامل الاقتصادي** ، ترجمة رشيد البراوي ، دار النهضة العربية القاهرة1964
5. بن حميد الثقفي محمد ، **التعاون الدولي اثاره في مكافحة الإرهاب** ، الرياض ، جامعة الدول العربية ، 2013
6. بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر أوربا و الحلف الأطلسي** ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005
7. بوقارة حسين ، **التكامل في العلاقات الدولية** ،ط3، دار الجزائر للنشر ، بوزريعة ، سنة 2008
8. تقدير موقف، **"** ليبيا تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة **"**، وحدة تحليل السياسيات، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،2014،
9. حاتم سامي عفيف ،**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم** ، **الكتاب الثاني** ،الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة مصر ، 1994
10. الحاج ولد إبراهيم،**"** أزمة مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**"، مركز الجزيرة للدراسات**، فبراير 2012
11. حسن السيد صلاح الدين ، **الاتحاد الاوروبي و العملة الاوروبية الموحدة و السوق العربية المشتركة الواقع و الطموح** ، دار عالم الكتاب للنشر 2013
12. دورتي جيمس ، بالستغراف روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي** ، بيروت كاظمة النشر و الترجمة و التوزيع ،1985
13. رشيد بوكساني، أحمد ديبش، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، الجزائر: دار الهدى،2005
14. السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير**، لبنان: جداول للنشر والتوزيع، 2011،
15. شبي لخميسي ،**الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008** ، ، الجيزة المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ،2010
16. شوقي كامل ممدوح ، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي** ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1985
17. الصادق عبد المجيد ،**أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي** ، القاهرة : جامعة القاهرة ،1976
18. الصرن رعد ،**اساسات التجارة الدولية المعاصرة مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي** ج2 الرضا للمعلومات دمشق سوريا 2001
19. عاشور شوابل،**"** تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا **"**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، **مركز كارتغي للشرق الأوسط** 23 يناير 2014

20. عبد الحميد احمد محسن ، **التعاون الامني العربي و التحديات الامنية** الرياض ، مركز الدراسات و البحوث اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية 1996

21. عبد الحميد عبد المطلب.**السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة** . مجموعة النيل العربية مصر 2003

22. عبد الرحيم اكرام ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2002

23. عبد اللطيف الحناشي،**"** تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين اكراهات الواقع وضرورات المستقبل **"، ورقات سياسية،** مركز الدراسات الدولية والمركزية، مارس 2016

24. عبد المطلب عبد الحميد ،**السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الالفية الثالثة** ، مجموعة النيل العربية القاهرة 2003

25. عبد النور بن عنتر، **الاتحاد المغاربي بين الافتراءات والواقع،** الجزيرة للدراسات ، 24 جانفي 2014 ص04.

26. عبد الوهاب بن خليفة، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الشارع،** الجزائر: دار طليلة 2010،

27. علام أشرف ، **مشروع قناة البحرين و الأمن العربي** ، القاهرة :مجموعة النيل ،2008

28. علي أحمد حسن حاج واخرون ،**حرب أفغانستان : التحول من الجو إستراتيجي إلى الجيو ثقافي**،بيروت ،د،د،ن :2001

29. الغندور احمد ،**الاندماج الاقتصادي العربي** ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة 1970

30. محمد شكري،**"** تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي **"** المؤتمر المصرفي العربي السنوي، **رؤية عربية للقمة الاقتصادية،** نوفمبر 1996

31. محمد مبروك نزيه عبد المقصود.**التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية** . دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2006

32. محمود الامام -محمد ،**التكامل الاقتصادي الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة الى الواقع العربي في الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي مقاربات نظرية** ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت1990

33. محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي :الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي،** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997

34. مصطفى الفيلالي،**" المغرب العربي الكبير نداء المستقبل "، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983**

35. مطر جميل وهلال علاء الدين ،**النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** ،بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية ،1990

36. الندوي محمد ، **تحديات التكامل الاقتصادي في عصر العولمة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 1990

37. نور الدين العلوي، تونس: ثنائية مواجهة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان، قضايا، **مركز الجزيرة للدراسات،** 2015،

38. هويدي أمين، العسكرة **والأمن في الشرق الأوسط تأثيرهما على الأمن والديمقراطية**. بيروت : دار الشروق للنشر،1991

39. هيكل بن محفوظ، **"** تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة: الأمن في المراحل الانتقالية **"، مبادرة الإصلاح العربي،** 2014

المقالات:

1. إبراهيم قلواز، " الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد6، 2015
2. أحمد ناجي،" الاتحاد المغاربي، طموحاته و إشكالياته "، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 11 ، 1993
3. جراية الصادق،،« تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة». **مجلة العلوم القانونية والسياسية** العدد 8، 2014
4. جمال منصر،،« تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف» **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد الأول، 2009
5. دالع وهيبة،" دور الجزائر في تحقيق الأمن المغاربي 2011 ،2017"، **مجلة الحقيقة**، مجلد17، عدد 03 سبتمبر 2018،
6. زياد عقل، " الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية "، **مجلة السياسية الدولية**، المجلد 46 العدد 184، 2011
7. شريف زيتوني، " الليبيون بين ثورتين: من الرفاه إلى الندرة، كيف تحولت ليبيا إلى دولة فاشلة "، **نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية**، الخميس 15 فبراير 2018، العدد 15،
8. طارق عاشور،" الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 : تحليل للحالة للحالة الجزائرية "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد37 ، 2013،
9. عبد العزيز شرابي، إتحاد المغرب العربي الأوضاع الراهنة و التحديات المستقبلية، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد5 2008
10. عبد الناصر جندلي ، التكامل :مقاربة مفاهيمية وتنظيرية ،مركز جيل البحث العلمي – مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية – العدد 3 أغسطس 2015
11. عبد النور بن عنتر "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي " ، شؤون عربية ، عدد 159 ربيع 2000
12. غازي دحمان، " الانتخابات العربية بين الجديد والقديم "، **مجلة شؤون عربية**، لعدد 158، 2014
13. فرانسيس ايكومي، **تحديات الفترة الانتقالية التونسية، نظرة نقدية في ثورات 2011، في شمال إفريقيا**، تحرير سوزان كافومبا سوراي، بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية، 2011
14. فيصل بهلولي، " إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة "، **مجلة الباحث**، العدد 14، 2014
15. لعجال اعجال محمد لمين، " معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك "، **مجلة المفكر** العدد5 ، جامعة بسكرة
16. نور الدين دخان،" مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، جانفي 2016
17. يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، " الإصلاحات السياسية كآلية للديمقراطية في بلدان المغرب العربي "، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25 ديسمبر 2016

الاطروحات و المذكرات:

1. اشرف ابراهيم عطية ، **التكامل الاقتصادي الدولي و التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية ، رسالة دكتوراه** ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس

2. زايري بلقاسم ، **الاثار الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2004 ،

3. عادل مساوي، **علاقة المغرب مع إفريقيا جنوبا لصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية**، أطروحة دكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط ،العلاقات الدولية، 2003.

4. عائشة بوزيد، **هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا** أطروحة .دكتوراه الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2017

5. محمد مسعود بونقطة ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجزائر

6. هشام صاغور، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017

7. امينة دير ،،« أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي»».**رسالة ماجستير** جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم العلوم السياسية 2014

8. أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016

9. بلعربي علي، **الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية**، رسالة ماجستير جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014

10. بوضياف اسمهان ، دور الدول و المنظمات العالمية و الاقليمية في مكافحة الارهاب الدولي ، مذكرة ماجيستر في القانون فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية جامعة الجزائر ، بن يوسف بن خدة ،2016

11. خليفة مراد ، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية** رسالة ماجيسترفي القانون الدولي غير منشورة ، جامعة باتنة 2006

12. سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016

13. سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016

14. شاكر قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001–2011**، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015

15. صمار محمد سليم، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي**، رسالة ماجستير جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسي والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002

16. العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة ماجستير جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2011

17. عائشة ابراهيم عبيد ، **التكامل الاقتصادي العربي و اثاره على التجارة الخارجية** ، مذكرة ماجسيتر ،جامعة القاهرة فرع الخرطوم يناير 2007

18. قسوم سليم، ‹‹ الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية››.**مذكرة ماجستير**. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر-3- 2010.

19. محمد بن احمد، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016

20. محمد بن احمد، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة ماجستير جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016

21. وسيلة دراز ،حسيبة سي عبد الله ،‹‹العولمة وإنعكاساتها على مفهومي الأمن الدولي والمحلي ›› ،**مذكرة ماجستير** ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة باتنة 2002

22. وهيبة تباين ،‹‹ الأمن المتوسطي في إستراتجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب ›› ، **رسالة ماجستير** جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014

الندوات و الملتقيات:

1. حمدوش رياض،**"** تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية **"**،مداخلة ضمن:الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وافاق ،جامعة منتوري–قسنطينة–،قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الإستراجية ،الجزائر،يومي 29و30 أفريل

2. خيرة ويفي ،جميلة علاق، **"** مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الأطروحات النقدية الجديدة **"**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول : الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وافاق ،جامعة منتوري–قسنطينة–،قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الإستراجية ،الجزائر،يومي 29و30 أفريل

3. سفيان خوجة علامة، مريم قايد، **اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة**، الملتقى الوطني: الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة قسنطينة 2،

4. عاشور شوابل،**"** تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا **"**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، **مركز كارتغي للشرق الأوسط** 23 يناير 2014

5. عبد الرازق مقري،**"** الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية **"**، أشغال ندوة: **"** المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة **"**، **مركز الجزيرة للدراسات** 18 .فبراير 2013

6. عيسى احمد الفرسي، **التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه مقوماته، معوقاته الدولية**، مداخلة للندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2004،

7. لؤي عبد الفتاح، زين العابدين حمزاوي،" الدول المغاربية وتحدي الأخطار عبر الوطنية: قراءة في اختيارات التعاون الأمني "، **الندوة الدولية: الدول المغاربية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود**، جامعة وجدة: معهد الدراسات الإفريقية، 21-20،ابريل 2016

التقارير:

1. تقرير ،" تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات "، **المعهد الديمقراطي الوطني**، 2011

2. تقرير الشرق الأوسط الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، **فهم الصراع في ليبيا**، 6 يونيو 2011رقم107 ،

3. توثيق وتقرير ،" أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العرب"، **سياسات عربية**، العدد 17،نوفمبر 2015

4. صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف "، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **مؤسسة الفكر العربي**، 2014

5. كويراين هانلون، " إصلاح لقطاع الأمني في تونس "، **معهد السلام الأمريكي**، تقرير خاص رقم 304، مارس 2012

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Tasnim Abderrahim and Faten Aggad, **Starting afresh: The Maghreb's relations with sub-Saharan Africa**, ecdpm Making policies work, Discussion Paper No. 225, p 2, 4.

المواقع الالكترونية:

1. الاتحاد المغاربي : **الرهانات والمعوقات، موقع المفكرين**، على الرابط التالي: http://intelligentsia.tn.over-blog.com/2016/05/572e40a2-de60.html تم الاطلاع عليه في 2019/03/27

2. الجزائر ترد على المغرب وتدعو لقمةّ مغاربية، العربية، على الرابط التالي: **html//www.alhadath/maghreb/2018/11/23** تصفح 2019/04/10.

3. الطيب البكوش، ترحيب بمبادرة الجزائر لإعادة تفعيل الاتحاد المغاربي، على الرابط التالي: Html//www.Radioalgerie.dz/news/ar/article/ تصفح في: 2019/04/11.

4. أمين محمد، التكامل المغاربي .. بين الواقع والأمل، على الرابط التالي:

http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-13-5304.htm تم الاطلاع عليه في 2019/03/27

5. أحمد موسى بدوي، صفوان الطرابلسي،**"تطور الإرهاب في تونس "، المركز العربي للبحوث والدراسات**، تصفح 2019/03/09، على الرابط: http://www.acrseg.org/39382

6. إدريس الكنبوري، **التحديّات الأمنية الجديدة أمام المنطقة المغاربية**، على الرابط:

https://www.hespress.com/orbites/255777.html *تاريخ التصفح: 2019/04/10.*

7. رياض الصيداوي: أسباب الإرهاب في تونس؟ من يغديها، وكيف يمكن معالجتها، تاريخ التصفح 2019/03/10.على الرابط: http://www.alhewar.org/debat/schouart-asp=418565

8. سليمان الحربي عبد الله "مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته ،دراسة نظرية في المفاهيم والأطر "المجلة مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالية www.legal-agenda.com.article ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/03/27

9. صورية زاوشي، **دراسة انتشار السلاح الليبي.. تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية**، تصفح2019/03/08، على الرابط التالي: *https://www.addustour.com/articles/112504*

10. معجم المعاني على الرابط http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/تنسيق/، تاريخ الاطلاع 2019/03/27: الساعة 11:35

11. مجدي يا زجي، **ليبيا. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب، محاولات جرت للسيطرة على الوضع الأمني وسط دفاع قادة الكتائب عن التشكيلات المسلحة** .موقع العربية، على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2013/10/10 تم الاطلاع عليه 2019/04/01

12. عبد الرحيم بن حمادي، الإرهاب أسبابه وطرق مكافحته ، تصفح 10 مارس2019، على الرابط التالي: http://www.turess.com/alfamerees/20623

الشكر والعرفان	
الاهداء	
مقدمة	
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري	6
المبحث الاول:الإطار المفاهيمي للأمن	8
المطلب الاول: تعريف الامن	8
المطلب الثاني: مستويات الامن	13
المطلب الثالث: ابعاد الامن	15
المطلب الرابع: وسائل تحقيق الامن	17
المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي للتنسيق	22
المطلب الأول:مفهوم التنسيق	22
المطلب الثاني: مفاهيم ذات صلة بالتنسيق	23
المطلب الثالث: اليات التنسيق الامني	24
المطلب الرابع: هداف التنسيق الامني	26
المبحث الثالث:الإطار المفاهيمي للتكامل	28
المطلب الاول: مفهوم التكامل	28
المطلب الثاني: اشكال التكامل	31
المطلب الثالث: دوافع التكامل	32
المطلب الرابع: اهداف التكامل	33
المبحث الرابع:الوظيفية الجديدة كمدخل للتكامل المغاربي	34
المطلب الاول: طبيعة النظرية الوظيفية الجديدة	35

المطلب الثاني: النظرية الإتصالية لكارل دويتش	36
المطلب الثالث: أفكار أرنست هانس للوظيفية الجديدة	39
الفصل الثاني:التطورات الامنية للدول المغاربية بعد الحراك العربي	41
المبحث الاول: الاتحاد المغرب العربي: النشأة و الاهداف.	43
المطلب الاول: تأسيس الاتحاد المغاربي	43
المطلب الثاني: مقومات التكامل المغاربي	45
المبحث الثاني:معوقات التكامل المغاربي.	47
المطلب الاول: معوقات ذات طبيعة اقتصادية.	47
المطلب الثاني: معوقات حسب طبيعة الأنظمة.	50
المبحث الثالث: إنعكاسات الأزمة السياسية على الدول المغاربية	53
المطلب الاول:الاحتجاجات في تونس.	53
المطلب الثاني: الاحتجاجات في ليبيا.	57
المطلب الثالث: الإصلاحات في الجزائر والمغرب.	59
المبحث الرابع:مخرجات الحراك العربي وأثاره على دول الاتحاد.	62
المطلب الاول: فشل الدولة وانتشار السلاح في ليبيا.	62
المطلب الثاني:الجماعات الإرهابية في تونس.	66
المطلب الثالث:انتشار الجريمة المنظمة.	70
الفصل الثالث:التنسيق الامني المغاربي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة	74
المبحث الاول:المبادرات المغاربية لتفعيل الاتحاد المغاربي.	76
المطلب الاول:مبادرة دول الاتحاد.	76
المطلب الثاني:وسائل تفعيل الاتحاد المغاربي.	79
المبحث الثاني:التنسيق الأمني بين الدول المغاربية لمواجهة التهديدات الأمنية .	83
المطلب الاول:محددات الفعل الأمني في المغرب العربي كضرورة للتكامل المغاربي.	83

المطلب الثاني:مواجهة التهديدات في إطار ثنائي / أحادي داخل المغرب العربي.	88
المبحث الثالث:تقييم أفاق مواجهة التهديدات الأمنية على مستقبل التكامل المغرب العربي.	96
المطلب الاول:الاستراتيجيات الفعالة لمواجهة التهديدات	96
المطلب الثاني:المغرب العربي رؤية مستقبلية	98
الخاتمة	103
قائمة المصادر والمراجع	106
الفهرس	

ملخص الدراسة

مفهوم الامن لم يعد مقتصرا على الامن العسكري بل انتقل من المفهوم الجامد الى المفهوم المرن الذي يشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وبالرغم من القدرات والمقومات الهائلة لدول المغاربية التي تمكنها من تحقيق الامن لشعوبها الا انها تفتقر الى رؤية امنية واستراتيجية موحدة توحد من خلالها إمكانياتها وهذا ما تشكل تهديدا كبيرا لأمنها خاصة بعد التطورات الجديدة في المنطقة بعد موجة الربيع العربي وما نتج عنه من انهيار للأنظمة السياسية واستفحال الجريمة المنظمة مما زاد صعوبة السيطرة على الحدود وتامين المصالح العليا لدولة.

لذلك حاولنا من خلال دراستنا معرفة المحاولات المشتركة لتفعيل الاتحاد المغاربي وتحقيق اليات لتنسيق امني فيما بينها لمواجهة التهديدات الحالية و المستقبلية وفق مقاربة تنموية مشتركة.

Abstract

The concept of security is no longer restricted to military security, but from a rigid concept to a flexible concept that includes economic, political, social, cultural and other aspects.

Despite the enormous capabilities and resources of the Maghreb countries that enable them to achieve security for their peoples, they lack a unified security vision and strategy through which their capabilities can be consolidated. This poses a great threat to their security, especially after the new developments in the region following the Arab Spring and the resulting collapse of political systems and crime. Making it more difficult to control the border and secure the highest interests of a state.

Therefore, through our study, we tried to identify the joint attempts to activate the Maghreb Union and to achieve mechanisms for security coordination among them to confront current and future threats according to a common development approach.